الرّابطة الاقتصادية

اقتصادية شهرية تصدر عن الرابطة الاقتصادية | العدد (12) يناير 2023م | السنة الثانية

مؤسسة الرابطة الاقتصادية
Economists Association Foundation

شـراكــة مجتمعية
لمعافاة الاقتصاد

(النخيل)
في وادي حضرموت

مؤسسة الرابطة الاقتصادية تعمل وفقا لتصريح مزاولة النشاط الأهلي رقم (164) الصادر من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل - تاريخ التأسيس 7 مارس عام 2022م.

عدن - اليمن facebook.com/107194314898407 Economista.967@gmail.com

محتويات العدد:

- هيئة التحرير 3
- الافتتاحية 4
- من نحن 5
- قواعد النشر في المجلة 6
- الإعلان في المجلة 7
- أخبار الرابطة 8
- شخصية اقتصادية: د. جمال سرور - رئيس مصلحة الضرائب 13
- تحليل أسعار الصرف لشهر ديسمبر 18
- تطورات اقتصادية: 22
  - النخيل بوادي حضرموت | م/ فهمي سعيد باصحيح 23
  - حديث عن اقتصاد دولة فاشلة | د. سعدالدين بن طالب 31
- تقرير موجز عن لقاء نخبة من الاقتصاديين اليمنيين مع مدير مكتب المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى اليمن 33
  - أين نحن من الامتثال | د. رجوان عبد الوهاب محمد 38
  - تحليل: لماذا رفع البنك المركزي قيمة المزاد الأسبوعي | د/ يوسف سعيد أحمد 39
  - محاربة الفساد في الدول المتقدمة الدول الاسكندنافية (السويد) أنموذجاً. أحمد محمد قاسم 40
- تحليل أسعار السلع الغذائية لشهر ديسمبر 44
- مقالات اقتصادية:
  - وختامه 2022.. بلا مسك | أحمد مبارك بشير 49
  - الوجه الاقتصادي لكأس العالم في قطر | سارة خدابخش 51
  - اليمن ومشرع طرق الحرير | نبيل حسن الفقيه 53
- تجارب تنموية: بوتسوانا.. تحقيق التنمية يبدأ بمكافحة الفساد | د. سامي محمد 55
- إلى من يهمه الأمر: يا حكومة الشقاء إلى متى العناء؟ | رئيس التحرير 59

هيئة التحرير:

د. حسين سعيد الملعسي - رئيس التحرير

د. سامي محمد قاسم - نائب رئيس التحرير

صالح القملي - سكرتير التحرير

أعضاء هيئة التحرير:

أ. صالح علي الجفري

د. بثينة السقاف

د. نهال علي عكبور

أ. هلال عبد الله عبد الرب

إخراج فني:

حسين سيف الأنعمي

مستشارو هيئة التحرير:

أ.د ليبيا عبود باحويرث

فضل علي مبارك

د. حاتم علي باسرده

الافتتاحية

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه.

أما بعد،،،

اسمحوا لنا اعزائي القراء والمتابعين الكرام ان نضع بين ايديكم العدد الجديد والاول من السنة الثانية من مجلتكم الاقتصادية الإلكترونية مجلة الرابطة الاقتصادية املين ان تنال رضاكم واعجابكم.

عدد جديد وسنة جديدة وحلة جديدة لمجلة رائدة.

تناولت اعداد المجلة ال 12 السابقة من العام الاول مواضيع الساعة الاقتصادية بالعرض والتحليل واقتراح حلول وسياسات اقتصادية بديلة لحل الازمات الاقتصادية التي تعصف بالبلد اقتصادا وانسانا في خط شجاع للغاية في تناول الازمات والحلول المتاحة وتعميمها الى متخذي وصناع القرار والى المهتمين من رجال المال والاعمال والى الراي العام سويا.

ان ما يقال في المجلة من مشاريع بالحلول الاقتصادية ليس ترفا فكريا جامدا بل انه عمل تطبيقي ينبع من واقع الاقتصاد والمجتمع ويعالج ازمات واضحة العنوان والمسار وحلول قابلة للتطبيق ولكن ويا للأسف فان الدولة واجهزتها تغص في نوم عميق من الاهمال واللامبالاة في معاناة الناس وهم مشغولون فيما لا يفيد الناس خارج ارض المعاناة والازمات في رحلات واجتماعات افتراضية خارج الارض وبعيدة عن الانسان وفي فضاءات خارج الوطن ينعمون بخيرات هذا الوطن الجريح .سوف تستمر هيئة التحرير والداعمين للمجلة ولمؤسسة الرابطة الاقتصادية من رجال المال والأعمال ومن الباحثين والأكاديميين في استمرار المجلة وفي كشف مشاكل الاقتصاد ووضع الحلول حتى نسمع من به صمم.

نبارك لأنفسنا ولقراء المجلة العدد الاول من السنة الثانية متمنيين التوفيق لعملنا في العام الثاني.

- هيئة التحرير

من نحن؟

نبذة عن التأسيس:

تأسست مجموعة رابطة الاقتصاديين على تطبيق الواتساب من قبل د. حسين الملعسي رئيس قسم الاقتصاد الدولي في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية/ جامعة عدن، حيث لقت الفكرة استحسانا لدى المؤسسون الأوائل الذين انضموا إلى المجموعة من الأكاديميين ورجال المال والأعمال والإعلاميين والمسؤولين التنفيذيين، والذين بمجموعهم شكلوا النواة الأولى لرابطة الاقتصاديين.

وفي تاريخ 7 مارس عام 2022 تم تأسيس مؤسسة الرابطة الاقتصادية كمؤسسة رسمية تعمل وفقاً لتصريح مزاولة النشاط الأهلي رقم (164) الصادر من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

الرؤية:

خلق شراكة مجتمعية رائدة ، والعمل الجماعي لإيجاد حلول مبتكرة للمشكلات الاقتصادية ، ووضع أسس علمية للشراكة بين الدولة والقطاع الخاص؛ لتحقيق شروط معقولة لمعافاة الاقتصاد.

الرسالة:

تسعى الرابطة أن تكون منبرًا اقتصاديًا لكل المهتمين في الشأن الاقتصادي، في إطار شراكة تسعى إلى معافاة الاقتصاد، وتقديم مقترحات بالحلول والمعالجات للمشكلات الاقتصادية، كإسهام في تحقيق النمو الاقتصادي، وتحسين بيئة الأعمال على طريق النمو المستدام.

الأهداف:

- تشجيع قيام شراكة مجتمعية تسهم في إعادة بناء الاقتصاد الوطني من أجل الاستفادة من كل الطاقات المتاحة في المجتمع.
- المساهمة فى دراسة المشكلات الاقتصادية وتقدم حلول ومعالجات تساعد فى خلق بيئة اقتصادية ملائمة.
- المساهمة فى تنفيذ المشروعات التى تتبناها المنظمات الدولية فى مجال التنمية المجتمعية.
- إعداد الدراسات والبحوث الاقتصادية بما فيه خدمة رجال الأعمال وتنمية اقتصاد البلاد.
- تبنى عقد الورش والندوات والمؤتمرات المتخصصة فى مجالات الاقتصاد والتنمية.
- العمل على إصدار دورية خاصة للرابطة تنشر فيها نتاج الحلقات النقاشية والورش والمؤتمرات المتخصصة وإشهار التجارب الناجحة لرجال الأعمال.
- عقد حلقات نقاشية عبر مجموعة الرابطة في الواتساب تناقش القضايا والمشاكل الاقتصادية الراهنة والخروج بملخصات تعكس وجهه نظر المؤسسة.
- تنشيط الحوار مع المهتمين فى الشأن الاقتصادي العام وتطوير علاقات مع منظمات المجتمع المدنى المناظرة محلية ودولية.
- السعى للإسهام الفعال مع الجهات الرسمية لوضع السياسات والأجراءات والقوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي فى البلاد بما يساعد على تحسين بيئة الأعمال.
- تقديم الإستشارات الاقتصادية لأعضاء الرابطة وغيرهم.
- العمل على تأسيس مركز أبحاث .يتبع الرابطة إنشاء منصات إلكترونية للرابطة تعكس رؤيتها ورسالتها وأهدافها وأنشطتها المختلفة.
- تنشيط الحوارمع المهتمين في الشأن الاقتصادي العام وتطوير علاقات عمل مع ... الخ.

قواعد النشر
في مجلة الرابطة الاقتصادية:

1- ألا تكون المشاركة قد نشرت سابقًا وأن تعالج قضايا اقتصادية معاشة.
2- ألا تكون ذات مضمون تهكمي أو ساخر اوتتعرض للاديان والمعتقدات الدينية وأن تلتزم الموضوعية والحياد والمهنية.
3- أن تكون المشاركات بالموضوعات ذات الصلة بالاقتصاد وذات سمة تطبيقية.
4- تقبل المشاركات في المحاور التالية:
- مقالات اقتصادية
- تطورات اقتصادية حديثة.
- الاقتصاد والناس.
5- لا تتجاوز عدد كلمات المقالة عن 1000 كلمه.
6- أن تكون المقالة مطبوعة ببرنامج الوورد وتسلم بهذه الصيغة وتكون سليمة لغويا وفنيا وان يشار فيها الى مصادر المعلومات.
7- ترسل المقالات إلى بريد رابطة الاقتصاديين الإلكتروني قبل تاريخ 25 من كل شهر.
لهيئة التحرير حرية قبول أو رفض نشر أي مقالة دون أن تبدي سبب ذلك،
أو تأجيل النشر في الإعداد القادمة بحسب أولوية الموضوعات المقدمة.

| هيئة التحرير

مؤسسة الر ابطة الاقتصادية

تعلن مؤسسة الرابطة الاقتصادية عن قبول عروض الاعلان في مجلة الرابطة الاقتصادية الالكترونية الصادرة عنها للأعداد القادمة، إذ يتم تحويل قيمة الاعلان إلى حساب المؤسسة البنكي لدى البنك الاهلي اليمني رقم(٩٨٦٠٠)، وفيما يلي توضيح عرض قيمة الاعلانات

مكان الاعلان	الحجم	السعر (ريال يمني)
أولاً: عرض سعر شهري		
الاعلان في الصفحة الاولى المخصصة للإعلانات	صفحة كاملة A4(٢١سم في ٢٩.٧سم)	٦٠٠٠٠ ريال
الصفحات الثانية والثالثة من الصفحات المخصصة للإعلانات	صفحة كاملة	٥٠٠٠٠ ريال
	نصف صفحة	٢٥٠٠٠ ريال
الصفحات ما بعد الصفحات ال٣ الاولى من الصفحات المخصصة للإعلانات	صفحة كاملة	٤٠٠٠٠ ريال
	نصف صفحة	٢٠٠٠٠ ريال
الصفحة الاخيرة من المجلة	صفحة كاملة	٦٠٠٠٠ ريال
ثانياً: عرض سعري لمدة ٣ أشهر		
الصفحة الأولى من الصفحات المخصصة للإعلانات	صفحة كاملة	٥٥٠٠٠ ريال
الصفحات الثانية والثالثة من الصفحات المخصصة للإعلانات	صفحة كاملة	٤٥٠٠٠ ريال
الصفحات ما بعد الصفحات ال٣ الأولى من الصفحات المخصصة للإعلانات	صفحة كاملة	٣٥٠٠٠ ريال
الصفحة الاخيرة من المجلة	صفحة كاملة	٥٥٠٠٠ ريال
ثالثاً: عرض سعري لمدة ٦ أشهر		
الصفحة الأولى من الصفحات المخصصة للإعلانات	صفحة كاملة	٥٠٠٠٠ ريال
الصفحات الثانية والثالثة من الصفحات المخصصة للإعلانات	صفحة كاملة	٤٠٠٠٠ ريال
الصفحات ما بعد الصفحات ال٣ الأولى من الصفحات المخصصة للإعلانات	صفحة كاملة	٣٠٠٠٠ ريال
الصفحة الاخيرة من المجلة	صفحة كاملة	٥٠٠٠٠ ريال

د. بثينة المقالح

المسئول العلمي للرابطة الاقتصادية

أخبار الرابطة

البيان الختامي لورشة العمل الخاصة بمزادات البنك المركزي ـ الاهداف والنتائج

بحضور أ.د محمد عمر باناجه نائب محافظ البنك المركزي وبتنظيم من مؤسسة الرابطة الاقتصادية وبالتعاون مع البنك المركزي اليمني بالمركز الرئيسي عدن، عقدت صباح اليوم الاربعاء الموافق 4 يناير 2023م، في العاصمة عدن ورشة عمل نقاشية بعنوان مزادات البنك المركزي . الاهداف والنتائج ، وذلك لتسليط الضوء على طبيعة وآلية عمل مزادات البنك المركزي لبيع العملة الاجنبية، والشروط والقواعد المطبقة واهم اهدافها وكيفية الاستفادة منها، وذلك تعزيزا لجهود البنك المركزي في دعم استقرار اسعار الصرف والحد من التضخم وارتفاع اسعار السلع الغذائية.

هذا وقد قدمت ثلاثة اوراق عمل رئيسية الى الورشة، قدمها نخبة من خبراء واساتذة الاقتصاد من البنك المركزي ومؤسسة الرابطة الاقتصادية وهي:

1. عمليات المزاد . الشروط وآليات التنفيذ والنتائج المحققة قدمها الاستاذ حسين القعيطي وكيل قطاع العمليات المصرفية الخارجية في البنك المركزي اليمني.
2. اهمية اجراء عمليات المزاد في ظروف الازمة الاقتصادية في اليمن قدمها د. يوسف سعيد احمد أكاديمي ومستشار البنك المركزي اليمني.
3. اثار عمليات المزاد على اسعار صرف الريال اليمني قدمها د. حسين الملعسي ود. نهال عكبور الأكاديميين من مؤسسة الرابطة الاقتصادية.

هذا وقد شارك في الورشة ممثلين من وزارتي المالية والصناعة والتجارة، ومن رجال المال والاعمال وممثلين عن البنوك التجارية والاسلامية وكبار شركات الاستيراد.

كما شاركت في الورشة الخبيرة الدولية د. نشوى صالح من شركة براجما الاستشارية، وقد ادار الورشة د. حسين الملعسي رئيس مجلس امناء مؤسسة الرابطة الاقتصادية.

هذا وقد ساد نقاش جاد وهادف لأوراق العمل المقدمة، التي اظهرت العديد من النتائج والاهداف المحققة من عملية

المزادات أبرزها:

1- نجاح البنك المركزي في تنفيذ عمليات المزاد عبر المنصة الدولية ريفينيتف وبشفافية وفقا للقواعد المعمول بها دوليا.

2- تغطية تمويل استيراد كافة انواع السلع الغذائية تقريبا وتحقيق قدر معقول من الامن الغذائي.

3- مشاركة عدد من البنوك التجارية والإسلامية لغرض تغطية طلبات عملائها مع الالتزام بقواعد الامتثال المعمول بها.

4- ساعدت عمليات المزاد في توفير جزء من احتياجات السوق من العملة الأجنبية لغرض تحقيق استقرار اسعار الصرف واسعار السلع والحد من نسب التضخم.

5- ساعدت عمليات المزاد على تصحيح مسار الدورة النقدية ووقف طباعة النقود.

6- امتصاص جزء من السيولة النقدية الفائضة وتعزيز قدرة البنك المركزي على دفع مرتبات الجهات الحكومية.

7- عززت عمليات المزاد من ثقة المؤسسات المالية الاقليمية والدولية بقدرة البنك المركزي على ادارة عمليات المزادات.

كما خلص المشاركون في الورشة الى عدد من التوصيات أبرزها:

1- ضرورة استمرار الهدنة وتحييد البنك المركزي عن الصراعات السياسية.

2- استئناف الصادرات النفطية لتكوين مورد منتظم من العملات الاجنبية.

4- ضرورة دعم الحكومة لجهود قيادة البنك المركزي في السيطرة على سوق الصرف.

5- التعاون والتنسيق بين الحكومة وقيادة البنك المركزي في مجالات اصلاح اوضاع المؤسسات المالية و ايداع كل الموارد الى الحسابات المخصصة لها في البنك المركزي.

6- ضرورة التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية وضبط وترشيد الانفاق الحكومي.

7- أكد المناقشون على ضرورة استئناف العمل بالموازنة العامة للدولة.

8- شدد الحاضرون على ضرورة استمرار وقف طباعة النقد واستمرار المزادات لتامين موارد مالية من مصادر غير تضخمية.

9- البدء بإصدار الصكوك الاسلامية لتمويل انشطة الحكومة.

في الاخير نشكر الحضور جميعا وتفاعلهم في هذه الورشة املين ان نكون قد اوصلنا للراي العام واصحاب المصلحة صورة حول طبيعة عمل المزادات واهم اهدافها والنتائج المحققة منها

AL-SADI
ATG
GROUP

مجموعة السعدي التجارية

AL-SADI TRADING GROUP

مصاعد وسلالم ميتسوبيشي

MITSUBISHI
ELEVATORS & ESCALATORS

Quality in Motion

website: www.al-sadigroup.com
Email: info@al-sadigroup.com
ayman@al-sadigroup.com

Tel: +967 2 247721
+967 2 247751
+967 2 247761
Mobile: +967 771072079

الفخامة
Alfakhama
للجودة علامة
اطيب مذاق صحي
Long grain white basmati rice
Riz Basmati long grain blanc
أرز بسمتي أبيض طويل الحبة
الفخامة
Alfakhama
الفخامة
Alfakhama

القطيبي لحظات

يمكنك الآن إرسال واستقبال الحوالات
عبر نظام التحويلات (**لحظات**)
من بنك القطيبي

بنك القطيبي
Qutaibi Bank

@Qtbbank
8009999
qtbbank.com

تمكين ... وأمان

شخصية اقتصادية

الأستاذ الدكتور
جمال محمد سرور
رئيس مصلحة الضرائب في اليمن

أجرى المقابلة: د. حسين الملعسي - رئيس التحرير

اعزائي القراء الكرام متابعي مجلة الرابطة الاقتصادية يسرنا ويسعدنا أن نستضيف في هذا العدد الاستاذ الدكتور جمال محمد سرور رئيس مصلحة الضرائب في اليمن لتسليط الأضواء على عدد من قضايا الساعة المرتبطة بنشاط المصلحة العامة للضرائب، وفي البدء اقدم شكري وتقديري للأخ العزيز الدكتورجمال سرورعلى إتاحة الفرصة للمجلة لإجراء هذا اللقاء الهام والمثمر والذي يكتسب أهميته من أهمية الدور الذي تلعبه مصلحة الضرائب في خدمة البلد ، حيث تعتبر من اهم المرافق الإيرادية للدولة والذي تأثرت كثيرا بسبب الاضطرابات والحروب التي تعصف في البلد منذ 8 سنوات

■ في البدء نرجو شاكرين أن تعرّف الأخوة القراء الكرام بشخصكم الكريم و سيرتكم الاكاديمية والعملية

■ د. جمال: في البدء شكري وتقديري للأخوة الاعزاء في الرابطة الاقتصادية وجهدهم الذي يبذلون في إثارة ونقاش القضايا ذات الصلة بشأننا الاقتصادي وما تمر به البلد بفعل الأزمة والحرب التي شنتها الجماعة الحوثية الانقلابية، وهي فرصة مناسبة للاطلاع وتسليط الأضواء على الواقع الضريبي ومعالجة كل المشكلات والصعوبات بهدف تحقيق نتائج أفضل لمستوى حصيلة الضرائب والتي تسهم دون شك في رفد موارد الدولة وتساعد إلى حد كبير في مواجهة الكثير من الالتزامات الحتمية، ولا يفوتني أن ابارك للأخ والصديق د حسين الملعسي وهو يقتحم بلاط السلطة الرابعة ويجمع بين الإدارة والتجارة والصحافة املا له ولكل الزملاء في الرابطة تحقيق كل برامج عملهم التي يعملون عليها وعودة إلى سؤالكم أنا جمال سرور ببساطة التعريف في أدنى هذه السطور

السيرة العلمية:

- بكالوريوس محاسبه كلية الاقتصاد جامعة عدن 1978- 1982
- ماجستير محاسبه وتحليل النشاط الاقتصادي/جامعة داينسك/كلية العلوم المالية والمصرفية/روسيا الاتحادية موسكو 1987-1989
- دكتوراه في المحاسبة وتحليل النشاط الاقتصادي أكاديمية المال للعلوم المالية والمصرفية روسيا الاتحادية موسكو 1990-1993

السيرة العملية:

- محاضر في كلية الاقتصاد
- مدرس مادة المحاسبة
- وكيل مساعد مصلحة الضرائب 2005-2006
- وكيل مصلحة الضرائب 2007-2014

■ المجلة: تلعب مصلحة الضرائب ادوار هامه في خدمة الاقتصاد الوطني وخاصة في جانب الايرادات فماهي اهم الأدوار التي تؤديها مصلحة الضرائب في الظروف الحالية؟

■ د جمال: مصلحة الضرائب معنية بحكم القانون بتحصيل موارد الدولة العامة من كل مصادرها والضرائب كمورد سيادي تسهم بشكل كبير في رفد الموازنة العامة وتأتي بعد الموارد النفطية الأمر الذي يعكس أهميتها ووزنها النوعي قياسا إلى بقية الموارد.

■ المجلة: هناك انقسام في المؤسسات السيادية على مستوى البلد ما تأثير ذلك على نشاط مصلحة الضرائب وكيف يمكن تجاوز ذلك؟

■ د جمال: نعم هناك كثير من التشوهات في البنية الاقتصادية حدثت بفعل الانقلاب الذي قامت به الجماعة الحوثية و اثرت كثيرا على الموارد العامة من الضرائب والجمارك وغيرها من الموارد العامة والموارد المحلية ولم تفي بأدنى الواجبات والالتزامات وظلت توظف الملف الاقتصادي ومعيشة الناس في الحرب هذا إضافة إلى ما صادرته دون وجه حق من أرصدة الهيئات والمؤسسات العامة والمختلطة موظفة كل هذه الأموال في تمويل الحرب العبثية التي تخوضها للعام الثامن على التوالي ونحن في رئاسة المصلحة مكون رئيس من السلطة الشرعية ممثلة بالمجلس

الرئاسي القيادي والحكومة الشرعية نعمل معا في إطار الممكن من الإمكانيات المتوفرة بهدف حل كثير من المشكلات والصعوبات التي أرهقت كاهل المواطنين وعلى أمل أن المجتمع الدولي يضاعف من ضغطه على الجماعات الانقلابية بهدف الانصياع لمسار السلام.

■ المجلة: تلعب المصلحة دورا هاما و اساسيا في تحصيل الموارد المالية للدولة في ظروف الأزمة المالية التي تمر بها البلاد، نرجو شاكرين بيان حجم المتحصلات المالية المحصلة من قبل مصلحة الضرائب في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة المعترف بها دوليا.

■ د. جمال: كما أسلفت في إجابة سابقه مصلحة الضرائب وكل فروعها بالمحافظات معنية بتحصيل الموارد الضريبية السيادية والمحلية، وتبذل جهودا متواصلة رغم كل الظروف الصعبة التي يعلم الجميع بها وحققت نتائج خلال الفترة الماضية وبلغت الحصيلة الضريبية مبلغ وقدره (612.784.347.431) مليار ريال بمستوى التنفيذ قياسا للمقابل 12% فيما هو مؤكد ان مستوى التنفيذ للعام 2022م سيتجاوز هذه النسبة بمبالغ اكبر عند اغلاق حسابات ديسمبر من العام الجاري

5*المجلة*: اسمحوا لنا اخي رئيس مصلحة الضرائب ان نتوجه اليكم بسؤال يهم الجميع الا وهو حول مصير الاموال المحصلة من قبل الفروع التابعة لكم هل تورد الى الحسابات المخصصة لها في حسابات الحكومة في البنك المركزي عدن وهل تخضع فروع المحافظات لأدارتكم ام ان هناك ازواج مخالف لقانون انشاء المصلحة.

■ د. جمال: نعم تورد كل الحصيلة الضريبية إلى ح/الحكومة في البنك المركزي وكل فروع مصلحة الضرائب في المحافظات المحررة تدار من قبل مصلحة الضرائب في العاصمة عدن وبالتنسيق والمتابعة المستمرة مع السلطات المحلية في هذه المحافظات.

■ المجلة: لا شك ان قانون الضرائب النافذ يحقق العدالة في فرض الضرائب بكل انواعها على كامل تراب البلد..
ولكن نسمع كثير من الشكاوى بوجود تجاوزات من قبل محصلي الضرائب التابعة لكم سواء بخفض نسبة الضرائب او تحصيل ضرائب لصالح العاملين عليها وحرمان الدولة من نسب كبيرة جدا من متحصلا افتراضية من الاموال ما مدى صحة ذلك من عدمه وما هي الاجراءات المتخذة لتحجيم الهدر في اموال الضرائب وتوريدها الى حسابات المصلحة المخصصة لذلك؟

■ د. جمال: نحن في مصلحة الضرائب نعمل وفق القانون واي مخالفات مما ذكرت اخي حسين حال الوقوف عليها أو حتى التقدم بشكوى لنا حولها يطبق القانون وحده كما تنص الاجراءات القانونية وفق اي مخالفة أو تجاوز يرتكبها موظفي الضرائب في اي مستوى اداري لن يكون أحد فوق القانون.

■ المجلة: من المعروف انكم تحملتم رئاسة المصلحة منذ وقت قصير جدا ماهي اهم الاجراءات التي اتخذتموها لإعادة هيكلة عمل ومهام المصلحة وزيادة الضرائب المحصلة

■ د. جمال: في هذه الفترة من العام الجاري تولينا إدارة المصلحة وبدعم الحكومة ممثلة بوزير المالية الاستاذ سالم بن بريك سعينا مع كل قيادة المصلحة ووكلاءها والمدراء العموم في المصلحة والمحافظات إلى العمل بشكل جماعي أسفر عن تحقيق نتائج إيجابية في حصيلة العام الجاري 22 وبعون الله سيكون العام القادم عام عمل أمام رفع حصيلة الموارد الضريبية من كل مصادرها.

■ المجلة: لعل اسلوب تحصيل الضرائب المعمول به واحد من اهم عوائق القضاء على الفساد في تحصيل الضرائب وهدر الموارد هل تفكرون بتحديث اجراءات واليات تغنية حديثة للعمل اسوة ببقية دول العالم.

■ د. جمال: الفساد يا دكتور حسين في كل دول العالم والأهم تفعيل ادوات مكافحته طبعا بالقانون وقانون الضرائب يفي بالغرض رقم (17) لعام 2010م ولائحته التنفيذية.
كما هي الاجراءات الإدارية أيضا وقرار الاخ وزير المالية رقم(69) الصادر في عام 2022 بشأن رفع نسبة تحصيل ضريبة الأرباح إلى 3% وإجراءات الحكومة بالحد من الإعفاءات ووضع الضوابط اللازمة لضمان عدم إساءة استغلالها بما في ذلك الإعفاءات الممنوحة للهيئات والمنظمات والمساعدات الخارجية وتفعيل عمل وآليات نظم مكافحة التهرب الضريبي.
نعتقد جازمين أن تفعيل القانون وحده الكفيل بمحاربة الفساد والحد من انتشاره.

■ المجلة: لاشك انكم مطلعون على الشكاوي التي تعج بها وسائل الاعلام والتواصل الاجتماعي والمقدمة من دافعي الضرائب في عدن تحديدا من تصرفات وسلوكيات غير لائقة من قبل موظفي الضرائب وخاصة ابتزاز التجار، كيف تتعاملون مع تلك الظواهر.

■ د. جمال: نحن في رئاسة المصلحة أبوابنا مشرعة واذاننا صاغية لأي شكوى

تجاه أي تعسف أو تجاوز للقانون من قبل أي موظف باي مستوى كان في الضرائب، وربما ما نمي لمسامعكم ولغيركم ونشر عبر وسائل التواصل الاجتماعي أشار لجهات غير الضرائب ومع ذلك نؤكد أن الكل ليس معصوم من الخطأ أو التجاوز بوضوح نقولها ولكن العبرة بتقديم المخالفة وحينها لكل حادث حديث اخي حسين

■ المجلة: ماهي اهم المشروعات والخطط التطويرية التي تشهدها مرافق مصلحة الضرائب الخاضعة لكم وخاصة في جانب التأهيل والتدريب والتدوير الوظيفي.

■ د. جمال: سؤال وجيه وفي محله اود الإحاطة من خلال مجلتكم ولكل المتابعين أن مسألة التأهيل والتدريب محل اهتمامنا منذ تولينا وقد نفذنا خلال الفترة الماضية دورة انعاشيه لموظفينا في عدن، لحج ، ابين للفترة من 1120/ إلى 22/12 لعام 2022. في المعهد الوطني للعلوم الإدارية (الديوان العام) في العاصمة عدن تلقوا فيها محاضرات عمليه ونظريه ذات صلة مباشرة بعملنا الضريبي و ايضا الاطلاع على المهم من قانون السلطة المحلية وخاصة الضرائب المحلية التي تحصلها فروعنا بالمحافظات وبمئات الملايين من الريالات وفق القانون لصالح السلطات المحلية. أيضا ندرس في العام القادم تنفيذ برنامج للشراكة في العمل مع الاخ وزير الدولة محافظ العاصمة عدن بهدف التقييم المشترك للموارد الضريبية المحلية المتنامية التي تشهدها العاصمة عدن بما يؤدي إلى الرفع الواقعي للموارد الضريبية المحلية والتي سوف تسهم إلى حد كبير في رفد موازنة السلطة المحلية بعدن بمبالغ كبيرة جدا ستمكنها من تنفيذ مشروعات التنمية محل حاجة مواطني المحافظة.
إضافة إلى تنفيذ برامج النزول للمحافظات وتقييم و اقع العمل بالتنسيق مع السلطات المحلية بالمحافظات بتعزيز كل ما هو إيجابي وتجاوز ما هو سلبي بهدف رفع حصيلة الموارد والتي نعتقد أنها أحد مؤشرات تقييم أداء مكاتبنا و ايضا السلطات المحلية من قبل المعنيين لأن الموقف من إدارة الموارد وتحصيلها وتوريدها هو أحد أهم إيجابيات الموقف من العمل ذلك ما نسعى إليه وإلى تنفيذه في العام القادم باذن الله.

■ المجلة: ماهي الرسالة التي تودون توجيهها للقراء الكرام وللمتعاملين مع المصلحة؟

■ د. جمال: من خلالكم في الرابطة وعبر مجلتكم الإلكترونية رسالة نوجهها للمكلفين ضريبيا بأن يسارعوا لسداد ما عليهم من الضرائب المستحقة وفق القانون، ونشر الوعي بأهمية الضرائب كأداة اقتصاديه حال تظافر كل الجهود بمسألة تحصيلها حتما سوف تعود بمنافع على الوضع الاقتصادي الصعب الذي نمر خالص تقديري لكم على إتاحة الفرصة وهذا اللقاء متمنيا للرابطة الاقتصادية التوفيق في كل مهماتها.

■ المجلة: في نهاية اللقاء اسمحوا لنا ان نشيد بالدور الايجابي الذي تلعبه مصلحة الضرائب في هذه الظروف العصيبة التي تمر بها البلاد كما نود الاشادة بالنجاحات التي تحققها المصلحة وخدماتها المتميزة وذلك على يد الادارة الكفؤة والناجحة والمجربة لقياده المصلحة و أتقدم بالشكر باسمي شخصيا وباسم هيئة تحرير المجلة للأخ العزيز رئيس مصلحة الجمارك الدكتور جمال سرور على سعة صدره وعلى إتاحة لنا فرصة هذا اللقاء الشامل والشفاف والمفيد حيث لمسنا جهود مخلصة من كادر مخلص في عملة وذو سمعة طيبة والذي سلط خلالها الأضواء على جوانب مهمة وغائبه عند الكثيرين متمنيا له موفور الصحة والتوفيق وتحقيق كل ما يصبوا إليه والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السمو
ALSMO

لأصحاب السمو

منتجاتنا لها الصدارة

Headquarters :المركز الرئيسي

YEMEN - ADEN - ALMANSORAH - 90 STREET اليمن – عدن – المنصورة – شارع التسعين

+967 02-356894 +967 02-359155 info@taibataden.com +967 711020620 +967 714698868 +967 739056110 +967 770940085 +967 737894455 +967 770940001

Taiba branch - Aden

عدن – ريمة – شارع 10 أكتوبر
YEMEN - YAFEA - 14 OCTOBER MARKET
+967 715154886 +967 735039377
+967 773377998

Sana'a branch - Sana'a

اليمن – صنعاء – سعوان – شارع السبعين جانب تلفزيون
YEMEN - HADRAMOUT - SEIYUN - CORNAL ST. OPPC. TELEVISION
+967 774477999

Al-Mukalla branch - Hadramout

اليمن – حضرموت – المكلا – شبوه – الشارع العام
YEMEN - HADRAMOUT - AL-MUKALLA - YEMENI - MAIN ST.
+967 774432991

www.taibataden.com

طيبات
TAIBAT ADEN FOR TRADING AND IMPORT
TaibatAdenTrading

تحليل أسعار الصرف لشهر ديسمبر 2022م

إعداد فريق رصد وتحليل مؤسسة الرابطة الاقتصادية:

د/ نهال علي عكبور | أ/نصر السناني

شهد ختام عام 2022م ارتفاع في أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الريال اليمني فقد ازداد تفاقم ضعف القدرة الشرائية في نهاية شهر ديسمبر، اذ ارتفعت بنسبة 7% لكل من الريال السعودي والدولار / الريال اليمني.

فارتفع سعر بيع الريال السعودي من (305 الى 325) ريال يمني/ الريال السعودي، كما قابلها ارتفاع في أسعار صرف الدولار من (1153 الى 1228) ريال يمني/ الدولار. فمن خلال الشكل رقم (1)، نلاحظ ان الصرف اتخذ الاتجاه التصاعدي، على الرغم من وجود تأرجح طفيف في اوسطها فقد بلغ ادناها في 6 ديسمبر بحوالي 302 ريال يمني مقابل الريال السعودي، ولكن بلغ اعلاها في 31 ديسمبر بحوالي 325 ريال يمني مقابل الريال السعودي، بمتوسط شهري بلغ 312.4 ريال يمني مقابل الريال السعودي.

كما لوحظ من الشكل رقم (2) الموضح لحركة أسعار صرف الريال اليمني / الدولار هي الأخرى ارتفاعا مع وجود تأرجح طفيف فقد كان ادناها في 6 ديسمبر بحوالي 1143 ريال يمني/ الدولار، واعلاها في 31 ديسمبر بحوالي 1228 ريال يمني / الدولار، بمتوسط شهري بلغ 1180 ريال يمني/ الدولار.

لاتزال محافظة صنعاء تتمتع باستقرار في أسعار الصرف اليومية والشهرية خلال العام 2022م فقد بلغ بمتوسطها الشهري 149.4 ريال يمني/ الريال السعودي في عملية البيع و561 ريال يمني/ الدولار في عملية البيع.

كما تزداد حده الفجوة بين المحافظتين كما هو موضح من الشكل رقم (3) و (4) وتزداد حدتها في الأيام الوسطى للشهر ديسمبر اذ كان الفارق يبلغ بمقدار 163 ريال يمني/ الريال السعودي و619 ريال يمني / الدولار.

الشكل رقم (1) بيع الريال اليمني / الريال السعودي خلال شهر ديسمبر 2022م

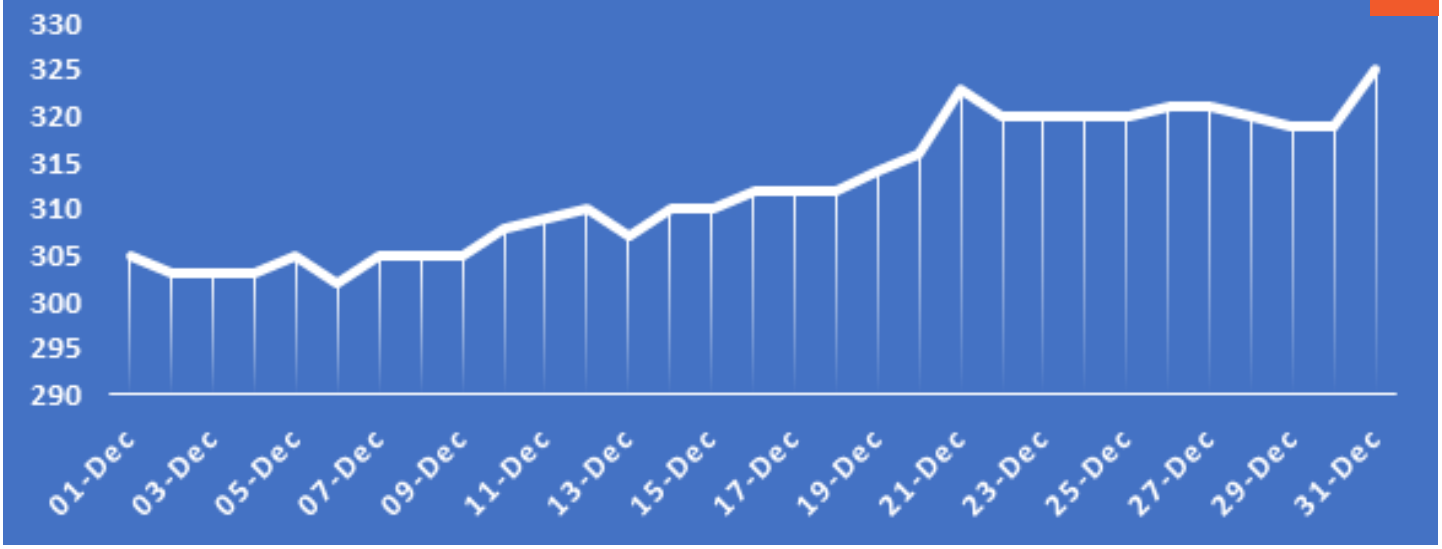

الشكل رقم (2) الموضح لحركة اسعار صرف الريال اليمني / الدولار خلال شهر ديسمبر لعام2022م

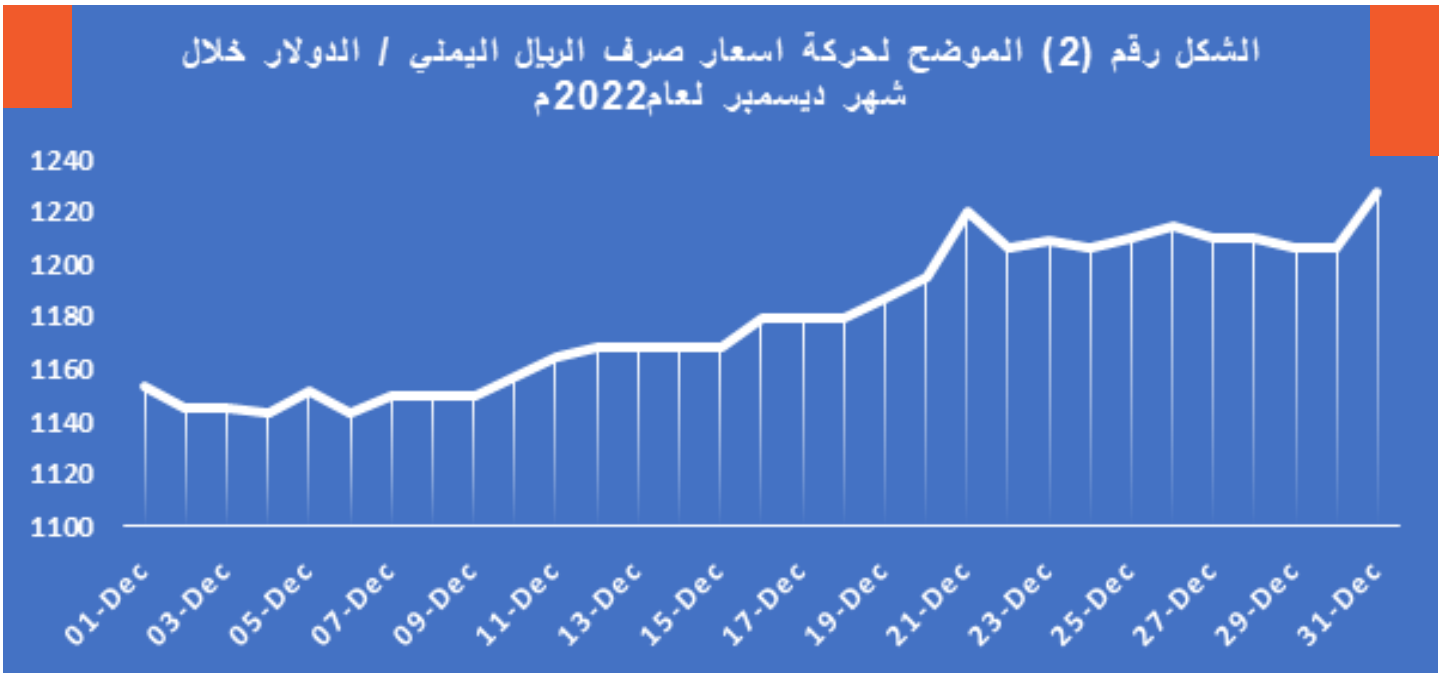

جدول رقم (1) رصد أسعار الصرف اليومية لشهر ديسمبر لعام 2022م								
البيانات	أسعار السوق - محافظة عـدن				أسعار السوق - محافظة صنعاء			
	الدولار		الريال السعودي		الدولار		الريال السعودي	
	البيع	الشراء	البيع	الشراء	البيع	الشراء	البيع	الشراء
01 ديسمبر	300	305	1125	1153	148.4	148.8	559	561
02 ديسمبر	298	303	1125	1145	148.4	149	559	561
03 ديسمبر	298	303	1125	1145	148.4	149	559	561
04 ديسمبر	300	303	1125	1143	148.4	148.8	559	560.5
05 ديسمبر	302	305	1135	1152	148.4	148.8	559	560.5
06 ديسمبر	300	302	1135	1143	148.4	149	559	561
07 ديسمبر	302	305	1135	1150	148.4	148.8	559	560
08 ديسمبر	302	305	1135	1150	148.4	148.8	559	560
09 ديسمبر	302	305	1135	1150	148.4	148.8	559	560
10 ديسمبر	306	308	1146	1157	148.4	148.8	559	560
11 ديسمبر	307	309	1154	1165	148.4	148.8	559	560
12 ديسمبر	307	310	1154	1168	148.4	148.8	559	560
13 ديسمبر	310	307	1154	1168	148.6	149	559	560.5
14 ديسمبر	308	310	1158	1168	148.6	149	559	560.5
15 ديسمبر	308	310	1158	1168	148.6	149	559	560.5
16 ديسمبر	310	312	1165	1179	148.6	149	559	560.5
17 ديسمبر	310	312	1165	1179	148.4	149	559.5	560.5
18 ديسمبر	310	312	1165	1179	148.4	150	559	561
19 ديسمبر	312	314	1173	1187	148	150	559	561
20 ديسمبر	314	316	1180	1195	149	150	559	561
21 ديسمبر	320	323	1205	1220	149	150	559	561
22 ديسمبر	315	320	1184	1206	149	150	559	561
23 ديسمبر	318	320	1201	1209	149	150	559	561
24 ديسمبر	317	320	1191	1206	149	150	559	561
25 ديسمبر	318	320	1195	1210	149	150	559	561
26 ديسمبر	319	321	1200	1215	149	150	559	561
27 ديسمبر	319	321	1200	1210	149	150	559	561
28 ديسمبر	318	320	1195	1210	149	150	559	561
29 ديسمبر	317	319	1192	1206	149	150	559	561
30 ديسمبر	317	319	1192	1206	149	150	559	561
31 ديسمبر	322	325	1214	1228	149	150	559	561
المصدر	.twitter.com/Boqash							

من خلال الجدول رقم (2) الموضح لحركة رصد عمليات المزاد الأسبوعية خلال شهر ديسمبر لوحظ عمل 4 مزادات خلال الشهر ب 30 مليون دولار عدا اخر مزاد بلغ 50 مليون دولار في تاريخ 27 ديسمبر لتقليص من حجم الارتفاع الذي شهده أواخر شهر ديسمبر، فقد لوحظ ان سعر الارساء لم يبتعد كثيرعن سعر السوق فقد بلغ أعلاه ب 1190 ريال يمني / الدولار في 27 ديسمبر وكان ادناها ب 1145 ريال يمني مقابل الدولار في 8 ديسمبر لعام 2022م، فقد بلغ اجمالي العطاءات المقبولة خلال الشهر بحوالي 79 مليون دولار من اصل 140 مليون دولار بما يعادل 92 مليار ريال يمني/ الدولار. كما ان نسبة التغطية تأرجحت بين 48% كأدنى حد لها في تاريخ 20 ديسمبر واعلاها ب 64% في 27 ديسمبر.

فبتاريخ 8 ديسمبر بيعت بحوالي 20 مليار ريال يمني/ الدولار بنسبة تغطية بلغت 85% وفي 13 ديسمبر بيعت بحوالي 17 مليار ريال يمني/ الدولار بنسبة تغطية 49%، وفي 20 ديسمبر بيغت بحوالي 17 مليار ريال يمني مقابل الدولار بنسبة تغطية 48% وفي 27 ديسمبر بيعت بحوالي 38 مليار ريال يمني / الدولار بنسبة تغطية بلغت 64%.

الشكل رقم (3) الموضح لحجم الفجوه بين محافظتي عدن و صنعاء لبيع الريال السعودي لعام 2022م

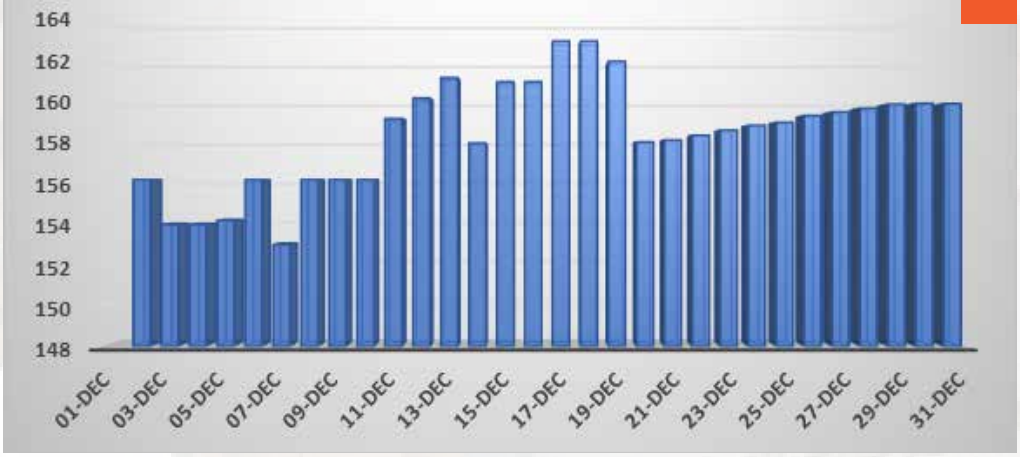

الشكل رقم (4) الموضح لحجم الفجوه بين محافظتي عدن وصنعاء لبيع الدولار خلال العام 2022م

جدول رقم (2) رصد عمليات المزادات لشهر اكتوبر 2022م

رقم المزاد	التاريخ	أعلى سعر عطاء	أدنى سعر عطاء	سعر الإرساء	قيمة المزاد المعلن عنه بالمليون دولار	قيمة العطاءات المقبولة بالمليون دولار	قيمة العطاءات المقبولة بالمليار ريال اليمني	نسبة التغطية	نسبة التخصيص
47/2022	80 ديسمبر	1150	1145	1145	30000000	17,533,000	20,075,285,000	58%	100%
48/2022	13 ديسمبر	1164	1158	1158	30000000	14,759,000	17,090,922,000	49%	100%
49/2022	20 ديسمبر	1195	1180	1180	30000000	14,370,000	16,956,600,000	48%	100%
30/2022	27 ديسمبر	1208	1190	1190	50000000	32,070,000	38,163,300,000	64%	100%

المصدر : البنك المركزي اليمني عدن

إعداد : فريق رصد وتحليل مؤسسة الرابطة الاقتصادية

تطورات اقتصادية

(النخيل) في وادي حضرموت

م/ فهمي سعيد باصحيح
رئيس وحدة بحوث النخيل بمحطة البحوث الزراعية بسيؤن - حضرموت

مقدمة:

يشتهر وادي حضرموت منذ القدم بزراعة اشجار النخيل ولما لهذه الشجرة من منافع كثيرة فتمورها غذاء جيد للإنسان فهو وقاية و دواء وغذاء لحتوائه على كثير من العناصر الغذائية والفيتامينات وغيرها ، كما يمكن الاستفادة من كل أجزاء النخلة في الصناعات الحرفية مثل صناعة الحبال والزنابيل بمختلف احجامها وغير إلا انه في الآونة الأخير قل الاهتمام بهذه الشجرة المباركة بسبب التحولات الاقتصادية والسياسية في البلد وشحة مياه الري والزحف العمراني الرهيب الذي أزال اعداد كبيرة من أشجار النخيل.

يبلغ اعداد النخيل بوادي حضرموت تقريبا 1.5 مليون نخلة مثمرة وغير مثمرة كما يبلغ عدد أصناف النخيل بوادي حضرموت اكثر من 65 صنفا من الاصناف المحلية كما تم إدخال عدد من اصناف النخيل الاجنبية مثل البرحي والسكري والخلاص وغيرها اكثر من 14 صنفاً أجنبياً ، بلغ إنتاج التمور بوادي حضرموت حوالي 96790 طن بمساحة تقدر 14092هكتار (الجهاز المركزي الإحصاء - حضرموت الوادي والصحراء 2021م) . .

أنواع النخيل:

يوجد بوادي حضرموت انواع كثير من أصناف النخيل وهذا التنوع جاء نتيجة التلقيح الخلطي للنخيل التمر يوجد اصناف مرغوبه بشدة لدى المستهلك المحلي مثل صنف المجراف والمديني والجزاز والجهمي والحمراء و الازار والميمونة وسبية شوك وسبية علي وغيرها واصناف غير مرغوبة وذلك لعدم الترويج لهذه الاصناف وهي اصناف ذات قيمة غذائية مثل بقية اصناف التمور مثل صنف باعميره وعرق وعقادة وجفسوس وغيرها .

العمليات الزراعية التي تجري للنخيل بوادي حضرموت:

خدمة الأرض:

تكمن خدمة الأرض في تهويتها وخلط السماد البلدي بها والقضاء على الحشائش الضارة التي عادة ما تنمو تحت أشجار النخيل وخاصة في غياب الزراعات البيئية وتنافس النخيل في امتصاص الماء والغذاء ولا تقتصر عملية خدمة التربة تحت أشجار النخيل في إضافة السماد والقضاء على الحشائش فحسب بل تساهم أيضا في التقليل من ضياع الماء بواسطة التبخر وخاصة في الأراضي الطينية المتصلبة .. ويمكن القيام بهذه العملية يدويا أو باستخدام الآلات الميكانيكية اليدوية مثل الجرارات ذات العجلتين إذ تقوم بعزق التربة وخلط السماد بها أو باستخدام الجرارات الكبيرة ذات المحرك المطرحي أو بالإحدى عشر.

تسميد أشجار النخيل:

تعتبر الأسمدة ذات أهمية كبيرة في نمو نخيل التمر وزيادة المحصول وتحسين صفات

التمر وخاصة أن زراعة النخيل تنتشر في أراضي المناطق القاحلة وشبه القاحلة وأن هذه الأراضي تفتقر إلى المواد العضوية ونقص نسبة النتروجين . وتعتبر الأسمدة العضوية ذات أهمية خاصة لبساتين النخيل حيث تؤدي هذه الأسمدة إلى تفكيك التربة المتماسكة وتحسن من تهويتها وكذلك من تماسك الأراضي الخفيفة ومقدرتها على الاحتفاظ بالماء والعناصر الغذائية بالإضافة إلى أن الأسمدة العضوية تزيد من خصوبة التربة ، وكذلك يمكن الاستعانة بالأسمدة الكيميائية لتأمين احتياجات النخيل من العناصر الغذائية، وتتميز بسهولة استخدامها وسرعة الاستفادة منها إلا أنها تحتاج إلى الدقة والحرص عند استخدامها.

الاحتياجات المائية:

يحصل النخيل على احتياجاته المائية من ماء التربة الميسر للامتصاص والمتوفر في مجال انتشار المجموع الجذري ويتم توفير ماء التربة من مصادر متنوعة أبرزها: الأمطار ، الغيول والمياه الجوفية ..

وتختلف الاحتياجات المائية باختلاف الأصناف والأعمار وكذلك باختلاف مراحل النمو والإثمار بالإضافة إلى العوامل البيئية الأخرى مثل درجات الحرارة والرطوبة والرياح ، وخصائص التربة ونوعية ماء الري وطريقة إضافتها وملوحة أو قلوية التربة ..

وتجدر الإشارة إلى أن الاحتياجات المائية تكون منخفضة خلال أشهر الشتاء(نوفمبر-يناير) ثم تزداد في (فبراير-مارس) وتتضاعف الاحتياجات المائية خلال (أبريل- أغسطس) ثم تبدأ مرة أخرى في الانخفاض في (سبتمبر-أكتوبر)، ويجب تقليل ماء الري عند اكتمال نضج الثمار حتى لا تؤدي زيادة الري التعفن الثمار.

فصل الفسائل وغرسها:

تزال الفسائل من حول الأمهات عندما تصل إلى الحجم المناسب للنقل (25-12 كجم) ويكون ذلك بعد (5-3 سنوات) من بداية نموها حول الأم وفي هذه الفترة قد كونت الجذور الكافية للاعتماد على نفسها في امتصاص الغذاء والماء..

وعند قلع الفسيلة يجب الحرص على تقليم سعف الفسيلة حيث لا يبقى منها سوى صفان حول القلب لحماية البرعم الطرفي ويقصر السعف لتبقى إلى الثلث ثم يربط ربطا رخوا بالقرب من طرفه وتتم هذه العملية قبل 6-4 أيام أو أثناء عملية القلع .. وتتطلب عملية القلع(الفصل) الخبرة والمهارة الكاملة واستعمال آلة حادة لقطع منطقة اتصال الفسيلة بالأم ويجب تعقيم الآلة بعد قطع كل فسيلة للحرص على عدم نقل الإصابات المحتلمة ، كما تعقم منطقة كل الجذور للفسائل المقلوعة عند الشك في وجود إصابات في منطقة البستان وفي انتظار النقل توضع الفسائل في مكان مضلل وترطب جذورها بالماء ، ويفضل لف جذور الفسيلة والجزء الخضري منها بأكياس الخيش وترطب بالماء في حالة نقلها إلى الأماكن البعيدة أو احتمال تأخير زراعتها، ويوصى بزراعة الفسائل بعد قلعها أو وصولها إلى مكان الزراعة، ويجب عدم ترك أكثر من فسيلة واحدة حول الأم بل تزال أولا بأول إضافة إلى ذلك قلع الرواكيب في بداية ظهورها ..

التقليم والتكريب:

إن عملية التقليم ضرورية للتخلص من السعف الجاف سنويا والذي يتوقف نشاطه ويكون عرضة للإصابة ولما كانت النخلة تحمل الطلع في آباط السعف الذي عمره سنتان لذا يفضل إزالة السعف الذي يزيد عمره عن 3 سنوات ..

كما تكرب النخلة كل سنتين بإزالة قواعد السعف الجاف وطبقات الليف المحيطة بالجذع حتى ينظف جذع النخلة ويسهل صعودها .. ويتم التخلص من ملجأ الحشرات الثاقبة والنمل.

ويبدأ التكريب بعد اكتمال نمو النخلة أي في السنة السابعة فما فوق ويجب عدم قطع السعف الأخضر خلال السنتين الأولى من عمر النخلة وذلك لتأثيره على حجم الجذع .. ويجري التقليم عادة بعد الجني أو في بداية موسم الإنتاج لتسهل إجراءات العمليات الزراعية الخاصة بخدمة رأس النخلة أو بعد تمام خروج العذوق ..

التلقيح:

النخيل من الأشجار الوحيدة الجنس الثنائية المسكن لذا فإن إنتاج محصول جيد يتوقف على اتمام عملية التلقيح بانتقال حبوب اللقاح من النورات المذكرة إلى النورات المؤنثة لكي تعطي الثمار والمواصفات المميزة لكل صنف . وقد تم انتقال حبوب اللقاح طبيعيا بالرياح في المناطق التي تنتشر بها تجمعات بذرية في الأفحل ، أما في المزارع التي تقل بها عدد الذكور ويزداد عدد الإناث ففي هذه الحالة فإنه تكفي حبوب اللقاح التي تؤخذ من الذكر الواحد لتلقيح من 20- 25 نخلة أنثى أي أن هناك احتياج لزراعة 5-4 % من إجمالي عدد النخيل أشجار مذكرة بالمزرعة.

ويراعى أن تؤخذ حبوب اللقاح من أفحل تتميز بالآتي:

- أن تكون الأشجار المذكرة بعمر أكثر من 4 سنوات.
- أن تكون حجم الطلعة وعدد النورات في الذكر كثيرة.
- أن تكون عدد الأزهار بالطلعة وكمية حبوب اللقاح كبيرة.
- أن تكون حبوب اللقاح ذات نكهة قوية متميزة.
- يفضل أن تكون الأفحل مبكرة الإزهار.

ويراعى القيام بالتلقيح في أوانه حال تفتح الطلع الأنثوي تقطع الأغاريض الذكرية المنتفخة وتفرد شماريخها وتجفف في أماكن مظللة حتى تجف لحين استعمالها . ويتم التلقيح بالطريقة التقليدية من خلال وضع 3-2 شماريخ ذكرية داخل كل أغريض أنثوي حال تفتحه وبعد 2 - 3 أيام يتم نفضه مقلوباً داخل الطلعة الأنثى ويفضل القيام بهذه العملية في الضحى.

خف الثمار:

من العمليات الهامة نظرا لأهمية توازن المجموع الخضري مع الحمل الثمري ويفضل أن يكون لكل عذق واحد من 10-8 سعفات خضراء. ومن فوائد الخف:

- تحسين صفات الثمار من حيث الحجم والوزن وحماية العذوق من الكسر.

- تقليل ظاهرة تبادل الحمل(المعاومة).
- تبكير نضج الثمار.
- تهوية الثمار خاصة في المناطق الرطبة مما يقلل من احتمال إصابتها بالفطريات.

مواعيد الخف:

أنسب موعد أن يتزامن الخف مع عملية التلقيح ويمكن تأخيره لمدة 4 أسابيع بعد التلقيح في حالة عدم التأكد من نسبة العقد أو احتمال تساقطها نتيجة الإصابة بحشرة الحميرة أو دودة الطلع فيما بعد .

طرق الخف:

1- إزالة بعض العذوق.

2- خف الثمار بإزالة عدد من الأزهار أو الثمار وتجرى بأحد الطرق التالية:

- قص أجزاء من الشماريخ الزهرية في الأصناف ذات الشماريخ الطويلة.
- إزالة عدد من الشماريخ الزهرية الداخلية بالكامل في العذوق كثيرة الشماريخ.
- إزالة ثمار فردية من على الشماريخ.

التقويس:

وهي من العمليات الهامة لحماية العذوق من الكسر وخاصة الأصناف ذات العراجين الطويلة وتتمثل هذه العملية في سحب العذوق من بين السعف والشوك توزيعها بانتظام حول رأس النخلة ويفضل إجراؤها عند استطالة العراجين بدرجة كافية وقبل وصول الثمار إلى مرحلة البسر حيث تكون معاملة العذوق بعد ذلك صعبة بسبب ثقل وزنها.

وتتلخص فوائد هذه العملية فيما يلي:

- الحد من إصابة الثمار بالاحتكاك مع الخوص والأشواك وقواعد السعف.
- حماية العذوق من الإنسلاخ أو الكسر نتيجة لزيادة وزن الثمار.
- توزيع ثقل الثمار توزيعا منظما حول راس النخلة حتى لا يميل إلى أحد الجانبين.
- الحد من التأثير الضار للرياح وتقليل أثر تزايد الرطوبة في المناطق الساحلية لسهولة تخلل الهواء بين العذوق.
- تسهيل عمليات جمع الرطب والمحصول.
- تعريض الثمار لضوء الشمس المباشرة وتحسين درجة تلونها.

صورة خارطة وادي حضرموت

التكييس:

الغرض من التكييس هو حماية العذوق من بعض العوامل البيئة خاصة غير الملائمة أو تحسين وتسهيل عملية القطف أو لحماية الثمار من بعض الآفات والطيور وتكييس العذوق عندما تصل الثمار إلى مرحلة البسر وتختلف نوعية المواد المستخدمة في عملية التغطية حسب الهدف.

- إذا كان الهدف منع تساقط الرطب وتسهيل عملية الجني المتكررة فإنه ينصح باستخدام أشباك بلاستيكية مفتوحة الطرفين لا تسمح بمرور الثمار يوضع بداخلها العذق ويربط من أعلى وأسفل ويفتح من أسفل عند جني الرطب.
- إذا كانت المنطقة تتصف بالجفاف وارتفاع درجة الحرارة أثناء النضج فإنه ينصح باستخدام الأكياس التقليدية المصنوعة من سعف النخيل المروحي.
- إذا كانت منطقة الإنتاج تتصف بهطول الأمطار الخريفية قرب أو أثناء فترة نضج الثمار مما يؤدي إلى تخمرها فإنه من الأهمية حماية الثمار من الأمطار وذلك باستخدام أغطية ورقية مدهونة بالشمع تربط من الجهة العلوية وتترك نهايتها السفلى مفتوحة.
- إذا كان الهدف هو حمايتها من الأضرار الناجمة عن الحشرات أو الطيور ففي هذه الحالة ينصح بتغطية العذوق بأكياس بلاستيكية دقيقة الفتحات.

الجني:

تعتبر عملية الجني هي المرحلة الأخيرة من عملية الإنتاج وتعتبر عملية تحديد الدرجة المناسبة لجني الثمار من العوامل الهامة التي يتوقف عليها جودة الثمار وإمكانية تسويقها.

ومن المعروف أن الثمار عند نضجها تكون على إحدى الحالات التالية تبعا للصنف والعوامل الجوية السائدة ورغبة المستهلك.

عمليات مابعد الحصاد:

عند قطع العذوق من النخيل في مرحلة التمر يتم فرز التمور السليمة والغير سليمة (تمور غير صالحة للتسويق) وتوضع في اكياس كبيرة سعة 40 كيلوجرام ثم تباع في السوق .

عملية الرزامة للتمور (تصنيع التموريدوياً) :

يتم غسل التمور جيدا ثم يتم نشرها على الحسير المصنوع من خوص النخيل كما في الصورة ثم يعبأ في اكياس نايلون شفاف سعة واحد كيلو جرام ثم يربط طرفها بخيط ويضغط على العبوة باليد قليلا ثم توضع ونعبأ داخل اوعية كبيرة للحفظ لفترات زمنية طويلة.

التعبئة والتغليف لتصنيع التمور :

قام بعض المستثمرين بإنشاء وحدات تعبئة وتغليف التمور ميكانيكياً بهدف التسويق والحفظ لفترات طويلة إظهار المنتج بصورة جميلة.

التصنيع اليدوي للتمور

التصنيع اليدوي للتمور

آلة هرس التمور

آلة تغليف وتعبئة التمور

أما الوضع الراهن لبساتين نخيل التمر بوادي حضرموت فمعظم بساتين النخيل القديمة في معظم مناطق زراعة النخيل بوادي حضرموت غير منتظمة الزراعة وتشكل حوالي 52.5% وهي عبارة عن غابات من أشجار النخيل تضم جميع الطرز الوراثية من نخيل التمر وهذه الوضعية لبساتين النخيل ناتج من عدم إزالة الفسائل من حول الأمهات بالإضافة إلى ضيق مسافات الزراعة وهذا أدى إلى ضعف الإنتاجية والجودة وكذا صعوبة خدمة النخلة.

يروى معظم النخيل أن لم نقل جميعه بطريقة الري التقليدي (ري سطحي) وهذه الطريقة يستنزف كميات كبيرة من المياه، مصدر الري السائد هو الآبار حيث يشكل هذا حوالي 95.4 % يليه مياه السيول ويشكل حوالي 6.6%.

عمليات خدمة النخيل الموسمية (التسميد و خف الثمار) تكاد تكون مهملة من قبل المزارعين نتيجة للإعتقاد الخاطئ لديهم بأن النخيل لا يحتاج إلى التسميد، حيث أثبتت الدراسات بأن هناك علاقة طردية بين التسميد وكلا من كمية و جودة الإنتاج.

إنتاج النخلة الواحدة حوالي 29 كيلوجرام (المسح الميداني لأصناف النخيل2004-2001–الهيئة العامة للبحوث والإرشاد الزراعي فرع سيؤن - وزارة الزراعة والري) وهي إنتاجية متدنية ويرجع ذلك إلى:

- عدم إدخال الميكنة في خدمة النخيل خصوصاً التلقيح والجني.
- قلة و ندرة الأيدي العاملة الماهرة في مجال خدمة النخيل وارتفاع أجورها وهذا ناتج لصعوبة العمل في مجال خدمة النخيل وهروب الشباب من الريف إلى المدن.
- تزاحم النخيل وهذا أدى إلى صعوبة خدمة النخيل و تدني الإنتاجية . (المسح الميداني لأصناف نخيل التمر عامي 2001 2004- م - الهيئة العامة للبحوث و الإرشاد الزراعي فرع سيؤن – وزارة الزراعة والري).

معوقات زراعة النخيل وإنتاج التمور:

أولاً: المعوقات الزراعية والفنية:

1) انتشار الآفات أهمها عنكبوت الغبار، الحميراء ، حفار ساق النخيل والأرضة وفي الآونة الأخيرة ظهرت آفتان هما دوباس النخيل وسوسة النخيل الحمراء و انتشرتا بشكل سريع في معظم مناطق زراعة النخيل بوادي حضرموت ويعتقد أن حشرة الدوباس أدخلت من المناطق العمانية الحدودية اما حشرة سوسة النخيل الحمراء فدخلت من المناطق السعودية حيث نهما تهددا النخيل بحضرموت و اليمن عموما ومعروف أن هذه الآفات تسبب خسائر كبيرة في إنتاج النخيل - والأمراض أهمها التفحم الكاذب، القشريات، عفن الرطب، خياس الطلع.
2) قلة البحوث والدراسات في مجال النخيل.
3) الزراعة الكثيفة والعشوائية.
4) عدم العناية بعمليات خدمة النخيل خصوصاً التسميد والخف.
5) عدم وجود سدود حديثة وعدم إصلاح السدود التحويلية وهذا أدى إلى انخفاض منسوب المياه السطحية.
6) عدم وجود مشاتل مركزية.
7) ندرة الفسائل للأصناف الممتازة وارتفاع قيمتها.
8) جرف السيول للتربة وأشجار النخي.
9) قلة الكادر الفني المتخصص في مجال النخيل.
10) ضعف شديد في الخدمة الإرشادية.
11) المخاطر التي تنجم من طلوع النخيل بطرق بدائية وأدى ذلك إلى ارتفاع أجور الأيدي العاملة بمجال النخيل.
12) انخفاض الوعي بأهمية التمور وفوائده لدى السكان.

ثانياً: المعوقات التسويقية والاقتصادية:

1) ضعف تسويق التمور.
2) عدم وجود معامل لتعبئة وتصنيع التمور.
3) ارتفاع تكاليف الإنتاج ويعود ذلك إلى ندرة الأيدي العاملة الماهرة بخدمة النخيل وارتفاع أجورها وعدم إدخال الميكنة في عمليات خدمة النخيل.
4) غزو منتجات التمور الخارجية للاسواق المحلية.

ثالثاً: المعوقات الاجتماعية والبشرية:

1) تفتت الملكية الناتج من التوارث والذي أدى إلى عدم الإهتمام بعمليات الخدمة الزراعية للنخيل.
2) عدم وجود علاقات واضحة ومحددة بين المزارع والمالك.

3) انخفاض المستوى المعيشي لسكان مناطق زراعة النخيل.
4) عدم توفر الخدمات الاجتماعية (تعبيد الطرقات، كهرباء، مياه...الخ) لبعض مناطق زراعة النخيل.
5) الزحف العمراني على مزارع النخيل.
6) عدم توفر قروض ميسرة للمزارعين.
7) عدم وجود جمعيات أو إتحادات لمنتجي التمور.

■ مقترح بإتجاهات تطوير إنتاج النخيل والتمور:

1) وضع خطة متوسط المدى للبحوث والدراسات منطلقة من الأولويات (دراسة مكافحة الآفات والأمراض وإدخال الميكنة وتصنيع التمور...الخ).
2) تأهيل الكادر الفني (دراسات عليا ودورات تدريبية وحضور المؤتمرات والندوات).
3) تنشيط العمل الإرشادي وتكثيف الحملات الإعلامية وتوعية السكان بأهمية التمور وكذا توعية المزارعين بأهمية خدمة النخيل ومكافحة الآفات.
4) إقامة الحملات لمكافحة الآفات والأمراض.
5) إنشاء حقول نموذجية إرشادية في جميع مناطق زراعة النخيل ووضع آلية لإعادة تأهيل بساتين النخيل القديمة.
6) إقامة الجمعيات الأهلية لمنتجي التمور تقوم بخدمة المنتجين وتسويق تمورهم.
7) إدخال الميكنة في خدمة النخيل وطرق الري الحديثة في ري النخيل.
8) إقامة السدود لحجز وتنظيم توزيع مياه السيول وبالتالي الاستفادة منها.
9) إنشاء المشاتل المركزية لتوفير الفسائل المطلوبة للأصناف الممتازة.
10) إدخال أصناف من خارج الجمهورية عالية الجودة.
11) إتخاذ إجرات صارمة تضمن تنفيذ قوانين الحجر الزراعي وتحد من إستيراد الفسائل من خارج الجمهورية بطرق غير قانونية وكذا الزحف العمراني على بساتين النخيل.
12) توفير الخدمات الإجتماعية الضرورية لمناطق زراعة النخيل خصوصاً الكهرباء والمياه وتعبيد الطرقات...الخ.
13) إقامة مصانع لتعبئة التمور وتصنيع المنتجات الثانوية للنخلة.
14) وضع قوانين تشجيع الإستثمار في مجال زراعة و إنتاج النخيل.
15) حماية التربة وأشجار النخيل من جرف السيول وزحف الكثبان الرملية.
16) حماية الارض الزراعية من الزحف العمراني الرهيب

■ أهم الحشرات و الآفات الموجودة بوادي حضرموت:

1) دوباس النخيل: Dubas Bug

حشرة كاملة

حورية مكتملة النمو

الأهمية و الضرر:
الحشرة لونها أخضر مصفر، طولها حوالي 0.5 سم، الأنثى أكبر من الذكر، للحشرة زوج من الأجنحة الشفافة . الطور الضار هو الحورية و الحشرة الكاملة، تعيش الحورية حوالي خمسين يوماً تمر خلالها بخمسة أدوار (أعمار)، و تعيش الحشرة الكاملة حوالي 15 يوماً تتزاوج خلالها و تضع فيها الإناث بيض الجيل التالي، للحشرة جيلان، شتوي (مدته من بداية ديسمبر إلى نهاية أبريل) وتشتد الإصابة فيه في مارس و أبريل، وصيفي (مدته من بداية مايو نهاية نوفمبر). تمتص الحوريات والحشرات الكاملة العصارة النباتية من خوص السعف والعذوق والثمار. تفرز الأجزاء النباتية المصابة مادة دبسية (عسلية) من الثقوب التي تحدثها أجزاء الفم الثاقبة الماصة للحشرة ، كما تفرز الحشرة هذه المادة أيضاً. عند اشتداد الاصابة تزداد المادة العسليه زيادة هائلة تجعلها تسيل إلي الأرض ملوثة ما قد يكون مزروعا

الدوباس على خوص النخيل

تحت النخيل المصاب من أشجار فاكهة ومحاصيل حقلية مما يزيد من الخسائر الإقتصادية لهذه الحشرة، تعتبر الحشرة من الأفات الوبائية سريعة التكاثر والانتشار وتسبب دمارا هائلا بالنخيل يصعب مكافحته (الحبشي 2003م).
لم تكن هذه الأفة الخطيرة معروفة في اليمن حتى عام 2002م عندما سجلت لأول مرة في محافظة المهرة ، ومن المرجح أنها إنتقلت إلى هناك من سلطنة عمان ، حيث انها من الآفات المستوطنة في السلطنة . وقد حذرنا من انتقالها الى محافظة حضرموت وأوصينا باتخاذ بعض الاجراءات لحصرها في المهرة ولكن لم تنفذ تلك الإجراءات وبالتالي انتقلت الحشرة إلى وأدي حضرموت في أوائل ديسمبر 2003م (الحبشي 2004م).
تسببت الحشرة في خسائر كبيرة في أعداد النخيل في جنوب العراق (في البصرة) عام 1935م، وحدث مثل ذلك في ايران وعمان في وقت لاحق. تتواجد الحشرة بشكل غير إقتصادي في كل من السعودية، مصر، ليبيا، الجزائر والبحرين.

(2). دودة البلح الصغرى: (الحميرة) Lesser Date Moth

أعراض الإصابة بحشرة الحميرة

الأهمية والضرر:

الحشرة عبارة عن فراشة صغيرة الحجم، طورها الضار هو اليرقة، حيث تضع الأنثى بيضها على الشماريخ والثمار الصغيرة بعد عقدها مباشرة ، يفقس البيض بعد حوالي اسبوع عن يرقات صغيرة . تعيش اليرقة حوالي اسبوعين تمر خلالها بخمسة ادوار ، ثم تتحول الى عذراء التي بدورها تتحول الى حشرة كاملة بعد إسبوع لتعيد دورة حياتها من جديد، وللحشرة من 3-2 أجيال في السنة (الحيدري 1980).

تتغذى يرقات هذه الحشرة على الثمار الصغيرة ، حيث تخترق قشرة الثمرة وتتغذى على معظم محتوياتها ولاتترك منها سوى غلافها الخارجي. تشاهد الثمار المصابة يابسة ومعلقة بالشماريخ بواسطة خيط حريري تفرزه اليرقة، وقد تسقط الثمار المصابة وتشاهد تحت النخلة، تتحول الثمار المصابة الى اللون البني المحمر ومن هنا جاءت تسمية الحشرة بالحميرة. يمكن معرفة الثمار المصابة بوجود ثقب قرب قمع الثمرة به براز اليرقة مع وجود النسيج الحريري الذي تفرزه اليرقة . تصيب الحشرة ثمار جميع أصناف النخيل ولكنها تصيب صنف الهجري (بوأدي حضرموت) بنسبة عالية.

(3) خنفساء الرينوسيروس: Rhinoceros Beetle

الأهمية و الأضرار:

تسمى هذه الحشرة في وادي حضرموت حفار ساق النخيل وهي في الحقيقة تختلف تماماً عن حفار ساق النخيل ذو القرون الطويلة المعروف في العراق و السعودية و دول

إصابة حديثة بخنفساء الرينوسيروس

الخليج. الحشرة الكاملة عبارة عن خنفساء سوداء لامعة لها قرن في مقدمة الرأس ، يكون كبير في الذكر عنه في الأنثى، الطور الضار هو طور اليرقة و الحشرة الكاملة، سجلت هذه الحشرة في كل من السعودية، الإمارات، الهند و الباكستان. تنتشر الحشرة في جميع مناطق زراعة النخيل في الجمهورية اليمنية. تصيب الحشرة الكاملة الغذوق و السعف في المناطق الساحلية و تعتبر آفة ثانوية هناك, بينما في وادي حضرموت تصيب بالإضافة الى العذوق و السعف الجذوع أيضاً حيث تحفر يرقاتها في الجذوع و تؤدي الإصابة الشديدة بها الى سقوط النخيل المصاب. وتتركز الإصابة بها على الصنف المديني وعلى الرغم أن نسبة الإصابة بالحشرة لا تتعدى 6% إلا ان هذه النسبة على ضألتها تكاد أن تتسبب في انقراض الصنف المديني.

أختبر قسم الوقاية المصائد الضوئية في مكافحة الحشرة حيث تنجذب الى الضوء, وقد أثبتت المصيدة الضوئية كفاءة عالية في جمع الحشرات الكاملة ، و هذه تعتبر طريقة ممتازة في المكافحة و أكثر أماناً من استعمال المبيدات. وقد تم نشر هذه التقنية بين المزارعين، الحبشي(2003م).

(4) الحشرة القشرية (البارلاتوريا). Parlatoria Date Scale

إصابة حديثة بخنفساء الرينوسيروس

إصابة قديمة بخنفساء الرينوسيروس

الأهمية و الضرر:

تعيش الحشرة تحت قشور بيضاوية الشكل لونها أبيض مسمر ولها سرة في الوسط . تعتبر الحشرة احدى أهم الآفات الاقتصادية التي تصيب النخيل في المناطق الساحلية في الجمهورية اليمنية . و في وادي حضرموت تظهر الإصابة في النخيل المتزاحم . تتغذى الحوريات و الحشرات الكاملة بإمتصاص العصارة النباتية من جميع الأجزاء الخضراء في النخلة مسببة إضعاف النخلة وعدم اكتمال نضج ثمارها وتشويه منظرها. والحشرة تصيب جميع أصناف النخيل بدرجة متساوية تقريباً. تتواجد الحشرة في جميع مناطق النخيل في العالم.

(5) النمل الأبيض (الأرضة): Termites

مظهر الإصابة بالارضة

الأهمية و الضرر:

تعيش هذه الحشرة معيشة اجتماعية. الشغالة طولها حوالي 0.4 سم، لونها أصفر فاتح وفكها العلوي أسمر غامق و ينتهي بأربعة أسنان،الجندي طوله حوالي 0.5 سم، لونه أصفر غامق و فكه العلوي أسمر غامق و منحني و مدبب النهاية يشبة الخنجر. أما الأفراد المجنحة التي تظهر بكثافة بعد هطول الأمطار، فطول الواحد منها حوالي 0.5 سم عدا الجناحان و لونه أصفرر مسمر ، و الجناحان أطول من الجسم مرتين و الفك العلوي أسمر غامق و ينتهي بأربعة أسنان. تصيب الأرضة عادة النخيل الضعيف المهمل و الفسائل الصغيرة في أمهاتها أو المغروسة حديثاً. تعمل الأرضة أنفاقاً عديدة داخل جذع النخلة,

خاصة النخيل المصاب بحفارات الساق، ويبني أنفاقاً طينية على الساق صاعدة الى رأس النخلة ، تحفر في الكرب الأخضر أخاديد عميقة داكنة اللون . الإصابة الشديدة بالأرضة تؤدي الى ضعف النخلة و سقوطها . تتواجد الأرضة في جميع مناطق زراعة النخيل في الجمهورية اليمنية إلا أنها ليست ذات أهمية اقتصادية, لكنها تتواجد بشكل ملحوظ في سهل تهامة.

(6) الخنفساء ذات الصدر المنشاري: Saw-toothed Beetle

الأهمية و الضرر:
تعد هذه الحشرة من أهم آفات المخازن في كثير من دول العالم و منها اليمن وهي حشرة صغيرة الحجم طولها حوالي 3.5 ملم، لونها بني مائل الى السواد. اليرقة طويلة و مفلطحة. وتضع الأنثى البيض على الثمار، ونتيجة تغذي اليرقة والحشرة الكاملة تتلف التمور المصابة. تشتد الإصابة بهذه الحشرة كلما زادت فترة التخزين للتمور مما يؤدي الى تلفها وعدم صلاحيتها للاستهلاك البشري.

(7) الدبور الأحمر (دبور البلح) : Red Wasp

الأهمية و الضرر:
تعيش هذه الحشرة معيشة اجتماعية حيث تتألف الحشرات الكاملة من الملكات و الذكور والشغالات . تبني أعشاشها في الجبال من الطين وتهاجم التمور في مرحلة الرطب وتقرص التمور أيضاً. تتواجد الحشرة في بعض مناطق زراعة النخيل بالجمهورية اليمنية و لا يعتبر ذا أهمية اقتصادية .

(8) البق الدقيقي - Mealy bug

الأهمية و الضرر:
الحشرة بيضاوية الشكل لونها أصفر و الجسم مغطى بطبقة من الشمع الدقيقي . الحوريات و الحشرات الكاملة تمتص العصارة النباتية من الأجزاء الخضراء من النخلة . تصيب الحشرة عادة فسائل النخيل الصغيرة و هي على أمهاتها أو تلك المغروسة حديثاً . الحشرة ليست ذات أهمية اقتصادية حيث أنها محدودة الانتشار و نادرة الوجود ولكنها عندما تتواجد تشكل خطراً على الفسائل إذ تسبب ضعفها وإعاقة نموها و موتها في النهاية.

(9). دودة البلح الكبرى : (دودة الطلع) Greater Date Moth

الأهمية و الضرر:
الحشرة عبارة عن فراشة طولها حوالي 1.8 سم و المسافة بين الجناحين و هي منبسطان حوالي 3.5 – 4 سم . تتغذى اليرقات على قمة الطلع و على الأزهار و الثمار و على حامل العذوق . يستدل على الإصابة بهذه الحشرة من وجود الأتفاق على الطلع . مملوءة ببراز الحشرة.

(10). حلم (عنكبوت)الغبار Old Word Date Mite

أعراض الإصابة بعنكبوت الغبار

الأهمية و الضرر:
الحلم عبارة عن عنكبوت صغير يمكن ملاحظته بالعين المجردة بتركيز النظر في الثمرة المصابه فتشاهد أطواره المختلفة تتجول على الثمرة . تضع الأنثى بيضها المائي اللون على الثمار و الشماريخ و بعد حوالي 3-2 أيام يفقس البيض عن حوريات بيضاوية الشكل خضراء فاتحة تمر الحورية بأربعة أدوار ثم تتحول الى الأطوار الكاملة من ذكور و إناث لتعيد دورة حياتها القصيرة من جديد ،وللعناكب عدة أجيال في السنة ، يقضي العنكبوت فترة بياته ربما في ليف النخيل أو على الحشائش النجيلية تحت النخيل.
يمتص العنكبوت و حورياته العصارة النباتية من الثمار و يؤثر ذلك على الثمار المصابة فلا يكتمل نموها و يتحول لونها الى البني المحمر و تظهر عليها تشققات عديدة و يصبح ملمسها خشناً فلينياً . يفرز العنكبوت نسيج تلتصق به ذرات التراب و تظهر الثمار المصابة مغبرة و من هنا جاءت تسمية عنكبوت الغبار.
ينتشر هذا العنكبوت في وادي حضرموت حيث الجو الحار الجاف الذي يلائم معيشته، بينما لا يوجد في المناطق الساحلية في الجمهورية اليمنية. يبدأ العنكبوت بغزو عذوق النخيل في نهاية مارس و يستمر حتى تلون الثمار في يوليو . يصيب العنكبوت جميع أصناف النخيل.

(11) عناكب اخرى:

شوهد على النخيل في وادي حضرموت عنكبوت صغير الحجم لونه احمر يعيش على اسطح السعف والجريد ، تؤدى الاصابه به الى وجود تبقعات على السعف ويوجد هذا العنكبوت حاليا في حالة توازن طبيعي ولايشكل خطرا يذكر. ونعتقد ان هذا العنكبوت هو: Raoiella indica (Acariformes: Tetranychidae)

(1) سوسة النخيل الحمراء: Red Palm Weevil

الأهمية و الضرر:
الحشرة الكاملة حمراء مسمرة ، طولها حوالي 3.5 سم و لها خرطوم طويل. تعتبر من أشد الآفات خطورة على النخيل ، و قد تسببت في القضاء على آلاف النخيل في السعودية و الإمارات قبل عدة سنوات ، و قد كان يشتبه في وجودها

نخلة مصابة بالسوسة

في سهل تهامة ولكن تم التأكد من عدم وجودها في اليمن إطلاقاً . لذلك يجب اعتبارها من الحشرات الحجرية التي يجب الحرص على عدم دخولها الي البلد وذلك من خلال تفعيل الحجر الزراعي الخارجي و التعاون مع البلدان المجاورة (خاصة السعودية و الإمارات و عمان) لإنشاء مراكز للتنبؤ بسلوك هذه الحشرة و غيرها من الآفات الحجرية.

(2) حفار ساق النخيل:
Palm Stem Borer

الحشرة الكاملة

الأهمية و الضرر:

الحشرة الكاملة لونها بني مسود ، العيون المركبة كبيرة و بارزة , قرني الاستشعار طويلان بطول الجسم . الطور الضار هو طور اليرقة حيث تحفر اليرقات في أعقاب السعف الأخضر يسيل من مكان الحفر إفرازات صمغية داكنة اللون. عندما يزداد الحفر في مكان واحد يؤدي ذلك الى سقوط النخلة المصابة ، تعتبر الحشرة أحدى أهم الآفات الاقتصادية على النخيل. سجلت الحشرة في كل من العراق، السعودية ودول الخليج، مصر، الجزائر، إيران والهند وهي غير متواجدة حتى الآن في اليمن ، لذلك يجب اعتبارها من الحشرات الحجرية التي يجب الحرص على عدم دخولها الى البلد.

أعراض الإصابة بالحفار

■ منتجات النخلة الثانوية:

القفاف لوضع الخبز

القفاف لوضع الخبز

يستفاد من أجزاء النخيل في كثير من الصناعات الحرفية بوادي حضرموت حيث يصنع من السعف النخيل القفاف والزنابيل والحسر بمختلف احجامها وغيرها كما يستفاد من ليف النخيل في صناعة الحبال.

المظلات والحبال

الحسير للجلوس عليه

حديث عن اقتصاد دولة فاشلة

د. سعد الدين بن طالب
وزير التجارة والصناعة الأسبق

قرأت الكثير من التقارير الاقتصادية الصادرة عن هيئات دولية او مراكز متخصصة، وجميعها تتحدث عن المؤشرات والأرقام والمعادلات. وبعضها يشير إلى اقتصاد الحرب التي تدور منذ سنوات والانقسام في المؤسسات النقدية والاقتصادية (البنك المركزي، البنوك التجارية والشركات المختلفة). وتطرح التوصيات والتحليلات، يجب ونوصي وضرورة كذا وكذا.. يغوص الكثير في الجوانب العرضية مثل العملة وتعطل التجارة والصناعة والبطالة والفقر وسوء التغذية.. هنا سلطة امر واقع وهنا مليشيات وهنا فساد وهناك فوضى.

رأيي ان محللي الأرقام والمؤشرات الاكتوارية لن يستطيعوا وحدهم ان يصلوا إلى رؤية وتوضيح صافي عن المعضلة الاقتصادية، كما لن يستطيع السياسيين وحدهم ذلك. أما العسكر وخاطفي الدولة الآخرين فهم لن يزيدوا المشهد الا تعقيدات تزيد من الكارثة أعتقد أن القضية تحتاج إلى تحليل فلسفي ينظر في القواعد التي قامت وبنيت عليها الدولة. فلا يمكن فصل الاقتصاد عن السياسة والتاريخ والثقافة والانثروبولوجيا. توحدت اليمن من دولتين كانت مخطوفة من قوى (احداها ايديولوجي والآخر قبلي عسكري) و كلاهما لم يحققا اي فكرة او رؤية اقتصادية حديثة وعصرية ومنفتحة وعلى قواعد منهجية وعلمية. كل القوى السياسية لا تقبل بأهم عنصر للحداثة في الدولة وهو مفهوم المسألة المقابلة لأي سلطة. و لهذا تطور خطف الدولة من قوى القبيلة و العسكري و الايديولوجيا إلى خطف الكليبتوقراطية (دولة اللصوص) والكثير من التقارير "السياسية" تحدثت عن ذلك.

وفشلت دولة الكليبتوقراطية ونشأت قوى خاطفة جديدة لكنها لا تحمل فكر جديد. نفس الجينات التي افشلت الدولة السابقة ترسم لنا طريق "النجاة". ولا زال الصراع جاري في نفس الدائرة وغالبا بالكثير من شخوص وقوى السابق الغير قادرين على التجديد والتحول إلى افكار تنظر إلى دولة حديثة في المستقبل. الحرب الاهلية عادة تنتج أمراض مثل هذه، ونحن قد عانينا امراضا مزمنة في العقل السياسي منذ عقود.

لهذا وصلنا إلى ما نحن فيه من اقتصاد منهار وفقر يتسع بسرعة. أصبح الفساد في السلطة حديث الجميع.. بل تطور إلى فساد في الشارع (نقاط جنايات في طول البلاد وعرضها) والعسكر لابد لهم من دخل وبيدهم سلاح!

فشلت القيادة. ابدلوها برئاسة من ثمانية يمثلون اجندات اجندات متعددة. لكن الفلسفة في اساس وبنيان الدولة لم يتغير!!

لم يقترب احد من فلسفة إدارة الدولة وكيفية مواجهة الخلل القديم و المستمر (السلطة مركز تربح و ليست مسؤولية تحت المساءلة).. ببساطة لا توجد ارادة سياسية لتغيير الواقع المعتل بأمراض مستعصية. الفكرة السخيفة والغير واقعية اننا بلد ريعي غني بالثروات الطبيعية لا بد أن تتوقف ونصارح أنفسنا اننا علينا أن نتحول إلى الإقتصاد الانتاجي

■ ما العمل؟

اولاً: ان نعترف بالمشكلة في فلسفة السلطة وفساد تلك الفلسفة.

ثانيا: ان نشكل ارادة سياسية مخلصة وقادرة على مواجهة الحقائق مهما كانت مؤلمة (قيادة ذات مصداقية)

ثالثا: طرح منظومة قيمية جديدة و نشرها في الوعي العام (مثلا اللامركزية، المساءلة، الحرية، النزاهة)

رابعا: عقد التحالفات (المحلية و الخارجية) اللازمة لتنفيذ برنامج علمي وحديث على أرضية جديدة وصلبة.

هل هذا مستحيل؟ ربما.. البديل هو الاستمرار في المأساة و زيادة تعمقها لسنوات طويلة .. حتى تظهر منهجية جديدة تستطيع أخرجنا (رواندا مثالا).. ربما الأفضل لنا ان نسقط التابوهات الثابتة اننا دولة واحدة بعقل و فكر واحد.. لسنا كذلك!

هناك مجتمعات في هذه الجغرافيا لديها قدرات وإمكانيات تستطيع أن تحلحل الكثير من ازماتنا اذا تركت تصنع قراراتها.. لكن الجينات القديمة و المريضة لا تعترف بذلك.

اخيرا، قد نأخذ وقتا طويلا حتى نصل إلى واقع (بدأت ملامحه) وهو اننا نصل إلى مصير يوغسلافيا .. ثم نبدأ في التنافس على رفعة شعوبنا اقتصاديا وتنمويا وثقافيا ونحقق لهم السعادة والأمل الذي غاب عنهم لعقود طويلة.

البنك الأهلي اليمني
National Bank Of Yemen
أكثر من خمسون عاماً من الخبرة والثقة

إشترك الان

خدماتنا الإلكترونية...

معكم في كل وقت وكل مكان

الموبايل البنكي
NBY Mobile

الانترنت البنكي
NBY Online

App Store
Google Play

حمّل التطبيق الآن

بنك مملوك للدولة %100

للإستفسار أتصل بخدمة العملاء: 02 - 250582 / 02 - 250581

info@nbyemen.com

www.NBYemen.com

لقاء يجمع نخبة من الأقتصاديين مع مدير مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن بعدن

إعداد: م/ خالد عبد الواحد نعمان

بناءً على دعوة من مكتب المبعوث الأممي بعدن ألى اليمن السيد هانز غروندبرج، ممثلا بمدير المكتب السيد تميم الزاوي، عقد لقاء خاص بين مدير المبعوث وطاقمه الأستشاري، وعدد من الأقتصاديين المنظوون لعدد من الفرق والتجمعات النخبوية الأقتصادية المعنية بالشئون الأقتصادية والتنموية يوم الأربعاء 21 ديسمبر 2022م، وأستغرق اللقاء حوالي ساعتين كاملة، وحضره عن جانب المبعوث كل من:

1- السيد تميم الزاوي: مدير المكتب
2- السيد هديل أسماعيل: المستشار السياسي في المكتب
3- السيده تمنى أحمد سالم عبيد : المستشارة الأقتصادية في المكتب

وحضره من الأخوة التالية أسمائهم:

1- م/ خالد عبد الواحد محمد نعمان: عضو فريق الأصلاحات الأقتصادية للقطاع الخاص، وعضو فريق رواد التنمية اليمنية، وعضومؤسس لفريق تيار التو افق الوطني اليمني
2- الدكتور أحمد علي عمر بن سنكر: مدير عام البنك الأهلي اليمني وعضو مجلس إدارة أتحاد المصارف العربية
3- الدكتورة نجاة محمد أحمد جمعان: عضوة فريق رواد التنمية اليمنية وعضوة فريق الأصلاحات الأقتصادية للقطاع الخاص وعضو الفريق الأقتصادي المشكل بموجب قرار نقل السلطة في 7 أبريل 2022م
4- الدكتور حسين الملعسي: أستاذ الاقتصاد في كلية الأقتصاد والعلوم السياسية بجامعة عدن ورئيس مؤسسة الر ابطة الاقتصادية.
5- الدكتور سامي محمد قاسم محمد: رئيس قسم العلوم السياسية في كلية الأقتصاد والعلوم السياسية بجامعة عدن وأمين مؤسسة الر ابطة الاقتصادية.
6- المهندس لؤي محمد خذابخش : المدير الأقليمي لمكتب عدن لمجموعة هائل سعيد سابقا ،وقد حضر بصفته كخبير أقتصادي

وفي بداية اللقاء رحب السيد تميم بالحاضرين، وقال بأن المبعوث الأممي يعمل في 3 المسارات السياسية والأقتصادية والعسكرية، وحقق نجاح في تحقيق الهدنة الأولى والثانية، بأن انخفضت المواجهات العسكرية، وساد الهدؤ في الجبهات و أنخفضت اعداد الضحايا، وفتح مطار صنعاء وميناء الحديدة، ولم يتحقق فتح الحصار عن تعز. وكان يسعى المبعوث لتجديدها ولكن قدم الحوثيون مطالب جديدة، غير مقبولة، عرقلة تجديد الهدنة، ومازال يسعى لمحاولات تجديدها، بالتزامن مع التوسع في الملف الأقتصادي، تمهيدا للأنتقال الى المرحلة اللاحقة من المشاورات السياسية، ولكن مع قيام الحوثيون بأستهداف المنشآت والمو اني النفطية ، فقد تعقد الوضع، الأمر الذي يؤدي ألى المزيد من تأزم ألأوضاع الأقتصادية التي ستنعكس على مزيد من المعاناة على السكان، لذلك نريد أن نستمع ألى أقتراحاتكم واراءكم بهذا الشأن، لأنه لا يمكن تحقيق سلام، بدون أستقرار أقتصادي.

وفتح المجال للنقاش، وقد أدلى جميع المشاركون بدون أستثناء بأرائهم وملاحظاتهم، ويمكن تلخيص ذلك النقاش في النقاط

التالية حسب ماطرحة كل من المشاركين:-
1) فالدكتور أحمد عمر سنكر: تركزت ملاحظاته حول الأوضاع المالية والأقتصادية، وركز على التحديات التي تواجهها البنوك المحلية، وكان ملخص ما قاله:

• اكثر المتضررين من الحرب هو المواطن في كل أنحاء اليمن، فقد سأت أوضاعه ألى حد لايطاق، وتشظت وأنهارت كل مؤسسات الدولة، وغاب أي أثر للدولة على الصعيد المركزي أو المحلي وأثر غيابها على كل ألأوضاع الأقتصادية والمالية والنقدية والأنسانية، فلا رواتب ولا موازنات ولاخدمات ولا أستثمار ولا تنمية

• وهذا الركود الأقتصادي ممتد من أحداث عام 2011م ، حيث تعثر النشاط ألأقتصادي، منذ ذلك الحين، وتوقفت التنمية، ومع ذلك خلال عام 2015م عند بداية الحرب في عدن، وفي ظل عدم وجود أي سلطة لا مركزية ولا محلية، ولا حتى قسم شرطة، ولا حتى عاقل الحارة، أستطاعت بعض النخب، وبعض البنوك المحلية الحكومية والبنوك التجارية، من تسيير الأمور وأنقاذ الناس، وتوفير الحد الأدنى من سبل العيش في المدينة، ولكن بعد ذلك عادت الأوضاع ألى الأسواء، بسبب تفاقم أوضاع الحرب، في ظل حكومة والتي لم تستطع أن تحقق أي أنجاز، بل سأت الأمور، لأن الحكومات والسلطة المركزية كانت غير مستقرة، ولم تستطيع تحسين الاوضاع الأقتصادية، بدليل أن الأوضاع تتدهور باضطراد وقد وصلت ألى ذروتها من السؤ والأنهيار، واصبح القطاع الخاص والبنوك المحلية هي الوحيدة الحاملة للأقتصاد الوطني، وبقية القطاعات غائبة تماما، وغير متواجدة،

• وللأسف المجتمع الدولي بدوله ومنظماته المختلفه، تعتمد في أستقاء معلوماتها عن الأوضاع في اليمن على العناصر التي تعيش في الخارج، وهولاء لا يعيشون الو اقع في الداخل، ولا يعرفون عنه، الأ من خلال التواصل الأجتماعي، وبالتالي، يوقعون في محذور المعلومات المضلله أو الناقصة. لذا يتطلب بأن تتواجدوا في الداخل وتتعرفون على الأوضاع وتستقون المعلومات من الكوادر والنخب والمواطنين في الداخل، وتنقلون مكاتبكم من الخارج ألى الداخل، وحتى البعض من المنظمات الدولية تكتفي بتواجدها في صنعاء وترفض المجيء الى مناطق الشرعية، الآ في زيارات خاطفه لساعات لتلتقي بالبعض، وهذا غير كافي لقياس و اقع الحال.

• أن البنوك والقطاع المصرفي هو أكثر المتضررين من هذه الأوضاع التي تردت وفي عدم أتباع سياسات وأجراءات أقتصادية ومالية ونقدية فعالة، فلا توجد موازنات للدولة منذ 8 سنوات، ولاتوجد سياسية مالية، ولاسياسة نقدية، ولا تنسيق بينهما، ولا تحفيز للنشاط الأقتصادي، ومصاعب جمة لتحصيل الأيرادات الحكومية، والعبث في الأنفاق، وفي ظل تعامل المليشيات الحوثية مع جانب الحرب الاقتصادية بشي من أسلوب الضغط لاستحواذها على مؤسسات الدولة والايرادات التي وقعت بين ايديها وتستغل تماهي المجتمع الدولي مع أساليبها وتعاملها مع الملف الاقتصادي متحججة بالجوانب الإنسانية، وبالتالي كل ذلك، انعكس على تدني النشاط الأقتصادي بكل مكوناته من تجارة وصناعة وأستثمار وتمويل وأدخار وخلافه، وكذا النشاط البنكي، وأهم مافي ذلك أيضا أدى ألى أنهيار العملة المحلية أمام العملات الأجنبية، وزاد الأمر سوءا تفاقم الوضع الاقتصادي الأزمات الدولية التي تتعاقب على العالم أجمع ومنها الحروب ومنها المندلعة في اوكرانيا وازمة انتشار الاوبئة (كرونا) وغيرها، تشظي السلطات النقدية، وأستخدم الأقتصاد والعملة، كاداة من أدوات الصراع بين طرفي النزاع، ونتج عن ذلك كله أيضا ، أمتناع البنوك الدولية في التعامل مع القطاع المصرفي اليمني وفقا ودرجات المخاطر التي يمر بها، التعامل مع البنوك المحلية وبالذات في مجال التحويلات وفتح الاعتمادات وبما في ذلك فتح الحسابات لدى المراسلين والتوقف عن التعاملات البنكية وتحديدا في فترة اشتداد الحرب مع بداية الحرب ٢٠١٥م حتى بداية ٢٠١٧م، بالرغم من أن كل البنوك اليمنية ملتزمة بكل متطلبات ومعايير الأمثال والالتزام والتعامل وفقا للأعراف المصرفية ولهذا واجه القطاع المصرفي تحديات كبيرة يحاول في السنوات الأخيرة تخطيها بصعوبة كبيرة في ظل استمرار وتعاقب الأزمات المحلية والدولية وآخرها الحرب الأوكرانية، وبالتالي فأن البنوك المحلية تتحمل وزر كل تلك الأوضاع، وتحاول أن تستمر في تقديم الخدمات المالية المختلفة، ولكن بصور محدودة خلافا لما كان عليه الوضع في السابق، لذلك، لابد من تدخل دولي من المجتمع الدولي والمبعوث الأممي للمساعدة والعون لإيجاد المعالجات لهذه التحديات مع كل الأطراف المعنية.

2) اما الدكتور سامي محمد قاسم ، فقد ركز في حديثة عن الرواتب، وفشل ألأدارة ألأقتصادية للبلاد ،وكان ملخص ماقاله:

• عدد الموظفين الذين ما زالوا في مناطق سيطرة الحوثي ٢٥٦ الف موظف ورواتب الموظفين سواء القطاع المدني والعسكري وفقا لبيانات ٢٠١٤ كانت ٩٠ مليار ريال شهريا لعدد ١.٢ مليون موظف وبالتالي رواتب الموظفين في مناطق سيطرة الحوثي بحدود ٣٥ مليار ريال يمني بينما ايرادات الحوثي من ميناء الحديدة فقط ٢٧٠ مليار ريال هذا غير ٢٤٠-٣٩٠ مليون دولار ايرادات الاتصالات غير الضرائب التي تتجاوز ١.٢ مليار دولار و ايرادات ضرائب القات في مناطق سيطرته ٦٠٠ مليار ريال كل هذه الأموال كافية لتسديد رواتب الموظفين في مناطق سيطرته.

• الرواتب خط أحمر مهما كانت الظروف ولا يمكن ربطها بأي قضايا أخرى ولابد من سرعة صرفها خاصة وأن البلد والمواطن يعانوا من فقر في ظل ظروف صعبة ولكن من الخطأ تحميل الشرعية تسديد الرواتب في ظل ايرادات حوثية ضخمة تذهب لتمويل تجار الحرب في حين تعاني الشرعية من تضخم وضعف في الإيرادات المحصلة ولابد للامم المتحدة من الضغط على الحوثيين من أجل استغلال الإيرادات المتحصلة لديهم في تسديد الرواتب خصوصا بعد اتفاقيات اعادمة فتح ميناء الحديدة

• على الامم المتحدة ان تسمع لاراء الخبراء الاقتصاديين والسياسيين والعسكريين اليمنيين المقيمين في الداخل سواء في عدن او صنعاء وعدم التشاور مع الخبراء المتواجدين في الخارج الذين يستقون معلوماتهم من التقارير بعيد عن الو اقع ولا يعيشون الظروف وان مثل هؤلاء الخبراء اليمنيين المقيمين بالخارج هم سبب فشل كافة جهود الأمم المتحدة وفشل خططها وعدم و اقعيتها.

• دور المبعوث الأممي سلبي في ما يخص الهجوم على الموانئ.

• تسديد رواتب الموظفين سيعمل على امتصاص السيولة في مناطق سيطرة

الشرعية وبالتالي تخفيض سعر الدولار وبالتالي تحسن الأسعار ولكن ليس معنى ذلك تحميل الشرعية مسؤولية وحمل أكبر من قدرتها.

• لا يمكن للدولة لوحدها تحمل فاتورة رواتب ٥ سنوات لم تسدد ولابد من دعم دولي في هذا الجانب.

• الحكومة لم تهتم بالجانب الاقتصادي ولا يوجد فيها متخصصين في الجانب الاقتصادي وفشلت في إدارة الملف الاقتصادي

3) الدكتورة نجاة محمد أحمد جمعان : فقد ترك حديثها عن أن الصراع الأقتصادي ، جوهره الصراع على ألأيرادات ، وأن هناك أيرادات مهولة تذهب لتمويل الصراع العسكري، وتحدثت عن الرواتب وإمكانية تمويلها من أيرادات قطاع الأتصالات وهيئة الطيران وعن التحديات في الموانىء وأرتفاع كلف الأستيراد بسب جملة العراقيل التي يواجهها التجار من أرسال بضائع اليمن الى الموانىء المجاورة وأخضاعها للتفتيش هناك والجبايات وأحتكار النقل والمشاكل التي تعاني منها البنوك ، وكان ملخص حديثها قائله:

• الصراع بين طرفي النزاع هوصراع على الأستحواذ على الأيرادات، فطرف الشرعية ، يحرص على جباية الأيرادات لتمويل الرواتب والأحتياجات الأساسية، ولكنه فشل في تعبئة الموارد كلها ألى مصدر واحد وهو البنك المركزي اليمن الشرعي، أو حتى توحيد إجراءات الجباية في مختلف المنافذ البرية والبحرية ولذلك أيضا يمارس الهدر في صرف الرواتب بالعملات الأجنبية لكبار المسئولين، وفي تمويل بعض الخدمات . وللأسف تتسلل موارده الى خارج القنوات الرسمية، بينما الطرف الأخر، فأنه ايراداته فانها تفوق بكثير، أيرادات الشرعية ، فهو يتحكم بضرائب الشركات والبنوك الكبرى التي معظم مقراتها في صنعاء، ويتحكم في أيرادات قطاع الأتصالات ، ويتحكم في الموارد المتاتية من أعادة جمركة السلع، وأخيرا في السيطرة على جمارك أستيراد المشتقات النفطية في ميناء الحديده، ومع ذلك فهولايصرف الرواتب للقطاع المدني، ويسخرها لتمويل الحرب

• الرواتب المستحقه للقطاعات المختلفة يجب أن تحل على قاعدة حجم الأيرادات مع حجم الأعباء ويطبق ذلك على منتسبي الخدمة المدنية والخدمة العسكرية والأمنية والمتقاعدين على قاعدة الرواتب المعتمدة في قاعدة بيانات عام 2014م مع تخليصها من الشوائب العالقة في القطاع الأمني والعسكري

• لابد من وضع حلول لكل التحديات المتعلقة بالنقل وشحن البضائع والتفتيش للسفن خارج الموانىء اليمنية، والجبايات وفتح الطرقات ، وغيرها من التحديات التي يواجهها القطاع الخاص ، وتنعكس على أرتفاع أسعار السلع والخدمات ويتحملها المواطن

• لا بد من مواجهة التحديات التي تواجهها البنوك المحلية ووضع الحلول لها ، وبالذات فيما يتعلق بالضغوطات التي تتعرض من قبل طرفي النزاع ، ومساعتها في رفع الحظر عليها والتخفيف من الأعباء التي عليها.

• لا بد أن يضغط المبعوث الدولي والمجتمع الدولي ومنظماته الأقتصادية والمالية على طرفي النزاع ، لتحييد الأقتصادي عن أستخدامه كأداة من أدوات الصراع

• لكي نتوصل ألى هدنه مستمره ، لابد أن يكون هناك حوافز تقدم لكل طرف من أطراف الصراع ، وعلينا البحث عن هذه الحوافز لطرحها على الأطراف.

4) المهندس لؤي محمد خذابخش: فقد كان حديثة منحصرا عن الألتزامات المالية وبالذات الرواتب وتحديات النقل وفتح الطرقات، والمفارقات في أختلاف تداول العملة نفسها وفي بلد واحد وتفاوت صرفها بين مناطق طرفي النزاع ، وحذر من مغبة عض الطرف عن توقف تصدير النفط بسب التهديدات الحوثية ، وكان ملخص ماقاله:

• شدد على أن المسؤوليات والإلتزامات المالية تجاه الشعب يجب أن تتوازن مع الإيرادات المحققة، ولا يجوز الحديث عن تحميل طرف ما مسؤولية دفع الرواتب في عموم البلد وغض الطرف عن إيرادات الطرف الآخر.

• كما شدد على أن تكفل أي طرف ثالث بدفع الرواتب المتأخرة أو المباشرة دون الوصول لإتفاق سلام فإن ذلك يعني رغبة صريحة بتمويل الحرب وأشعال جذوتها مرة أخرى عبر تمكين الأطراف المتصارعة من تخصيص ايراداتها لأغراض العمليات العسكرية فقط مع توقع الجميع من اتابع تكتيكات تعويم للعملة عند سداد المتأخرات وليس المجال والوقت لنقاشها حاليا.

• شدد على أهمية فتح وتأمين الطريقين الرئيسيين بين عدن صنعاء وهما خط عدن كرش الراهدة الحوبان القاعدة إب ذمار صنعاء وخط عدن الضالع مريس يريم ذمار صنعاء، مع توصية بتطوير الخطين الساحليين عدن المكلا وعدن الحديدة وتأمينهما.

• كما تم توضيح أن احتكار عملية النقل الثقيل من ميناء عدن جعلت من أجور النقل منها عبئ منفر للتجار مع وجود تسهيلات جمركية في منافذ الشرعية الأخرى، مضافا إليها الأعباء التي تنتج عن الجبايات في الطرقات، إلا أن تجنب الإزدواج في التحصيل للرسوم الجمركية والضريبية هي ما ستدفع معظم التجار لهجران ميناء عدن في حال عودة ميناء الحديدة مع التأكيد من معظم التجار بأنهم سيفتقدون التساهل الجمركي الموروث منذ قيام الوحدة والمستمر في عدن والغير موجود حاليا مع منافذ سلطات صنعاء.

• كما أشار ألا أنه في سياق الحرب الاقتصادية بين الأطراف المتنازعة ما نشهده من مفارقات عجيبة فمثلا قيمة فئتي الألف ريال الصادرة برقمين تسلسليين أحدهما يبدأ بحرف والآخر بحرف آخر وكلاهما تحت توقيع محافظ البنك المركزي الأسبق في عدن منصر القعيطي وتبلغ قيمة احدى الإصدارين أكثر من ضعف الآخر.

• كما نبه على أن غض الطرف عن توقف تصدير النفط نتيجة التهديدات باستهداف المنشآت ذات الصلة لن يخلق أزمة إنسانية في مناطق سيطرة الشرعية فقط بل سيعمق الأزمة الإنسانية في مناطق سيطرة سلطات صنعاء إذا ما قررت الحكومة الشرعية التعامل برد الفعل وإيقاف الرحلات من صنعاء وحظر دخول المشتقات النفطية للحديدة وجمركة ما يسمح بدخوله لأسباب انسانية مسبقا لديها، أو قررت إلغاء اتفاق ستوكهولم وبحدوث ذلك سينهار الانجاز الوحيد الذي ربما يفاخر به مكتب المبعوث الخاص لليمن.

5) الدكتور حسين الملعسي : فقد كان حديثه مركزا على دور الأمم المتحدة والمبعوث الدولي وعن المساعدات الإنسانية وعدم وصولها للمستحقين ، وضرورة أن يلعب المبعوث الأممي دورا في الضغط لأصلاح مؤسسات الدولة وتحسين أدائها الأقتصادي، وكان ملخص حديثه قائلا:

• هناك الكثير من الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والمبعوث الامي ونسمع عنها لكن لا نجد لها أثر على الأرض.

• المواطنين في مناطق سيطرة حكومة الشرعية مازالوا يتسائلون ماهو دور المبعوث الأممي في ظل التعنت الحوثي ولابد من إيصال رسائل واضحة للمواطنين عن دور المبعوث.

• المساعدات الدولية عليها لغط كبير ولا تصل للمستفيدين الحقيقيين في ظل فقرة وظروف اقتصادية صعبة تعيشها اليمن ووصول ٨٥% من السكان للفقر الغذائي واحتياجهم لمساعدات غذائية وهو ما على المجتمع الدولي والامم المتحدة التدخل بشأنه.

• على المبعوث الأممي متابعة وحث الحكومة على تحسين أداءها الاقتصادي ومراقبة تنفيذ التزاماتها الاقتصادية في مناطق سيطرته

• وطالب المكتب بمتابعة اصلاح وهيكلة مؤسسات الدولة المالية وابطال تنازع المؤسسات الايرادية بين الحكومة والرئاسة وغيرها من الاطراف الاخرى.

6) أما المهندس خالد عبد الواحد محمد نعمان: فقد قدم كعادته مداخلة مكتوبه ألى اللقاء وسلمها لمدير مكتب المبعوث الأممي بعد، وأستعرض ملخصها في النقاط التالية:

• استعرض الوضع الأقتصادي الراهن من خلال المعطيات والمستجدات الراهنة والتي تمثلت، بتوقف أنتاج وتصدير النفط وتأثيراته على المالية العامه وأمكانية تدهور الوضع المالي وعدم القدرة بالوفاء بالألتزامات الأساسية للدولة في مواجهة متطلبات السكان الأساسية ومنها:

أ- توقف الأنتاج النفطي بسبب أمتلاء الخزانات ، ووقف التصدير للنفط الخام بسب التهديدات بقصف موانىء التصدير وأمتناع البواخر من الدخول لتحميل النفط الخام ، وقصف مضخة ضخ النفط الخام ألى البواخر، وخروجها عن الجاهزية

ب- أعلان بعض الشركات توقيف الأنتاج وأعلان الظروف القاهره ، وتسريح بعض عما لها

ج- توقف تصدير النفط من حقل جنه / هنت الذي كان جاهزا للتصدير منذ حوالي 8 أشهر

د- توقف أنتاج النفط من حقل صافر منذ شهر أغسطس 2022م ، دون معرفة الأسباب؟!

هـ- أستمرار توقف تصدير الغاز منذ بداية الحرب ، دون أي بوادر وحلول جاده لأستئنافه

و- تخلي شركتي توتال أنرجي وأكسون سباء عن حصصهما في القطاع 5 وبيعها للدولة

• تعثر مسار الأصلاحات الأقتصادية ا لحكو مية ، حيث :

أ- تعثر خطة تحرير أسعار المشتقات النفطية المنتجة محليا ، في محافظة مأرب بسبب رفض السلطات المحلية تنفيذ ذلك بدعوى عدم قدرة المواطنين على تحمل أعباء أي زيادات على الرغم من التفاوت الكبير بين أسعار اللتر من البنزين بين 175 ريال في مارب، وفي بقية المناطق بين 975 الى 1,100 ريال، الأمر الذي يثير أشكال في بقية مناطق أنتاج النفط كحضرموت وشبوة، التي تطالب بالمعاملة بالمثل

ب- تعثر تعديل سعر الصرف للدولار الجمركي، وتعثر تطبيق الأجراءات الجمركية والضرائب الموحده في بقية المنافذ الجمركية البرية والبحرية، ومازال التفاوت قائما وبالتالي غياب العدالة الضريبية

ج- تعثر رفع تسعيرة الخدمات المختلفة كالكهرباء والمياه ونحوها واستمرار الهدر في الصرف على توريد المشتقات النفطية للكهرباء وأستئجار الكهرباء على نحو ثلاثة مليون دولار يوميا ، والعائد من بيع الكهرباء لا يتجاوز ال 10 % ، الأمر الذي لايتيح أي مجال لأي أستثمار خاص أو دعم خارجي لمجال الكهرباء وبالمثل في المياه

د- فشل خطط البنك المركزي اليمني في الحد من تأثيرات المتغيرات المتعاقبة على أستدامة المالية العامه والحد من زيادة عجز الموازنه العامة ، وتلكؤ دول التحالف في تنفيذ ألتزاماتها في منح الوديعة بملياري دولار، ومنحة مشتقات نفطية بمبلغ 900 مليون دولار و حزمة مشروعات تنموية ب 400 مليون دولار ووضع أشتراطات مستجدة عرقلة تنفيذ تلك الألتزامات . والأفراج مؤخرا عن بعض تلك الألتزامات بالقطارة

هـ- ضعف أقبال البنوك والمستثمرين على الأصدارت من السندات والصكوك الأسلامية بمختلف أنواعها، على أساس أنها سندات مضمونة ضد تقلبات أسعار الصرف

و- احتمال توقف مزادات العملة الأجنبية لتمويل المستوردات في ظل توقف المصدر الوحيد لتمويل تلك المزادات وهي الأيرادات النفطية

ز- والنتيجة ،عدم قدرة البنك المركزي، على السيطرة على سعر الصرف، وعدم قدرته على تمويل عجز الموازنة العامة ، وأضطر البنك المركزي، ألى توقيف صرف مستحقات الدولار التي كانت قد أستحقت بشكل غيردستوري وقانوني لبعض المحافظات، وقد يضطر ألى ألأصدار النقدي الجديد لمواجهة عجز الموازنة العامة، وهذه ستكون لها تداعيات خطيرة على سعر صرف العملة

ح- توقف الدعم الخارجي لصرف رواتب القوات المشتركة والتي تصل ألى 400 مليون ريال سعودي شهريا، وهذا التوقف، سيؤدي الى عدم القدرة على صرف الرواتب للقوات المشتركة، وبالتالي سيتوتر الوضع الأمني والعسكري، ولايعرف تداعيات ذلك

• بالرغم من مرور 9 أشهر على تشكيل المجلس الرئاسي والوعود التي اطلقها أمام مجلس النواب، على اثر أداء اليمين الدستورية، فلم ينجر أي من هذه الوعود، بل دبت الخلافات بين أعضائه ، وهرع البعض منهم ألى الخارج، ويسعى الأخرون للسيطرة العسكرية على مناطق أخرى ، لتعزيز نفوذهم فيها، وبدليل ماورد في المقابلة الأخيرة مع رئيس مجلس الرئاسة مع قناة العربية، ومن هذه الوعود التي لم تتحقق هي:

أ– عدم انتظام صرف الرواتب لكل موظفي الخدمة العامه حيث توقف صرف رواتب بعض النازحين المقيمين في المناطق المحررة، وتعثر صرف رواتب العسكريين بأنتظام وتوقف صرف الرواتب للفئات الخاصة في مجالي التعليم والصحة في المناطق الأخرى والموظفين ألآخرين الذين كان قد أعتمد صرف رواتبهم وتوقف بسبب عدم تواجدهم في مناطق سيطرة الشرعية

ب– عدم أستقرار أسعار صرف العملة، حيث كان ألأستقرار نسبي ولكنه سريع التأثر بأي تداعيات أمنية أو عسكرية أوسياسية

ج– كان الوعد بتحصيل كافة ألأيرادات العامه من كل المحافظات والمنافذ وتوحيد المعاملات الجمركية والضريبية في كل المنافذ، وتوريدها الى البنك المركزي اليمني وفروعه ، ولكن كل ذلك لم يتحقق ذلك بصورة شاملة، ومازالت المعاملات في بعض المنافذ البرية والبحرية، غير موحدة، ولا توجد عدالة ضريبية، ومازال الأيرادات العامة السيادية والمحلية، تتسرب الى خارج

قنوات البنك المركزي اليمني وفروعه، لدى حسابات خاصة لدى بعض البنوك المحلية ولدى منشآت وشركات الصرافة الخاصة، بل وزادت بشكل مهول الجبايات الخاصة والعامه غير القانونية من قبل كل الأطراف المليشاوية والعسكرية والأمنية وحتى بعض وحدات السلطات المحلية، وكلها تتحملها كلفة السلع والخدمات على المواطنين والمستهلكين والتجار والتمولين، ويضاف الى ذلك زيادة معدلات التهريب السلعي والتهرب الضريبي

د- كان الوعد بزيادة الصادرات، وفعلا تحسنت الصادرات النفطية في النصف الأول وحتى الربع الثالث من عام 2022م، ولكن توقف التصديرمنذ النصف الثاني من شهر أكتوبر 2022م ، ومازال متوقفا، ولم تحقق الصادرات الأخرى غيرالنفطية، أية زيادات ملموسة

هـ - كان الوعد بترشيد النفقات، ولكن مازالت النفقات تفوق الأيرادات وسيزداد الوضع سؤا، ومازالت أستحقاقات رواتب العسكريين والأمنين معلقة لم تدفع لعدة أشهر، ومازالت رواتب القيادات الحكومية العليا والمجالس النيابية وغيرهم تصرف بالدولار، ومازالت ألأصلاحات في المجال المؤسسي (الأمني والعسكري) وعلى مستوي السلطات المحلية متعثرا، والأنفاق العبثي قائما، والفساد مستشريا على المستوى المركزي والمحلي

و- كان الوعد بتوفير البيئة الملائمة للأستثمار، ولكن مازالت البيئة منفره بالمطلق، وكل المستثمرين السابقين، يعانون من كل أنواع الأبتزازت والجبايات والتعديات غير القانونية ، وبالتالي، فلا يوجد أي أستثمار جديد ، سوى المولات والمطاعم التي يقيمها بعض من محدثي النعمه، أو من بعض المشتغلين في غسيل الأموال

ز- كان الوعد بتحسين أوضاع الخدمات ولكن لم تتحسن أي من الخدمات، لا مياه ولا كهربا ولا صرف صحي، ولا وضع صحي ولا تعليمي ولا غيره، والأسباب معروفة

ح- كان الوعد بالسيطرة على الأسعارولكن لم تتم السيطرة على الأسعار، بل زادت الأسعار بصورة جنونية ولم يعد المواطنين ذوي الدخل المحدود من مواكبة تطورات أرتفاع الأسعار

ط- كان الوعد بتشكيل الهيئة الجديدة لمكافحة الفساد، وأعادة تشكيل اللجنة العليا للمناقصات والهيئة العليا للرقابة على المناقصات ولكن لم تصدر أي قرارات بشأن تشكيل هذه اللجان والهيئات، وظل الموضوع مجرد فرقعات أعلامية

ي- لقد صدرت قرارات بأعادة تشكيل مجلس القضاء ألأعلى وتشكيل المحكمة العليا وبعض التعيينات في مجال القضاء، وكانت مرضية ، ولكن ظل القضاء مكبلا، بالحالة ألأمنية والأجهزة الأمنية، المتشظية وضعف أداؤها التخصصي ، والتي لا تتفاعل مع أجهزة القضاء من حيث تقديم القضايا والجناة وأستحثاث الأدلة والمستندات، والكشف عن المخفيين والمسجونين خارج أجهزة الحجز الرسمية، بل وصل الأمر ألى ألأساءة للقضاة والنيابة. وهذا مايؤثر على تحسين الوضع والمنظومة العدلية عموما.

• ثم أستعرض أوضاع مقومات عدن ألأقتصادية المتمثلة في الميناء والمطار والمنطقة الحرة وشركة مصافي عدن، والتي أوضح بالتفصيل عن أوضاعها المتردية، وخروجها عن الجاهزية ، والصعوبة في أمكانية أستعادة دورها في الحياة ألأقتصادية بعدن، وأمكانية رفد المدينة بألعوائد الأقتصادية التي كان مأمول منها، بسبب أنهيار منظوماتها الأدارية والفنية والمالية.

• كما تعرض للقضايا والتحديات العاجلة التي تخص محافظة عدن، وقدم بعض الأقتراحات والتوصيات لسبل حلها

• وقد خلص في مداخلته ألى التحذير التالي:

في ظل الخلافات التي نشأت بين مكونات المجلس الرئاسي ، وعدم أستعادة ألتئامهم في العاصمة المؤقتة عدن، وبقائهم خارج العاصمة لفترة طويلة، وعدم وجود لديهم خطة متكاملة لمواجهة تعنت الحوثيون في استهداف منشآت النفط وتوقف أنتاج وتصدير النفط،بالأضافة الى المعطيات الأخرى المتمثلة في تلكؤ دول التحالف والمجتمع الدولي في الضغط على المليشيات ألأنقلابية من الكف عن التهديدات لقصف المنشآت النفطية وعرقلة تصدير النفط، و أيضا التلكؤ في توفير الدعم المالي وألأقتصادي والعسكري لمواجهة هذا الوضع الأستثنائي، الى جانب التأثيرات الخارجية الناتجة عن تصدير التضخم العالمي، وتاثيرات الحرب الروسية / الأوكرانية وأرتفاع كلف النقل وغيرها من المؤثرات الخارجية، فأن الوضع المالي والأقتصادي والتجاري سيزداد سؤ والعجز المالي سيصبح مهولا، وقد نعجز في أستدامة صرف الرواتب للمدنيين ونتعثر في توفير العملات الصعبة للأستيراد للمواد الغذائية والوقود، وقد ندخل في أولى مراحل المجاعة والأنهيار ألأقتصادي، والذي حتما سيؤدي الى قلاقل أجتماعية لايمكن توقع عاقبتها. لذا فأن الوضع خطر جدا, ولابد من تداركه بتداعي كل مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية وكل القوى السياسية للتباحث حول المخارج والحلول لتجاوز هذا الوضع الحرج جدا وخلص الى تحذير مفاده في ظل الخلافات التي نشأت بين مكونات المجلس الرئاسي، وعدم أستعادة ألتئامهم في العاصمة المؤقتة عدن، وبقائهم خارج العاصمة لفترة طويلة، وعدم وجود لديهم خطة متكاملة لمواجهة تعنت الحوثيون في استهداف منشآت النفط وتوقف أنتاج وتصدير النفط ،بالأضافة الى المعطيات الأخرى المتمثلة في تلكؤ دول التحالف والمجتمع الدولي في الضغط على المليشيات ألأنقلابية من الكف عن التهديدات لقصف المنشآت النفطية وعرقلة تصدير النفط، و أيضا التلكؤ في توفير الدعم المالي وألأقتصادي والعسكري لمواجهة هذا الوضع الأستثنائي، الى جانب التأثيرات الخارجية الناتجة عن تصدير التضخم العالمي، وتاثيرات الحرب الروسية / الأوكرانية وأرتفاع كلف النقل وغيرها من المؤثرات الخارجية، فأن الوضع المالي والأقتصادي والتجاري سيزداد سوءا والعجز المالي سيصبح مهولا، وقد نعجز في أستدامة صرف الرواتب للمدنيين ونتعثر في توفير العملات الصعبة للأستيراد للمواد الغذائية والوقود، وقد ندخل في أولى مراحل المجاعة والأنهيار ألأقتصادي، والذي حتما سيؤدي الى قلاقل أجتماعية لايمكن توقع عاقبتها. لذا فأن الوضع خطر جدا, ولابد من تداركه بتداعي كل مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية وكل القوى السياسية للتباحث حول المخارج والحلول لتجاوز هذا الوضع الحرج جدا.

أين نحن من الامتثال؟

د/ رجوان عبدالوهاب محمد

الامتثال وظيفة جديدة ومتميزة في اي عمل سوء كان عمل مصرفي او اداري او حتى اعمال خاصة، وعند التركيز على الامتثال في القطاع المصرفي يتضح لنا انه ناتج كرد فعل لعدم الالتزام بالقواعد القانونية او تجاوز التعليمات والانظمة، اي عدم الالتزام بنص القانون والانظمة والتعليمات والمتطلبات الرقابية، حيث يتم ممارسة الامتثال من خلال التحقق والتاكد من ان القطاع المصرفي يقوم بتطبيق معايير ومتطلبات الامتثال وخصوصا في الافصاح عن الاموال ومكافحة غسيل الاموال والالتزام بالاتفاقيات المصرفية ومعاييرالمحاسبة الدولية.

غسيل الاموال يعطي الصيغة الشرعية على العوائد المحرمة من خلال عدة طرق، بينما يستخدم تمويل الارهاب الاموال المشروعة او غير المشروعة لتسهيل الاعمال الإرهابية، وهنا يتجلى أهمية وجود إدارة الامتثال لكي تساهم في تحديد اهم المخاطر الداخلية والخارجية التي قد تنتج عن التقصيرفي اتباع السياسة النقدية في البنك المركزي ومعايير ومتطلبات الامتثال الدولية.

كلنا نعرف ما يواجه العمل المصرفي في اليمن من مخاطر كثيرة وذلك بسبب طبيعة البيئة التي يمارس فيها القطاع المصرفي عمله، وكذا عدم اهتمام اغلب البنوك بالقواعد القانونية التي تجنبها مخاطر قد تقع فيها، وعند التركيز على الامثال في القطاع المصرفي اليمني ووفقا لما تغتضيه الاجراءات الداخلية للبنوك في اليمن ومتطلبات البنك المركزي اليمني والبنوك الخارجية والمنظمات الدولية المعنية تم تطوير اليه للعمل في مجال مكافحة غسيل الاموال وتمويل الارهاب تجسد في انشاء وحدة جمع المعلومات المالية مستقلة متخصصة تتولى ممارسة الاختصاصات الواردة في قانون مكافحة غسيل الاموال وتمويل الارهاب تمارس مهامها وفقا للوائح والاجراءات المنظمة لذلك وتلعب دورا فاعلا في الحد من استخدام اي البنك كوسيلة لتمرير انشطة غسيل الاموال التي جرمتها التشريعات المحلية والعالمية، وذلك وفقا للائحة التنفيذية التي صدرت بالقرار الجمهوري رقم (226) لسنة 2010م، لقانون رقم (1) لسنة 2010م بشأن مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب، المعدل بالقانون رقم (17) لسنة 2013م ولائحته التنفيذية رقم(2) للعام 2014م.(منشور).

وبداء البنك المركزي اليمني بتفعيل إدارات الامتثال لدية، ولكن يظل عملها محدود ومقتصر على حث البنوك والعاملين في القطاع المالي العمل بالقوانين واللوائح المنظمة لعملهم، ولكنها تفتقر لمراقبة مستوى التنفيذ ومعالجة الفجوة بين الطموح والواقع. حيث لازالت بلادنا تعاني من فساد مضاربي العملة والإفلاس المرتقب لأغلب منشأت وشركات الصرافة، والذي يثبت وجود فجوة بين ماهو معلن من لوائح وبين التطبيق الفعلي لها. المشكلة لن تنتهي بوجود وحدة الامتثال ووضع الأسس المرجعية لها، ولكن المشكلة تكمن في قصورفي التطبيق لهذه المرجعية سوء من قبل الوحدة او من قبل القطاع المصرفي والمالي، رغم الجهود المبذولة الا انه يوجد هناك طريق لعدم الاكتمال، لهذا على البنك المركزي اليمني تقديم المشورة والاستشارات المطلوبة و اقتراح التعليمات لتنفيذ رؤيته ورسالته في الارتقاء بعملة وفق أفضل الممارسات وعلى اساس الكفاءة والشفافية والتميز في اداء عمله ، وكذا التاكد المستمر من ان كافة البنوك وشركات الصرافة والمنشآت العاملة في المجال المالي تلتزم بتنفيذ التوصيات الصادرة عن مجموعة العمل المالي العالمية (FATF).

تحليل: لماذا رفع البنك قيمة المزاد الاسبوعي؟

د.يوسف سعيد أحمد

اعلن البنك المركزي اليمني عدن انه بدءًا من هذا الاسبوع الموافق الثلاثاء 27 ديسمبر سيصبح قيمة المزاد الذي ينظمه البنك المركزي منذ اواخر 2021 وعبر المنصة الالكترونية الدولية خمسون مليون دولار بدلا عن الثلاثين المليون دولار الذي كان يحددها كسقف اعلى للمزاد الاسبوعي.

قرار البنك المركزي جاء في ظل العديد من المتغيرات السلبية الطارئة والتحديات الاقتصادية الجديدة. وبالتالي تسيدت في السوق حالة من عدم اليقين في اوساط رجال الاعمال والمستوردين وكافة المتعاملين في سوق الصرف. لاسيما بعد الهجمات على ميناء الضبة النفطي في محافظة حضرموت وتوقف صادرات النفط الرافد الاساسي للاقتصاد الوطني. حيث صعد سعر صرف الدولار الامريكي في سوق الصرف الاجنبي في الاسبوعين الاخيرين من شهر ديسمبر بنحو 10% مع توقع ان يستمر الدولار في التصاعد وخارج هدف ورغبة البنك المركزي والذي ادار بنجاح ولفترة طويلة نسبيا سعر الصرف فوق مستوى الالف الريال للدولار الواحد وتحديدا عند مستوى يتراوح بين 1030 و1060 ريال لكل دولار وهو ماخلق حالة من الاستقرار النسبي في سعر الصرف، حيث بات الكثير من المتعاملين وان في حدود معينة يستطيعون التنبؤ بالمستقبل و اتخاذ قراراتهم في الشراء والبيع وفي عملية الانتاج والاستيراد .لكن التطورات السلبية الاخيرة المتمثلة في توقف تصدير النفط وضع البلد بجد امام وضع اقتصادي صعب يصل الى حد الكارثة خاصة مع ما تلعبه موارد صادرات النفط في رفد الموازنة العامة للدولة بالموارد بنسبة تزيد 65% عدا عن تدعيم احتياطيات البنك المركزي بالعملات الاجنبية .في هذه الظروف غير المواتية كان من المحتمل لو استمر هذا التحرك السلبي للدولار ان يؤدي الى خلق صعوبات جديدة في مستوى معيشة المواطنين وهو الامر الذي سيفاقم من مستويات التضخم و سينعكس سلبا على المستوى المعيشي للمواطنين وبالتالي سيترتب عليه زيادة مستوى المجاعة وتعمق مستويات الفقر.

ولذلك قرار البنك المركزي برفع قيمة المزاد الاسبوعي الى خمسين مليون دولار يهدف الى السيطرة على وضع الصرف الاجنبي ونتمنى ان يتحقق هذا الاثر لان القرار سيؤدي عمليا الى تقليل الطلب على الدولار وهذه المرة بشكل حاسم بدافع الاستيراد وبالتالي وقف التطورات السلبية المرتبطة به كما تدخل البنك المركزي وبهذه القيمة المرتفعة الموجه لتلبية حاجة الاستيراد يستطيع ان يلغي اثر العجز في ميزان المعاملات الخارجية وان مؤقتا الناتج عن توقف صادرات النفطة. الاهم ان تتوفر له الاموال الكافية والمستدامة لكن هذا الاموال المستدامة لن تتوفر للبنك المركزي إلا مع استئناف صادرات النفط وهذه حقيقه لاغبار عنها ، لكن في نفس الوقت المركزي من جانبه يريد التاكيد انه لايزال يمتلك الاليات و الموارد اللازمة من العملات الاجنبية للتدخل في سوق الصرف الاجنبي وتلبية حاجة الاستيراد وان على المدى القصير ؛ ومن ناحية اخرى البنك المركزي وعند هذا المبلغ الكبير سيتمكن من سحب جزء اكبر من فائض السيولة من الريال من السوق الى البنك كاثر غير مباشر لاجراء البنك المركزي وهذا شيء مهم ايضا لانه سينعكس ايجابيا على استقرار سعر الصرف لكن ومع تدني قيمة العطاءات خاصة خلال الاسابيع الاخير حيث لم تزد قيمة العطاءات عن 60% من قيمة المزاد البالغ ثلاثون مليون دولار لذلك مع رفع البنك المركزي قيمة العطاء الى خمسين مليون دولار فمؤكد انه يتطلب هذا الاجراء من البنك المركزي ان يزيل المعوقات التي ثبطت مستوى الاكتتاب في المزاد الرسمي ومن بينها ضرورة تسريع تحويلات الاموال الى البنوك المراسلة مع ملاحظة ان من بين اسباب تدني حجم المشاركة في العطاءات يعود ايضا الى الضغوط القوية التي تمارسها جهات سياسية لمنع البنوك والتجار من المشاركة في المزاد الذي ينظمه البنك المركزي لذلك يلجأ التجار الى طلب الدولار من السوق واجراء التحويلات عبر شركات الصرافة ووجود مثبطات يجعل شركات الصرافة اكثر جاذبية وهذا يقلل من اثر زيادة قيمة المزاد مع التاكيد ان البنك المركزي ضاعف تقريبا قيمة المزاد استباقا لقدوم شهر رمضان الكريم حيث من المتوقع ان يرتفع حجم الاستيراد.

الجدير بالذكر ان الاخبار المتشائمة المتداولة في وسائل التواصل الاجتماعي فيما يتصل بالوديعة السعودية التي كان قد اعلن عنها رسميا بالترافق مع التصريحات التي تحذر من صعوبة الاوضاع الاقتصادية وغيرها من الاحداث؛ كانت قد لعبت دورا كبيرا في التاثير السلبي مؤخرا على اسعار الصرف؛ مع تعمق حالة من عدم التيقن في السوق ولهذا قرار البنك المركزي برفع قيمة المزاد جاء في الوقت المناسب وتاكيدا من جانبنا وان بشكل غير مباشر على ان هناك تطورات ايجابية قادمة خاصة فيما يتصل بالوديعة السعودية الموجهه لتدعيم احتياطيات البنك المركزي الخارجية تمكنه من بيع الدولار وفقا للرقم الجديد . يحدث هذا مع عودة وزير المالية ومحافظ البنك المركزي من رحلة طويله الى الرياض كان موضوع زيارتهم الرسمية التي طالت كثيرا الوديعة. لكن الاهم ان العمل جار مع الاشقاء على هذا الملف الشائك. شخصيا ومن قرائتي انا على يقين انه في العام الميلادي الجديد 2023 سنسمع عن تسهيلات اقتصادية واخبار طيبة و على اكثر من صعيد وحلول للكثير من القضايا ذات الصله بمافيها مايرتبط بعمل وآليات مجلس الرئاسة وحكومة الشرعية .ولدي ثقه في نفس الوقت ان المجتمع الدولي ومعه الاشقاء والأصدقاء لن يتركوا اليمن يكابد بمفرده و يواجه خيار الجوع والفاقة وغياب الاستقرار السياسي و الاقتصادي .

محاربة الفساد في الدول المتقدمة..

الدول الاسكندنافية (السويد) نموذجاً

أحمد محمد قاسم

يتواجد الفساد بشتى أنواعه في جميع الدول، إلا أن حجم هذه الظاهرة مختلفة بين دول العالم، منها ما يتغلغل الفساد بشكل كبير فيها وبنسب عالية، ودول أخرى يتواجد فيها الفساد بنسب متوسطة، في حين هنالك دول يتواجد فيها بنسب ضئيلة، وان اختلاف نسب أوكميات الفساد بين دول العالم ناتجة عن مجموعة من الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية وغيرها، والتي قد تختلف في درجة تأثيرها من دولة إلى أخرى ومن فترة إلى أخرى داخل الدولة الواحدة تبعاً للظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تمر بها هذه الدول، وتبعاً لاختلاف الأنظمة الاقتصادية كالنظام الرأسمالي الاشتراكي، والأنظمة السياسية كالنظام الديكتاتوري والديمقراطي بين الدول، فظاهرة الفساد تختلف بين الدول باختلاف هذه الأنظمة.

لكي تنجح جهود مكافحة الفساد، يجب أن تتكامل الأطر القانونية والتنظيمية مع القيم والأطر الثقافية التي ترفض ممارسات الفساد، في ظل وجود إطار مؤسسي قوي مستقل يمكنه تحقيق الرقابة وضمان سيادة القانون.

وبالرغم من ذلك لا تخلُ أي دولة في العالم من الفساد، حتى في إطار الدول المتقدمة بالرغم من قوة القانون ووجود دولة المؤسسات والاستقرار النسبي الذي تتمتع به هذه الدول في أنظمتها الاقتصادية والسياسية، وذلك بسبب حصول أزمات في هذه الأنظمة وبالأخص في أنظمتها الاقتصادية، إذ تؤدي الظروف الاقتصادية السيئة إلى عرقلة اقتصاديات تلك البلدان، وبالتالي الميول نحو الفساد، بالإضافة إلى تعرضها إلى ظروف سياسية سيئة والتي كثيراً ما تحدث في فترات الانتخابات النيابية وتشكيل الحكومة، فالتنافس على السلطة يؤدي إلى ميول بعض الأحزاب المتنافسة على السلطة نحو الفساد وبطرق متعددة، مثل رشوة الناخبين (أي شراء أصوات الناخبين للوصول إلى السلطة)، وغيرها.

نذكر هنا بعض الامثلة عن الفساد في الدول المتقدمة سواء كان في أوربا الغربية أم في الولايات المتحدة الأمريكية أم في غيرها من الدول الأخرى، ومن هذه القضايا، فضيحة التمويل المالي الحزبي في ألمانيا التي تورط بها الاتحاد المسيحي الديمقراطي عام 1999م، فضلاً عن الفضيحة المالية للحزب الديمقراطي الحاكم في آذار/مارس عام 2002م، وقد نبهت هذه الفضيحة الشعب الألماني بأن الفساد الحكومي بات منهجاً في ألمانيا، وفي ايطاليا وجهت إلى رئيس الوزراء الايطالي (سليفو برولوسكوني) وعدد من زملائه السياسيين عدة اتهامات بقضايا الفساد، منها تزوير الحسابات وغيرها، ولكنه حول الحرب ضد الفساد إلى حرب ضد قضاة التحقيق. وفي اسبانيا فقد أثار التحقيق في عمليات الفساد في المصرف الاسباني (BBVA) أكبر فضيحة هزت القطاع المصرفي الأوربي منذ سنين عدة، أما بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، فقد شهدت قضايا عدة متعلقة بالفساد منها، الكشف عن عمليات تزوير في شركة (انرون) من قبل موظفه تعمل فيها، إذ كانت الشركة تعتمد على شركاء سريين ولها فروع خارجية لإبقاء الدين منخفضاً ولزيادة أسهمها في سوق البورصة.

فبعض الدول المتقدمة تتميز هذه الدول بقوة أُطرها المؤسسية التي تمارس من خلالها الرقابة والمحاسبة، لمنع وقوع ممارسات الفساد وإساءة استغلال السلطة، والفضل في ذلك يعود بصفة رئيسة إلى وجود أُطر دستورية وقانونية مُعززة للفصل والرقابة بين السلطات، وتمكين الكيانات الرقابية مثلما في الدول الإسكندنافية التي جاءت في ترتيب متقدم في التقارير الدولية.

فحسب تقارير منظمة الشفافية العالمية فإن الدول الإسكندنافية هي الأفضل في مجال مكافحة الفساد، وتحتل المراتب الأولى، ففي أخر تقرير لعام 2021م صنفت الدنمارك وفنلندا في مؤشر مدركات الفساد على أنها الدولة الأقل فساداً في العالم، تليها السويد والنرويج.

جدول يوضح تصنيف الفساد لدول مختاره للفترة (2018-2021)

الدولة	درجة الفساد والرتبة عالمياً	2018	2019	2020	2021
الدنمارك	درجة الفساد	88	87	88	88
	الرتبة عالمياً	1	1	1	1
نيوزلندا	درجة الفساد	87	87	88	88
	الرتبة عالمياً	2	1	1	1
فنلندا	درجة الفساد	85	86	85	88
	الرتبة عالمياً	3	3	3	1
سنغافورة	درجة الفساد	85	85	85	85
	الرتبة عالمياً	3	4	3	4
السويد	درجة الفساد	85	85	85	85
	الرتبة عالمياً	3	4	3	4
سويسرا	درجة الفساد	85	85	85	84
	الرتبة عالمياً	3	4	3	7
النرويج	درجة الفساد	84	84	84	85
	الرتبة عالمياً	7	7	7	4

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على موقع منظمة الشفافية الدولية، مؤشر مدركات الفساد للسنوات (2018 - 2021)، من خلال الارتباط بالموقع: https://www.transparency.org/en/cpi/2021

يتبين من الجدول أن هنالك ارتفاع و انخفاض في درجات الفساد خلال السنوات الأربعة، فقد حصلت الدنمارك على المرتبة الأولى بالنسبة لدول العالم في السنوات الأربعة باعتبارها دول نظيفة جداً، في حين نجد أن فنلندا قد أنها تحسنت درجاتها من المرتبة الثالثة عالمياً خلال الأعوام 2018-2020م إلى المرتبة الأولى عالمياً في عام 2021م، أما السويد فقد تراجعت من المرتبة الثالثة في عام 2018م إلى المرتبة الرابعة في عام 2019م ثم عادت مرة أخرى إلى المرتبة الثالثة ولكنها تراجعت في العام التالي 2021م إلى المرتبة الرابعة، في حين أن النرويج قد تحسنت من المرتبة السابعة في الأعوام 2018-2020 إلى المرتبة الرابعة في عام 2021م، ويمكن تمثيل بيانات جدول (1) في الشكل المقابل.

■ لمحة عن الفساد وحقوق الإنسان

يمكن للفساد أن ينعكس انعكاسًا مدمرًا على توفّر السلع والخدمات المرتبطة بحقوق الإنسان وجودتها وقدرة الحصول عليها. كما أنه يقوض سير المؤسسات والعمليات وشرعيتها، وسيادة القانون وفي نهاية المطاف، الدولة بحد ذاتها، وقد أولت آليات حقوق الإنسان الدولية، بما في ذلك مجلس حقوق الإنسان، المزيد من الاهتمام للأثر السلبي للفساد على التمتع بحقوق الإنسان وأصدرت عدة توصيات إلى الدول الأعضاء بهدف منع الفساد وقمعه.

من هي الجهات التي يؤثّر عليها الفساد؟ يفتك الفساد بكل الدول، بغض النظر عن نظامها الاقتصادي أو السياسي ودرجة تطورها، وبكلا القطاعين العام والخاص. وهو ظاهرة عابرة للحدود وتتطلّب تعاونًا دوليًا، بما في ذلك استرداد عائدات الفساد، ويعاني الأشخاص والمجموعات المحرومة من الفساد بشكل غير متناسب، فهي غالبًا ما تعتمد على السلع والخدمات العامة، ولا تملك إلاّ القليل من الوسائل للوصول إلى الخدمات الخاصة البديلة، كما أنّها لا تحظى إلا عدد محدود الفرص للمشاركة في إعداد وتنفيذ السياسات والبرامج العامة، وتفتقر أيضًا إلى الموارد الضرورية للدفاع عن نفسها وطلب التعويضات. أما الأشخاص الذين ينخرطون في الجهود المبذولة من أجل التحقيق في قضايا الفساد والإبلاغ عنها وملاحقة مرتكبيها ومحاكمتهم، فهم معرّضون بشكل متزايد لخطر انتهاك حقوق الإنسان التي يتمتّعون بها ويجب حمايتهم بشكل فاعل.

■ مكافحة الفساد في السويد:

بالرغم من أن السويد من الدول الأقل فسادًا في أوروبا، وكانت في طليعة مكافحة الفساد خلال السنوات القليلة الماضية ونجحت في وضع قوانين ومبادرات مكافحة الفساد في البلاد، إلا ان رئيس مجلس إدارة منظمة الشفافية الدولية في السويد أوضح أن السويد تسير في الاتجاه الخاطئ في مكافحة الفساد، اذ واجهت السويد في السنوات الأخيرة مشاكل أكبر من أي وقت مضى مع الفساد وبشكل خاص لدى السويد مشكلة متزايدة مع الفساد المالي وأكبر الفضائح تتركز في النظام المصرفي السويدي، وبدأت تظهر بشكل متزايد في شركات سويدية أخرى، مما جعل السويد تتراجع على مؤشر الفساد العالمي.

ونتيجة لذلك أصدر معهد مكافحة الفساد السويدي دليلاً جديداً لمساعدة الشركات ويحتوي على نصائح وسيناريوهات عملية، هدفها مساعدة الشركات في محاربة الفساد، يتضمن التركيز على ضرورة العمل الوقائي لمكافحة الفساد، وضرورة وجود نظام يضمن عدم دفع رشاوي للوسطاء بالإضافة إلى وجود الكثير من الدعم والتوجيهات لمساعدة الشركات في بعض الجوانب التي تجد فيها صعوبة.

وبالرغم من ذلك إلا أن مؤشر الفساد في السويد ما زال في موقع جيد إذ أنه يتم القضاء على الفساد في السويد على مستوى الدولة بسبب المستوى العالي من الوعي الذاتي ومسؤولية المواطنين أنفسهم، ويُظهر المؤشر أنه بينما يعتبر القطاع العام في هذه الدول من الأقل فساداً في العالم، إلا أن قضايا الفساد ما زالت تحدث في حالات غسيل الأموال وغيرها من أنواع الفساد في القطاع الخاص.

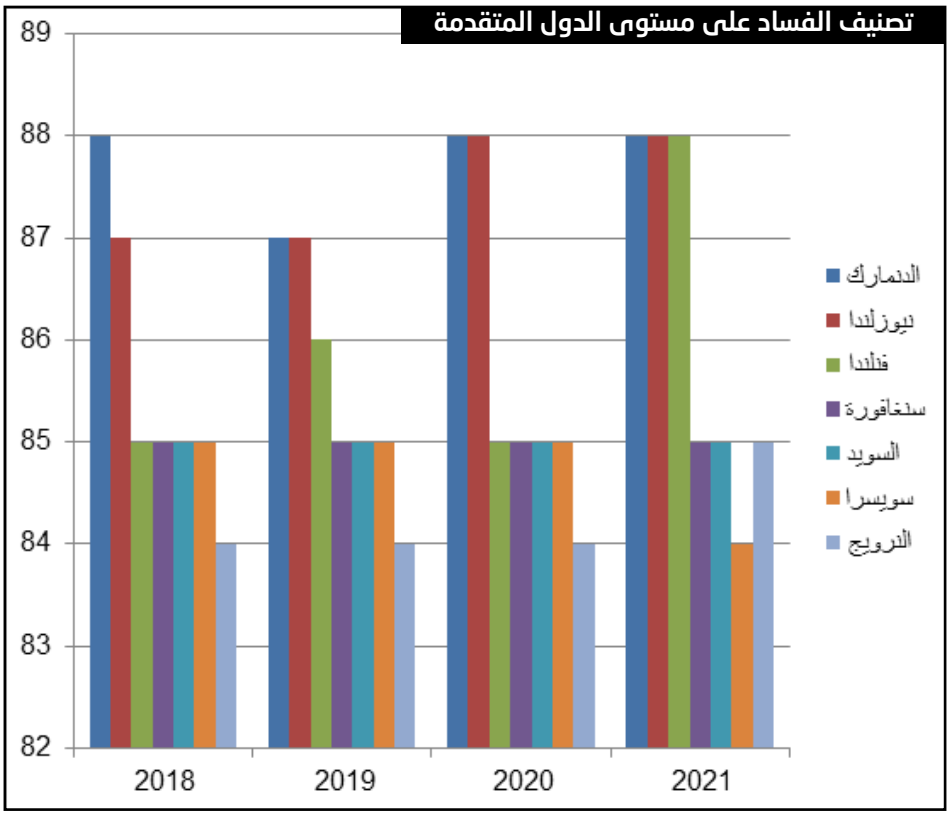

أما الإطار المؤسسي لمكافحة الفساد في السويد، فيَعتمد على الانفتاح والشفافية في المجتمع والمؤسسات فضلا عن الاحترام القوي لسيادة القانون، وقد أُنشئت الوحدة الوطنية لمكافحة الفساد التابعة لمكتب المدعي العام في عام 2002م نتيجة لتوصيات قدمتها مجموعة الدول لمكافحة الفساد، وتركز الوحدة على جمع المعلومات عن الفساد وتطوير أساليب مكافحته، وخلال الفترة من (2003م) إلى (2009م)، أفضى 280 تحقيقًا أوليًا أجرتها الوحدة إلى 90 إدانة.

وفي سياق تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وقَّعت السويد على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد خلال المؤتمر السياسي الرفيع المستوى الذي انعقد في ميريدا، المكسيك، من 9 إلى 11 كانون الأول/ديسمبر 2003م.

وأودعت السويد صكَّ تصديقها على الاتفاقية لدى الأمين العام في 25 أيلول/سبتمبر 2007م، والسويد عضو في كلٍّ من الاتحاد الأوروبي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومجموعة الدول المناهضة للفساد التابعة لمجلس أوروبا، وفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية.

وتتألَّف مصادر القانون في السويد، في معظمها، من نظم أساسية وسوابق قضائية وأعمال تحضيرية بشأن القوانين المقترَحة، ووفقاً للتقاليد القانونية المرعية في السويد، تُعتبر الشروح الواردة في الأعمال التحضيرية مصدراً يعوَّل عليه في توضيح النصوص القانونية، وهذا ما ينطبق إلى حدٍّ بعيد على السوابق القضائية، والعلاقة القائمة بين القانون الوطني والقانون الدولي علاقة ثنائية في النظام القانوني السويدي، ذلك أنه يتعيَّن وضع الاتفاقات الدولية موضع التنفيذ لكي تطبِّقها المحاكم وغيرها من الهيئات، ويتألَّف الإطار القانوني لمكافحة الفساد في السويد من الأحكام الواردة في القانون الجنائي وقانون الإجراءات القضائية وفي قوانين أخرى نوعية تشمل قانون الشرطة وقانون تسليم المطلوبين بخصوص أفعال إجرامية. وقد أرست السويد إطاراً مؤسسيا محكَماً للتصدي للفساد. وتشمل السلطات التي لها ولايات بهذا الخصوص الوحدةَ الوطنية لمكافحة الفساد التابعة لمكتب المدعي العام والوحدةَ الوطنية لمكافحة الفساد التابعة لجهاز الشرطة.

وتتعاون الوحدة الوطنية لمكافحة الفساد مع المؤسسات الدولية، ومنها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومنظمة الشفافية الدولية، ومع سلطات الدول الأخرى في العمل التنفيذي بهدف جعل التعاون القضائي أكثر كفاءة.

وتعمل الوحدة أيضًا على رفع الوعي داخل السلطات والمؤسسات من أجل تحديد الممارسات الفاسدة، والتحقيق فيه بشكل أكثر كفاءة، كما بدأت الوحدة في تأسيس شبكة وطنية بهدف اكتشاف جرائم الفساد ومكافحتها.

وفي يناير 2012م، أنشئت وحدة الشرطة الوطنية لمكافحة الفساد لدعم الوحدة الوطنية لمكافحة الفساد في التحقيقات، بما في ذلك الرشوة الأجنبية ودعم مكافحة الفساد، وتتكون الوحدة من ضباط الشرطة والمحققين المدنيين (والذين يتلقون تدريبًا في مكافحة الفساد) والإخصائيين الماليين.

وقد أُنشئت وحدة الشرطة الوطنية لمكافحة الفساد بسبب الشكاوى التي قدمها وزير العدل، ومن ناحية أخرى بسبب دعوات وتوصيات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وهي تُعد جزءًا من هيئة الشرطة السويدية.

مؤسسة الرابطة الاقتصادية
Economists Association Foundation

تحليل أسعار السلع الغذائية لشهر ديسمبر 2022

متوسط أسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية لمحافظة عدن لشهر ديسمبر 2022

م	البيان		الاسبوع الأول 2022/12/3		الاسبوع الثاني 2022/12/10		الاسبوع الثالث 2022/12/17		الاسبوع الرابع 2022/12/24		المتوسط
	سعر الصرف	العملة	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	
		دولار	1124	1145	1146	1157	1165	1179	1191	1206	
		سعودي	299	301	306	308	310	312	317	320	

م	الصنف/ السلع	وحدة القياس (كيلو)	السعر (ريال يمني)				
	أولا: السلع الأساسية						
1	كيس القمح	50	34000	34000	34000	34000	34000
2	دقيق السنابل ابيض	50	35000	35000	35000	35000	36000
3	أرز الفخامة	40	71000	71000	71000	71000	71000
4	سكر برازيلي	50	42500	42500	43000	42500	44000
5	زيت الطبخ	8 لتر	14000	14000	13000	14000	14500
6	علبة حليب الاطفال بيبلاك رقم 3	0.4	7000	7000	7000	7000	7000
	ثانيا: سلع مكملة						
7	الحليب المجفف دانو كامل الدسم	2.25	20000	20000	20000	20000	20000
8	شاي الكبوس	1	7000	7000	7000	7000	7000
9	الفاصوليا الحمراء	1	2500	2500	2500	2500	2500
10	الفاصوليا البيضاء	1	1500	1500	1500	1500	1500
11	العدس الاصفر	1	2000	2000	2200	2000	2000
12	معجون الطماطم المدهش 25 * 70 جم	كرتون	4000	3800	3400	4000	4000
13	مكرونة المائدة(جرام)	400	590	590	590	590	590
	ثالثا: الفواكه والخضروات						
14	التفاح	1	3000	3000	3000	3000	3000
15	البرتقال	1	3000	3000	3000	3000	3000
16	الموز	1	800	800	800	800	800
17	التمور	1	2000	2000	2000	2000	2000
18	البطاطس	1	1000	1000	1000	1000	1000
19	البصل الجاف	1	1000	1000	1000	1000	1000
20	الباذنجان	1	600	800	800	800	750
21	الطماطم	1	500	300	300	250	337.5
22	الباميا	1	2500	2500	2500	2500	2500
	خامسا: اللحوم ومشتقاتها						
23	لحم الغنم بلدي	1	12000	12000	12000	12000	1200
24	الدجاج الحي	1	5000	5000	5000	5000	5000
25	الدجاج المجمد ساديا	1	3400	3400	3500	3500	3450
26	طبق البيض	1	4000	4600	4600	4500	4425
	سادسا: الأسماك						
27	الثمد	1	6000	6000	7000	7000	6500
28	الديرك	1	14000	16000	16000	14000	15000
29	السخلة	1	14000	14000	14000	12000	13500

فريق رصد الاسعار - رابطة الاقتصاديين

تحليل رصد أسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية م/عدن

إعداد وتحليل: د. بثينة السقاف
رصد ميداني: محمد أبوبكر سالم
رسومات بيانية/ أ. أنصاف الظنبري

يُلاحظ فريق الرصد الرابطة الاقتصادية من خلال الرصد والنزول الميداني لأعضاء الفريق وعند القيام بتحليل استمارة الرصد الأسبوعية، أنَّ هناك استقرارا نسبيا في متوسط أسعار معظم السلع بشكل عام لكل الأصناف في السوق مقارنة لنفس الفترة لشهر سبتمبر الماضي.

■ السلع الأساسية

عند مقارنة متوسط أسعار شهر سبمتبر مقارنة بمتوسط أسعار الشهر الماضي ، يلاحظ انخفاض متوسط سعر القمح الامريكي وزن 50 كغم في شهر اكتوبر ما نسبته (3 %)، كما انخفض متوسط سعر الدقيق السنابل 50 كغم بشكل طفيف بنسبة (7.5%) عما كان عليه في سبتمبر، أما في أرز الفخامة 40 كغم فقد استمر بالحفاظ منذ الشهر الماضي عند متوسط سعر 69 اف ريالا، كما انخفض متوسط سعر سكر السعيد 50 كغم في هذا الشهر بشكل طفيف بنسبة (3%)، أما الزيوت عبوة 8 لتراً فقد انخفض بشكل طفيف بعد ما نسبته (7%)، بينما متوسط سعر حليب الاطفال عبوة 400 جرام (بيبلاك) سجل استقراراً نسبياً منذ شهر يوليو الماضي.

■ السلع المكملة

أما بالنسبة للسلع المكملة فمتوسط سعر الحليب المجفف دانو عبوة(2.5) كغم ارتفع بشكل طفيف لا يتعدى (1%)، استقر شاي الكبوس (1 كيلو جرام) عند سعر 7000 ريالا تقريبا منذ شهر يوليو، بينما يشهد متوسط الكيلو جرام من الفاصوليا الحمراء والفاصوليا البيضاء والعدس الاصفر استقرارا في سعرهما مقارنة بالشهر الماضي، أما متوسط أسعار معجون الطماطم (المدهش) فقد شهد استقرار في متوسط سعره ، و كذلك متوسط سعر مكرونة المائدة سجل استقرارا منذ شهر يوليو الماضي.

■ الفواكه والخضروات:

سجل استقرارا في متوسط سعر الكيلو التفاح والموز والتمور استقراراً في متوسط اسعارها، أما متوسط سعر البرتقال فقد تحرك نحو الانخفاض بنسبة (16.6%).

سجل متوسط سعر الكيلو البطاطس انخفاضا بنسبة (5%) ، أما البصل الجاف فقد شهد استقرارا في متوسط سعره، أما الباذنجان فقد ارتفع متوسط سعره بنسبة (20%) عنه في الشهر الماضي، أما الكيلو الطماطم الطازجة فقد ارتفع بنسبة (10%) ، أما الباميا فقد استقر عند متوسط سعره في الشهر الماضي.

■ اللحوم والأسماك:

أما أسعار اللحوم في الملاحم للحم الغنم البلدي فقد سجل ثباتاً في متوسط سعره بشكل عام، بينما ظل متوسط سعر كيلو الدجاج الحي مستقراً عند سعره في الشهر الماضي، أما متوسط سعر الدجاج المجمد فقد سجل ارتفاعا طفيفا بنسبة (5%)، أما متوسط سعر طبق البيض فقد ارتفع بنسبة (8%) ، أما أسعار الأسماك المرصودة فحدث استقرار لمتوسط سعر سمك (الثمد) لهذا الشهر مقارنة بالشهر الماضي، أما (الديرك) سجل انخفاضاً بنسبة (16%)، أما السمك نوع (السخلة) فقد ارتفع بشكل طفيف ما نسبته (3%) مقارنة بالشهر الماضي.

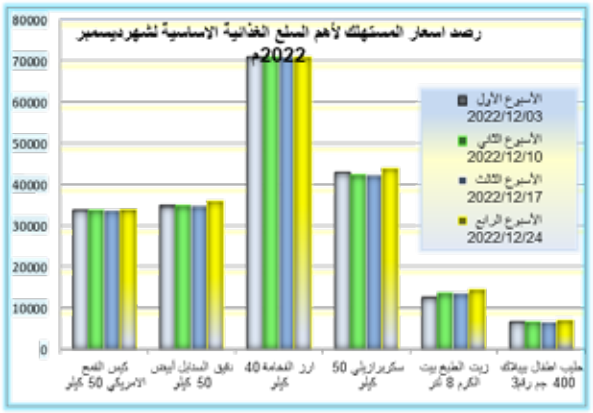

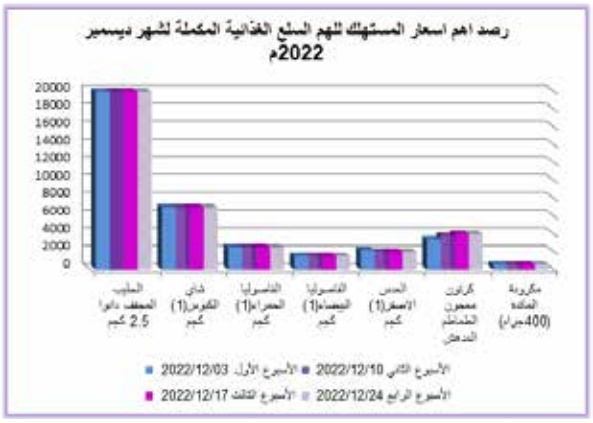

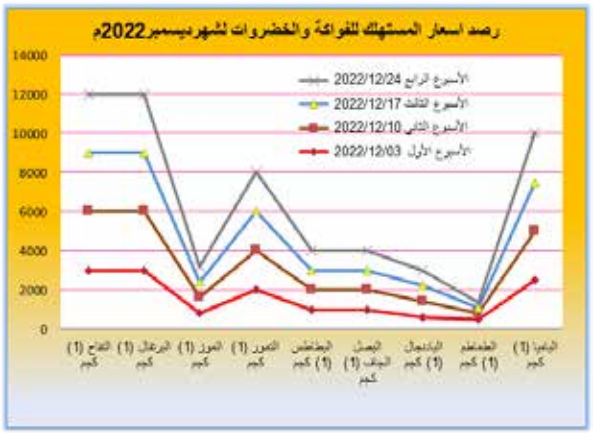

جديد

أسمنت خاص بالتشطيبات

أسمنت الوطنية

شريك البناء والتنمية

NCC

أعمال التبليط

أعمال اللياسة
بجميع أنواعها

أعمال البناء

أرضيات الأرصفة

* لا يستخدم في أعمال الأساسات والخرسانة المسلحة والواجهات جسور أسفلت

الفخامة
Alfakhama
أطيب مذاق صحي
Omega 3

وختامه 2022.. بلا مسك!

احمد مبارك بشير

نشارف على نهاية العام الميلادي 2022، يتأمل الناس الكثير في العام القادم 2023، الا ان المعطيات لا تقول لنا ضع الحذر فالقادم ليس ما تأمل،
في وضع مرتبك يمر به العالم متتال بعد عدة أزمات، من كورنا 2020 الى حرب روسيا 2022، ليس استثناء على اليمن الذي يعيش ازمة بدأت في 2011 وتصاعدت الى الحرب في 2015، وتوسعت دائرة الحرب لتشمل معارك اقتصادية لم تبدأ فعليا بشكل كامل الا ان العام القادم 2023 سيبرز انيابه بها،

ليس استثناء على اليمن الذي يعيش ازمة بدأت في 2011 وتصاعدت الى الحرب في 2015 ، وتوسعت دائرة الحرب لتشمل معارك اقتصادية لم تبدأ فعليا بشكل كامل الا ان العام القادم 2023 سيبرز انيابه بها ،
بدأت ملامح الركود الاقتصادي في التصاعد في اليمن شماله وجنوبه، ومع ارتباك الحكومات اليمنية في التعاطي مع تلك الازمة ومع الحرب ، ويبدو ان على التكيف مع الحرب و اقتصادها الى مدة غير معلومة ، لم تكن الصومله ولا الافغنة النموذج الأسوأ، الا ان النموذج الأسوأ يصنع الآن قد يحمل اليمننة او السورنة ، او اللبننة ، او العرقنة ، من يمكنه ان يتحدى التنافس ويكون النموذج الأسوأ في العقد التالي وصولا الى 2030،
يبدو ان السيناريو المعد ان تستمر هذه الازمة ومحيطها الى ذلك التاريخ الذي يحمل استراتيجية عدة دولة في رؤيتها القادمة ، الا انه يحمل لعدة دول ابرزها اليمن الرؤية الأسوأ في ذلك المحيط المتصاعد ضربا على رقاب المواطنين والاضعف حظا، انه الفقر المخيف الذي سيتوسع في دائرة مخيفة وغير حميدة ، عندما تنهار الدولة، فلابد من تأسيس دول على انقاضها، رضي عن ذلك كل من تحرك في تدمير الدولة من 2011، ابتداء من نسق اختيار حكومة اعتيادية وضعيفة، لا تحمل في قوتها أي رؤية ذات قاعدة مستقرة، ولا طرح اقتصادي مفهوم، بدأت دائرة الانهيار،
يبدأ الناس في كل نطاق جغرافي في البحث عن أي آلية انقاذ، أي بادرة امل، أي وميض وان كان صادرا من لهيب قنبلة، انه البحث عن التحرير، البحث عن وميض دولة ، لن نتعجب ان تجد في المدينة الواحدة ان ندفع "اتاوات" للتنقل من مديرية لأخرى،
غياب الدولة او الدولة الهشة شديدة الضعف، و اقتصاد يتخاذل ويهوي، يهوي بلا قاع،
رغم هذا يسعى البنك المركزي في عدن الى حماية ذلك قدر الإمكان، الا انه وبشكل ما يسهم في احداث ضربات جديدة في السوق النقدي المعتمد على اقتصاد الحرب، وهذه الضربات ستصيب الكثير، الكثير،
بسبب الحرب اضطر الكثير من الناس، اما بديلا لحماية حركته المالية عن غياب المنظومة البنكية، او تحرك في سبيل " إيجاد دورة نظيفة للنقد الذي حصده الكثير مع حركة اقتصاد الحرب" ولا يمكن ادارته بشكل رسمي، هذه الأموال التي تحركت عبر الصرافين الذين تعدى عددهم 1300 شركة صرافة ، وتعامل اغلبهم ان لم اقل الكل في الأموال التي يتم استلامها بممارسات ليس قانونية للصرافين ، في فتح حساب وإدارة استثمارات، وهذه الاستثمارات لا يعود ريعها على أصحاب المال، وانما استفاد منها الصرافين في تنمية ثرواتهم من جهة، ومن جهة أخرى استفاد منها مستثمري الحرب في تصفية الأموال لتكون شبه

قانونية كاستثمارات في الأرض،
تحول الكثير من ذلك النقد الى عمليات متاجرة واسعة في العقار، مما جعل العقارات والأراضي في كثير من المحافظات تتضاعف سعرها بشكل خيالي وغير مقبول، ومع تحرك المركزي في معالجة ذلك الخلل، تأخر الا انه تحرك ، اسهم في احداث صدمة في سوق الصيرفة، هذه الصدمة انعكست على حركة العقار، وستستمر الصدمة في تغيير صادم في سوق الصيرفة، قد يعني افلاس الكثير من الصرافين وممولهم، لن يكون الامر سهلا أيضا على المواطنين الضعفاء ،فكل سوء ينعكس عليهم، وهم اضعف نقطة ستسحق في كل صدمة اقتصادية،
هذه الصدمات تنعكس تلقائيا على النطاق المحكوم من حكومة صنعاء ، أراد ذلك ام لم يرد، حتى الاعتقاد ان المركزي في صنعاء محافظ على استقرار سعر الصرف الا ان هذا غير حقيقي، تمثل السيطرة على السعر بسبب ضعف الطلب على العملة الأجنبية في الحجم مقابل الطلب عليها في نطاق الحكومة الشرعية كل العمليات التجارية من استيراد او تصدير تمر بها وهي المفترض ان تسطير على كل المنافذ ، كما يزيد الطلب على الريال في مقابل عدم تو افره في نطاق حكومة صنعاء ، حيث تحتاج حكومة صنعاء لاكثر من 2 ترليون ري ليكون السوق مستقر في الدورة النقدية، وهذا ما يعجز عنه المركزي في صنعاء، مما يجعل سعر الصرف الو اقعي للعملة مقابل الدولار في صنعاء هي انعكاس لسعر العملة في عدن، بمعنى ان شراء أي شيء في عدن قد يكون في الاغلب ارخص في المقابل في صنعاء امام الدولار،
رغم ان السعر اقل مقابل الدولار في عدن لأكثر السلع مقابل صنعاء، الا ان ما العمليات لأنها بالريال فإنها في المقابل ما يستلمه الموظف في عدن نصف و اقل مما يستلمه في صنعاء مما يجعل قدرته الشر ائية اقل مما يجعل الأسعار امامه اغلى رغم انه ليس الو اقع، وفي كل الاحول السعر العادل للعملة في اليمن مقابل الدولار قد يكون بين 2000-1800 لكل $، وهذا ما يجعل أي تحرك غير مدروس (يطحن المواطن المسكين طحنا)،
ما يجعل الامر مخيفا في المقابل ان هذه الصورة القاتمة، تكتمل في غياب أي تحرك واضح للتعامل مع و اقع الازمة اليمنية،
حتى في شكل الحكومة، لا زالت الحكومة تتعامل وكأن الامر طبيعي، لا توجد ازمة، بل تتجاهل الحكومة الشرعية ومجلس القيادة انها في النتيجة تحت التفويض من الشرعية الوحيدة لليمن المتمثلة في الرئيس هادي، الغائب امام العامة، والحاضر في أي نقاش سياسي، واي تحرك سياسي، واي قرار سياسي، لا زالت الشرعية هي هادي وفقا للمرجعيات القانونية للمرحلة التي تعيشها اليمن المبادرة الخليجية والقرار الامي 2216،
وحتى بعد استلام السلطة المفوضة من هادي للقيادة الجديدة، لم تتعامل القيادة الجديدة مع و اقع المعطيات انها قيادة ازمة، وليس حكومة اعتيادية، مازلت القيادة تبحث عن اطار بيروقراطي، وتعتمد على المحسوبية في العمل، حتى في عمل اللجان كاللجنة الاقتصادية او المصالحة، تم التركيز على الجانب البيروقراطي في الأدوار اكثر من الغرض والمهمة، البحث عن موظف حكومي مسجل في الخدمة المدنية اكثر من التركيز ان هذه اللجان وهذه الحكومة وهذا المجلس مؤقت أي ان عمله ليس مرتبطا بموظف في الدائرة الحكومية او القطاع العام و انما متطلب فيها اختيار كفاءات وان كانت خارج الوظيفة الحكومية، حتى وان لم يكن حاملا للجنسية او مرتبطا بالتنظيم السياسي الذي تنتمي له اطراف الحكومة، ما يهم فيمن يتم اختيارهم القدرة على تنفيذ المهام، وآلية العمل معهم تعاقدي، ينتهي بانتهاء المهمة، وقد يتم تجديد العقد،
سيحدثون لنا عن القوانين واللوائح، رغم ان القوة اليوم ليس في البرلمان الشرعية كلها متمركزة في شخصية الرئيس الهادي والذي فوضها لمجلس القيادة ، وهذا المجلس الذي لا يعرف دوه فعليا، مجلس من 8 رؤوس ، وكان من ابسط ما يمكنهم التو افق على اتخاذ القرار من لجنة تساعد ذلك المجلس متعدد الرؤوس في اتخاذ القرار،
ليس مهما ان يعرف القائد كل شيء، المهم ان يتمكن من اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب وفقا للمعطيات المناسبة، ضمن المصلحة العليا للدولة، هذا ان كان للدولة مصلحة.
لم يتوقف التدمير على الاقتصاد، بل شمله الى التعليم ، وهذا اخطر ما يحدث، ما نشهده في كل تسويف لإنهاء هذه الحرب ، هو تأخير اليمن الى 30 سنة في التنمية واعادتها الى القرن العشرين والى بداية الثمانينيات ، وان استمر الوضع في قبول المتنفذين يعني ان نوعد بعد اقل من 5 سنوات إضافية الى الخمسينيات في القرن الماضي في مستوى التنمية،
ان النموذج القادم أسو،
الا ان الامل بالله أكبر، ولا حول ولا قوة الا بالله تعالى...

الوجه الاقتصادي لكأس العالم في قطر

إعداد: مدرس. سارة خدابخش
محاضر في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

ب 220 مليار دولار أمريكي بلغت التكاليف الإجمالية لإستضافة قطر لكأس العالم حيث يعتبر الإتحاد الدولي لكرة القدم FIFA هي الجهة الرسمية القائمة على تنظيم كرة القدم في العالم, ويشهد العالم كل أربع سنوات منافسة شديدة بين الدول الراغبة في استضافة وتنظيم مسابقة كأس العالم لكرة القدم بالرغم من التكلفة الباهظة للفعالية ويمكننا تقسيم التكاليف الرئيسية لإستضافة الحدث ب:

1- التكلفة الأولية : وهي البنية التحتية الرياضية حيث تشترط ال FIFA على الدولة المضيفة أن يكون لديها مالايقل عن 8 ملاعب حديثة قادرة على إستيعاب أعداد تحددها ال FIFA من المشجعين.

2- تكلفة البنية التحتية العامة : مثل مشاريع النقل والمطارات وأنظمة النقل الجماعي وزيادة السعة الفندقية.

3- تكاليف عمليات التنظيم الفعلي للحدث: وتشمل تكلفة النقل والإيواء للاعبين والمدربين والمسؤولين بالإضافة لتكاليف التسويقية والحجز والتذاكر والضيافة وكل النفقات المرتبطة ببث المباريات وعادة ماتغطي ال FIFA كل التكاليف التشغلية.

وقد بلغت إجمالي جوائز كأس العالم FIFA قطر 2022 حوالي 440 مليون دولار أمريكي وتتوزع الجوائز المالية للدول المشاركة كالتالي 42 مليون$ للدولة الحاصلة على المركز الأول أما الدولة في المركز الثاني ستحصل على 30 مليون $ والثالث على 27 مليون $ بينما يحصل الرابع على 25 مليون $ وتحصل المنتخبات في المراكز من 5 إلى 8 على 17 مليون $ والمنتخبات في المراكز من 19 إلى 16 على 13 مليون $ و 9 ملايين لكل منتخب من المنتخبات التي ستحتل المراكز من 17 إلى الـ 32 .

وتعتبر كرة القدم هي الرياضة الأكثر شعبية على مستوى العالم و أقيمت أول بطولة لكأس العالم في الأوروغواي عام 1930 م وتحولت كرة القدم إلى العالمية مع بدأ عصر التسويق ودخول القنوات الفضائية ورعاية الشركات للحدث في ثمانينات القرن الماضي, فأصبح كأس العالم هو الحدث الأكثر مشاهدة على مستوى العالم سواء الحاضرين منهم فعلياً أو أثيرياً قد أدى ذلك إلى خلق أرباحاً طائلة لل FIFA والدولة المضيفة قطر حالياً وذلك بفضل صفقات حقوق البث التلفزيوني وحقوق التغطية عبر الإنترنت في جميع أنحاء العالم.

■ دور كأس العالم في تحقيق التنمية الاقتصادية للدولة المضيفة قطر:

1- من الناحية الاقتصادية

تساهم المشاركة بفعالية كأس العالم في تحسين قيمة العملة الوطنية بسبب زيادة الطلب على عملة الدولة المنظمة وكذا زيادة الحجز على الفنادق ومبيعات شركات الطيران والمطاعم والمقاهي وغيرها كما

تزداد حركة النقل الداخلي والمبيعات بشكل عام ومبيعات الخاصة بالمنتجات الرياضية أو الخاصة بتراث البلد من السياح من كافة أنحاء العالم.

وتختلف الآثار الاقتصادية من دولة إلى آخرى من حيث حجم الإنفاق والدخل الإجمالي المحقق وخلق الإستثمارات والوظائف للحد من البطالة ولأجل إستدامة هذه الفوائد الاقتصادية حتى عقب إنتهاء البطولة, وذلك لا ينجح إلا عن طريق إستراتيجية الدولة للحدث والتخطيط والإستعداد المالي والتنظيمي والإداري واللوجستي.

وهنالك 3 ركائز أساسية لكي تساهم مسابقة كأس العالم في الاقتصاد المحلي وذلك من خلال:

أ- النشاط التحضيري: ويتمثل في البنية التحتية والنقل وبناء الإستادات الرياضية ووسائل الإعلام

ب- حدث كأس العالم: ويتمثل في الصناعة السياحية بكافة أركانها

ت- تأثير الحدث الرياضي على الاقتصاد: ويتمثل في جذب الإستثمارات والعلاقات التجارية.

2- من ناحية العوائد المترتبة على إستضافة كأس العالم لقطر:

إن الإنفاق على الخدمات والسلع المرتبطة بحدث كأس العالم سيؤدي إلى زيادة الدخل السياحي الرياضي فكلما زاد الإنفاق أتسع نطاق العمل في هذه الصناعة الرياضية وبالخدمات المتصلة بها فكل استثمار جديد وجيد يولد عنه إنفاق جديد فينشئ عنه بالمثل دخلاً جديداً.

ونلاحظ أن الإهتمام بالبنى التحتية من الخدمات وبناء الفنادق والأستادات الرياضية قد خلقت العديد من فرص العمل إلى جانب العوائد الفندقية لتوافد السياح فقطر كدولة مضيفة لكأس العالم قد كسرت حاجز توقع الاقتصاد العالمي والأزمات التي تلاحقه وذلك بسبب الإرتفاع المستثمر لأسعار الغاز وإستضافتها لبطولة كأس العالم وتوطيد العلاقات الدولية فعلى المدى الحاضر تحصلت قطر على أرباح مالية غير مسبوقة حيث وصلت إلى 17 مليار دولار أما على المدى الطويل ستكون السبب في الإتجاه نحو مضاعفة السياحة في قطر وجذب الإستثمارات الأجنبية.

ونستنتج من تأثير حدث كأس العالم FIFA قطر 2022: أنه تم كـ إتجاه نحو التنويع الاقتصادي بعد أن كانت الاقتصاد القطري يعتمد على الإيرادات النفطية فلقد كان الميزان التجاري لدولة قطر يعاني من إنخفاض مستوى تنوع الصادرات وتركزها في منتجات نفطية قليلة حيث نجحت قطر في التوجه نحو دعم التنمية التجارية ودعم قطاعي النقل والسياحة.

الارباح الاقتصادية
17
مليار ريال

الإيرادات الفندقية
464
مليون دولار

فرص العمل
1.5
مليون فرصة عمل جديدة في البناء والعقارات والضيافة والتنظيم

عدد الزائرين
1.7
مليون زائر

النمو الاقتصادي قفز إلى
5.2 بالمائة
وكان في العام 2021 قد وصل إلى 1.5%

المراجع:
1- المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية – بطولة كأس العالم FIFA قطر 2022.
2- https://www.alaraby.co.uk/economy/

اليمن ومشروع طريق الحرير

نبيل حسن الفقيه
وزير الخدمة المدنية الأسبق

يعاني النظام الاقتصادي الرأسمالي في مختلف دول العالم من مشاكل هيكلية في تكوينه الإيديولوجي انعكس في تراجع معدلات النمو الاقتصادي العالمي بسبب ارتفاع معدلات البطالة والفقر والتضخم والمديونية العامة، فبعد مرور عشرات السنين من الأزمة الاقتصادية التي وقعت عام 2008، يبدو أن الأزمة الاقتصادية العالمية المقبلة ستكون كارثية نتيجة تراكم ممارسة سياسات اقتصادية خاطئة وحلول فردية مصطنعة، وخلل جوهري في ثوابت وأبجديات المدرسة الاقتصادية الرأسمالية، مما أدى الى اهتزاز الثقة في إمكانية النظام الرأسمالي لتلبية حاجات وتطلعات الأجيال المستقبلية، خاصة في ظل ثورة المعلومات الرقمية وتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي.

لقد وضع أصحاب الفكر المالي والاقتصادي الحديث مجموعة من الفرضيات والتوقعات والحلول لمختلف القضايا الاقتصادي، معتمدين على سياسة الاحتواء الاقتصادي وتوظيف أدوات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي المتشددين في تطبيق مفاهيم النظام الرأسمالي بهدف ترسيخ سياسة القطب الاقتصادي الواحد، ومع مرور الوقت ظهر الانهيار، وظهرت التداعيات الاقتصادية المتوالية لكبريات الدول وتكشفت عيوب النظام الرأسمالي في عدم مقدرته على إيجاد الحلول المناسبة للخروج من الازمات المتوالية.

إن تداعيات وارتدادات الأزمة الاقتصادية الحالية قد طالت مختلف دول العالم وكانت الحرب الروسية الاكرانية هي القشة التي قصمت ظهر البعير، حيث أظهرت هذه الحرب هشاشة معظم الدول الغربية، اذ تعاظمت معدلات الدين العام، وارتفع التضخم في مختلف دول العالم، وأدت هذه التداعيات الى ظهور صراعات مالية و اقتصادية وتجارية قد تتجاوز في شراستها الصراعات العسكرية التي حدثت هنا وهناك كما ان هذه التداعيات التي افرزتها الحرب الروسية الاكرانية قد زعزعت النظام الرأسمالي العالمي وخلطت الثوابت التي اعتمدها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في إدارة الاقتصاد العالمي.

الكل يدرك أن مساهمة الاقتصاد الأميركي في الاقتصاد العالمي قد انخفض بشكل حاد خلال السنوات القليلة الماضيين، بالمقابل ارتفع اسهام الاقتصاد الصيني في الاقتصاد العالمي، وهذا دليل على تزايد قوة الصين الاقتصادية عالمياً، والتي تعتمد في إدارة اقتصادها على أيديولوجية اشتراكية مرنة ومتوازنة وممارسات رأسمالية حديثة أكثر تطوراً وعدلاً من النظام الرأسمالي الحالي، مع الانفتاح نحو شراكات اقتصادية مع دول العالم الثالث معتمدة في ذلك على ارتفاع حالة الامتعاض من السياسة الامريكية تجاه دول الشرق الأوسط بشكل عام ودول الخليج بشكل خاص.

أدت الاحداث المتوالية في منطقة الشرق الأوسط والضغط الأمريكي على مختلف دول المنطقة العربية بشكل خاص الى احداث تقارب نوعي فيما بين الدول العربية والتنين الصيني، وسعى الجميع نحو بناء علاقة شراكة اقتصادية تستند على التوازن في تحقيق المنافع الاقتصادية بعيداً عن الهيمنة والتفرد والقطب الواحد، فكانت القمة العربية الصينية التي عقدت في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية الأسبوع الماضي بمشاركة الرئيس الصيني هي النقطة الفاصلة التي يمكن معها للدول العربية الخروج من حالة الهيمنة الغربية الامريكية، حيث عززت تلك القمة النظرة المستقبلية للعلاقات العربية الصينية، خاصة وان الصين تسعى الي استكمال مشروعها الاقتصادي العملاق "طريق الحرير" خلال السنوات القليلة القادمة.

لقد وضعت الصين استراتيجيتها لمشروع طريق الحرير وفق ثوابت اقتصادية تضمن لها تحقيق مصالحها اعتماداً على التنمية الاقتصادية للدول المشاركة في طريق الحرير وفق ثوابت تضمن للدول المشاركة تحقيق غاياتها التنموية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئة الضامنة للتفاعل الإيجابي لكل الدول المشاركة، مع تجنب أي مواجهة سياسية مع الغرب، والحرص على خلق حالة اقتصادية وتجارية طويلة المدى تستند على مبدأ التبادل الاقتصادي والتجاري فيما بين الصين والدول المشاركة في طريق الحرير.

والسؤال هنا يضع نفسه ...
اين هي بلادنا من كل ذلك، ما هو وضع اليمن من كل تلك التقلبات الاقتصادية المتسارعة والأوضاع الاقتصادية التي تعصف بالعالم

شرقه وغربه؟ ... وكيف يمكن ان تخرج اليمن من ازماتها المتوالية؟ ... وهل حان الوقت لوقوف الحكومة اليمنية امام العديد من الملفات الاقتصادية للوصول الى أرضية متينه تمكنها من تجاوز الواقع الاقتصادي المتردي وتلحق بركب الدول المشاركة في مشروع طريق الحرير؟

اجزم ان الوقت قد حان، وان العمل على تنفيذ سلسلة من الإصلاحات العميقة التي تساعد على إعادة الثقة في الاقتصاد الوطني يمكن ان يتم اذا ما خلصت النوايا، واجد ان من اهم الأولويات التي يمكن الشروع فيها هو استقرار الاوضاع الأمنية وتامين خطوط الملاحة في جميع المنافذ البحرية، اذ يعد ذلك الدافع الأول والأخير لإمكانية ادخال اليمن ضمن مشروع "طريق الحرير"، ولذا لابد من قيام الحكومة باتخاذ خطوات مدروسة لأحكام عملية السيطرة على المنافذ البرية والبحرية اداريا وامنيا والشروع في وضع ملف المنافذ البرية والبحرية امام مختلف الأطراف الإقليمية والدولية بكل شفافية وبما يضمن مصالح اليمن في المقام الأول ومصالح مختلف الأطراف في المقام التالي، خاصة وان مشروع طريق الحرير الصيني لا يتضمن أي ترتيبات أمنية لحماية مساراتها.

ان من اهم المعززات للحالة الاقتصادية الوطنية والتي ستمكن مختلف الأطراف الخارجية للتعاطي مع اليمن كشريك اقتصادي هي اظهار القدرة على مكافحة الفساد وسرعة تفعيل مؤسسات الرقابة، خاصة وان هناك اتهامات طالت العديد من الوزراء بممارسة الفساد المالي والإداري والتكسب غير مشروع، وبالتالي لابد من تفنيد كل تلك الادعاءات، مع قيام الحكومة بدورها الشفاف في إحالة كل القضايا التي تمس المال العام لنيابة الأموال العامة وهذا بدوره سيعزز من موقف الحكومة امام الراي العام الداخلي والخارجي وسيساعد على إعادة الثقة في مؤسسات الدولة، وسيزيل اللغط، اذ ان كل الممارسات السلبية وحالة الفساد الممارس ينعكس على الحكومة الشرعية بشكل مباشر.

يدرك الجميع اهمية الاستقرار المالي لتعزيز الدخول في مشروع طريق الحرير ، لذا يجب العمل على تعزيز قدرة البنك المركزي على أداء دورة وفقاً للقانون بعيداً عن الحسابات السياسية الضيقة، وتعزيز القدرات الذاتية للبنك المركزي اليمني لمواجهة الطلب على العملة الصعبة لاستيراد المواد الغذائية، والمضي في دعم قيمة الريال والذي اثر انخفاضه على حياة كل أبناء الشعب في الجنوب والشمال وادى الى تضخم عالي، بالإضافة الى قيام الحكومة بمراجعة الية الاستخدام السابقة للوديعة السعودية بشفافية عالية ووضع الية تضمن الاستفادة من أي وديعة مستقبلية، مع ضرورة اخراج موازنة عامة للدولة للعام 2023م تتسم بالواقعية وفق ضوابط قانونية مع اهمية قيام الحكومة بضبط مصروفاتها، اذ يدرك الجميع ان هناك اهدار متعمد من قبل البعض للمال العام، وان الفساد المستشري بات ينخر في كل مفاصل الدولة نتيجة غياب الشفافية والمسائلة وغياب الوازع الأخلاقي والديني لدى معظم أصحاب القرار في مختلف المؤسسات العامة، وهذا مما يزيد من حنق المواطن على الدولة، وينعكس سلباً على سمعة اليمن خارجياً.

ولعل من المفيد الإشارة هنا الى ان الشراكة التي يمكن ان تحدث في حال دخول اليمن ضمن مسار طريق الحرير الصيني هو التأسيس للمشاريع الصناعية ذات البعد الاستهلاكي، وان الدخول في مجال التصنيع يتطلب توفير الحد المقبول من التيار الكهربائي، وهنا لابد من العمل على وضع استراتيجية مزمنة لمعالجة قضايا توفير التيار الكهربائي بعيداً عن الية استجار الطاقة مع اهمية أشرك القطاع الخاص في ذلك.

ليس بخفي على أحد ان مبادرة طريق الحرير الصينية في جوهره اقتصادي، في حين ان الأولويات السياسية هي التي تتحكم بالمشهد في المنطقة العربية بشكل عام وباليمن بشكل خاص، ولعل في ذلك افادة لنا في اليمن في الوقت الحالي، اذ ان الصين في الوقت الراهن لديها رؤية اقتصادية ولم تقدم حتى الان الرؤية السياسية المكملة للمشروع الاقتصادي، اذ يعد التكامل فيما بين الرؤية الاقتصادية والسياسية هو الضامن لاستمرار المشروع وعدم انحصاره في تبادل البضائع والمنافع الاقتصادية، خاصة وان النماذج الاقتصادية العالمية التي تبنتها الدول الرائدة على مدى عقود مضت قد اكدت على ان التداعيات السياسية قد تعرقل المسارات الاقتصادية، وبما ان طريق الحرير كما ذكرنا لا يحمل مبادئ سياسية يمكن أن تساعد اليمن على الخروج من الأوضاع الكارثية التي وصلنا اليها الانقلاب الحوثي، فان الوقت قد يسعفنا للعمل على التهيئة للانخراط في مشروع طريق الحرير، و الاتجاه نحو تبني خارطة طريق لتأهيل اليمن في مختلف المسارات الاقتصادية والعمل على إزالة التحديات والصعوبات التي افرزها الانقلاب الحوثي ومعالجة الأزمات الاقتصادية بالشكل الذي ينعكس على اليمن الأرض والانسان، حتى اذا ما خلصت الدول الفاعلة للاتفاق على النظام الاقتصادي الجديد المتوازن وتم الاخذ بعين الاعتبار التفاعل والتكامل بين الاقتصاد المالي والاقتصاد الاجتماعي ضمن نظام اقتصادي متعدد الأطراف، واستقرت الأوضاع، كنا في اليمن قد قطعنا شوط كبير في مسار التصحيح الاقتصادي واصبحنا اكثر قرباً للانخراط في علاقة الشراكة الاقتصادية مع الصين ومع غيرها من الدول الإقليمية والدولية.

بوتسوانا.. تحقيق التنمية يبدأ بمكافحة الفساد

د/ سامي محمد قاسم
- رئيس قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة عدن

بوتسوانا أو جمهورية بوتسوانا هو بلد يقع جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا الجنوبية. يبلغ عدد سكانه 2 مليون نسمة تقريبا، وهي محمية بريطانية سابقة تعرف باسم بيتشوانا لاند واعتمدت بتسوانا اسمها الجديد بعد أن تم استقلالها ضمن دول الكومنولث يوم 30 سبتمبر 1966. أجرت انتخابات ديمقراطية حرة ونزيهة منذ الاستقلال.

جغرافياً، البلاد منبسطة وأغلبها (70 ٪) صحراء كالهاري. يحدها جنوب أفريقيا إلى الجنوب والجنوب الشرقي وناميبيا إلى الغرب والشمال وزيمبابوي إلى الشمال الشرقي. وتلتقي زامبيا عند نقطة واحدة.

تسوانا هي واحدة من أعظم قصص نجاح التنمية في العالم. البلاد صغيرة وغير ساحلية يقطنها نحو 1.9 مليون شخص وكانت أحد أشد البلدان فقراً في أفريقيا مع ناتج محلي إجمالي للفرد الواحد يبلغ 70 دولاراً أمريكياً عند الاستقلال عن بريطانيا عام 1966. في العقود الأربعة التي تلت الاستقلال، نقلت بوتسوانا نفسها إلى صفوف متوسطي الدخل لتصبح واحدة من أسرع الاقتصادات نمواً في العالم حيث متوسط معدل النمو السنوي حوالي 9%.

سجل بوتسوانا حافل في مجال الحكم الرشيد والنمو الاقتصادي بدعم من إدارة مالية حصيفة للاقتصاد الكلي، والتي تقف على النقيض من المستويات المرتفعة في البلاد من الفقر وعدم المساواة و انخفاض مؤشرات التنمية البشرية عموماً. في حين ساهم التطور الاقتصادي في بوتسوانا على مدى السنوات الأربعين الماضية في تحسين مستويات معيشة نحو ثلثي السكان، وحسب أحد التقديرات، تمتلك بتسوانا رابع أعلى إجمالي الدخل القومي في تعادل القدرة الشرائية في أفريقيا مما يمنحها مستوى معيشة يقارب نظيره في المكسيك وتركيا. فقاً لصندوق النقد الدولي، بلغ متوسط النمو الاقتصادي أكثر من 9% في بين 1966 و1999. كما تمتلك بوتسوانا مستوى عال من الحرية الاقتصادية مقارنة مع بلدان أفريقية أخرى. حافظت الحكومة على سياسة مالية سليمة على الرغم من العجز في الميزانية في 2002 و2003 على التوالي، ومستوى لا يكاد يذكر من الديون الخارجية. حصلت البلاد على أعلى تصنيف ائتماني سيادي في أفريقيا وكدست احتياطيات النقد الأجنبي (أكثر من 7 مليارات دولار في 2005/2006) وتكفي لما يقرب من عامين ونصف من الواردات الحالية.

تمتلك بوتسوانا الكثير من الثروات الطبيعية المهمة في طليعتها الألماس والذهب والفضة، إضافة إلى خامات النحاس والنيكل والأملاح والبوتاسيوم والفحم الحجري.

تمتلك الدولة حصة 50% من دبسوانا وهي أكبر شركة مناجم ألماس في بوتسوانا. توفر الصناعات المعدنية نحو 40% من مجموع الإيرادات الحكومية. في عام 2007 تم اكتشاف كميات كبيرة من اليورانيوم.

نظام بوتسوانا المصرفي التنافسي أحد أكثرها تقدماً في أفريقيا. حيث تلتزم عموماً بالمعايير العالمية في الشفافية في السياسات المالية والرقابة المصرفية ويوفر القطاع المالي الوصول إلى وفرة من القروض لأصحاب المشاريع، تشارك الحكومة في القطاع المصرفي من خلال المؤسسات المالية المملوكة للدولة وبرنامج خاص للحوافز المالية التي تهدف إلى رفع مكانة بوتسوانا كمركز مالي. يتم تخصيص الائتمان وفقا لشروط السوق وعلى الرغم من أن الحكومة تقدم قروضاً مدعومة. تواصل إصلاح المؤسسات المالية غير المصرفية في السنوات الأخيرة ولا سيما من خلال إنشاء

وكالة للرقابة المالية التي توفر إشرافاً أكثر فعالية. ألغت الحكومة الرقابة على أسعار صرف العملات ومع إنشاء خيارات الاستثمار الجديدة في الحوافظ المالية، فإن بورصة الأسهم في بوتسوانا في نمو مستمر.

يحظر الدستور تأميم الملكية الخاصة وينص على استقلال القضاء وتحترم الحكومة هذا في الممارسة العملية. النظام القانوني كاف لإجراء المعاملات التجارية الآمنة.

طريق الخلاص الصعب

ترك الاستعمار البريطاني بوتسوانا عند جلائه عنها 1966 في ذيل قائمة فقراء العالم، سابع أفقر دولة بناتج محلي إجمالي عند سقف 70 دولارا أمريكيا للفرد الواحد. أربعة عقود من الاستغلال والنهب لم تكافئ الدولة في البنية التحتية إلا بـ12 كيلومترا من الطرق المعبدة، وخط سكة حديدية عابر، يربط زيمبابوي شرقا بجنوب إفريقيا غربا. وانحصر عائد الرأسمال البشري في مائة متعلم خريج المدرسة، فيما لم يتعد إجمالي أصحاب الشهادة الجامعية 22 شخصا في عموم الدولة.

لم يكن الاستقلال سوى فصل من معركة التحرر الكبرى لدى كثير من أبناء بوتسوانا، فأي طعم للحرية وأغلبية شعب بيتشوانا لاند - الاسم القديم للدولة - تحت ويلات الفقر والأمية والكوارث الصحية، وأرض ثلاثة أرباعها صحراء قاحلة "كالاهاري" غير قابلة للزراعة، وبلا منفذ بحري؟ أوضاع دفعت بخبراء إلى إعلان فشل الدولة، لصعوبة انطباق حالة الدولة على قوالب أو نماذج التنمية المتعارف عليها، ولم يتردد أحدهم في نصح حكومة بوتسوانا بأفضلية البقاء كإقليم في جنوب إفريقيا، واصفا حال الدولة بأنها "أسوأ بداية يمكن تخيلها لدولة ناشئة".

أدركت بوتسوانا أن التفوق الاقتصادي سر الرخاء والاستقرار، فسارعت بعد الاستقلال إلى تركيز الجهود على بواعث تحقيق الإقلاع الاقتصادي، فأطلقت برامج قصد تحويل اقتصاد البلاد الهش المبني على تربية المواشي، ومنشأة صناعة واحدة لذبح

الأبقار، إلى قطاع واعد يركز على تصدير اللحوم. وعزز اكتشاف احتياطيات مهمة من المعادن "النحاس والألماس" إنعاش الاقتصاد البوتسواني، إذ تملك بوتسوانا أكبر منجم للألماس في العالم "منجم أورابا" في وسط الدولة (تصدِّر الدولة ما يُقدر بنحو 5 مليارات دولار سنويًا من الألماس بوصفه المورد الرئيس للبلاد، ويمثِّل نحو 40% من مداخيل الدولة)، وكما قلنا سابقا تمتلك الدولة حصة 50% من دبسوانا وهي أكبر شركة مناجم ألماس في بوتسوانا، حيث انه في 1969 أسست شركة ديبسوانا، التي امتلكت منها الحكومة البوتسوانية 15%، و85% لشركة دي بيرز العالمية، وتوالت الاكتشافات، وصارت بوتسوانا أول منتج عالمي للألماس، لكن العائدات كانت ضعيفة، ونجحت الحكومة بصعوبة في رفع حصتها من الأرباح إلى النصف كان الحصول على عقد استغلال منصف للألماس تحديا كبيرا لدولة أفريقية فقيرة في مواجهة شركة عملاقة وبعد إحسان التفاوض على الألماس وإحسان إدارة عائداته رفعة نصيبها إلى النصف.

مما جعلها انموذجاً حتذى به في القارة الافريقية في هذه الدولة في إدارة مواردها الريعية وضمان عدم تراكم الثروة الريعية لدى نخبة قليلة في أعلى هرم السلطة، مثلما حدث في الكونغو وأنجولا وغيرها من الدول الأفريقية، ونجاحها في بناء نظام عدالة اجتماعية جعل دخل الفرد فيها هو الرابع على المستوى الأفريقي، يبقى إنجازًا يستحق الإشادة.

أعاد ظهور المعادن إلى الواجهة مخاوف من فشل الدولة، بسقوطها أسيرة لعنة اقتصاد الريع، على غرار دول إفريقية عديدة تملك احتياطيات ضخمة من المعادن "الكونغو، أنجولا، نيجريا..."، حولتها الأنظمة إلى وسيلة لتثبيت الحكم السلطوي الذي يستغل المداخيل الريعية من أجل تعزيز أركانه. ويحدث أن ينقلب الأمر أحيانا إلى سبب مباشر للقلاقل السياسية والاحتراب الداخلي بين الأطياف السياسية، بحثا عن أكبر قطعة من كعكة الريع.

لا شيء من ذلك حدث، بفضل النظام السياسي الفعال الذي أقامه سيريتسي خاما مؤسس الحزب الديمقراطي البوتسواني، أول رئيس بعد الاستقلال. فقد عمد تدريجيا إلى نزع الصلاحيات السياسية والاقتصادية من شيوخ القبائل، بإدماجها بشكل سلس في الدولة درئا لأي مشاحنات قبلية. وشكل اعتماد الإنجليزية لغة رسمية في الدولة قطيعة مع التمييز بين اللغات والثقافات المتنوعة فيها، وبداية تأسيس هوية وطنية جامعة.

قاد الرئيس سيريتسي خاما ثورة ضد الفساد الإداري، باعتماد نسب منخفضة

في الضرائب منعا لأي تهرب ضريبي، كما اعتمد نظام اقتصاد السوق، وحرر المبادرة الاقتصادية، وعاكس التيار في إفريقيا باعتماده نظام رأسمالية الدولة، وشن الحرب على العنصرية سواء من طرف الأقلية البيضاء أو ضدها.. أسهمت هذه الخطوات في تعزيز البناء المؤسساتي في الدولة، ورفعت الرئيس إلى مقام الأب المؤسس لدولة بوتسوانا.

انتقال الدخل الفردي لمواطنيها من 70 دولارا أعوام الاستقلال إلى صفوف متوسطي الدخل، 16 ألف دولار سنويا، لتصبح واحدة من أسرع الاقتصادات نموا في العالم، إذ بلغ متوسط معدل النمو السنوي نحو 9 في المائة، متجاوزة بهذه النسبة أغلب دول العالم. تبقى الشفافية الكلمة السر في المعجزة البوتسوانية، فقد صنفت من قبل منظمة الشفافية العالمية، 2002، في المرتبة الـ24 عالميا في مؤشر انعدام الفساد، متقدمة بأشواط على دول غربية كفرنسا وإيطاليا وكوريا الجنوبية، ولا تزال من حينها إلى اليوم في رأس قائمة هذا المؤشر، بعد اقتناع الجميع بأن الشفافية أساس استقرار وتقدم الشعوب والأمم.

يزكي تقرير جودة المؤسسات الاقتصادية، الصادر عن معهد فرايز الكندي، هذه الحقيقة، بتأكيده تمتع بوتسوانا بحكومة غير تدخلية "6,32/10"، ومتانة النظام القضائي وحماية حقوق الملكية "8,03/10"، والتحكم المهم في معدلات التضخم "8,53/10"، ومرونة التنظيم داخل أسواق المال والعمل والاستثمار "7,53/10".

وتعد حالة الاستقرار السياسي التي عرفتها البلاد منذ استقلالها أبرز العوامل التي سمحت لبوتسوانا بتحقيق التقدُّم الاقتصادي وتحقيق نسب نموٍّ عالية؛ إذ لم تشهد أي انقلاب عسكري أو حرب أهلية أو نزاعات داخلية، وقد جاءت في المرتبة الـ48 على المستوى العالمي في مؤشر الديمقراطية لجامعة «فوجتزبرج» الألمانية لسنة 2021، والمرتبة الثالثة في القارة الأفريقية بعد كلٍّ

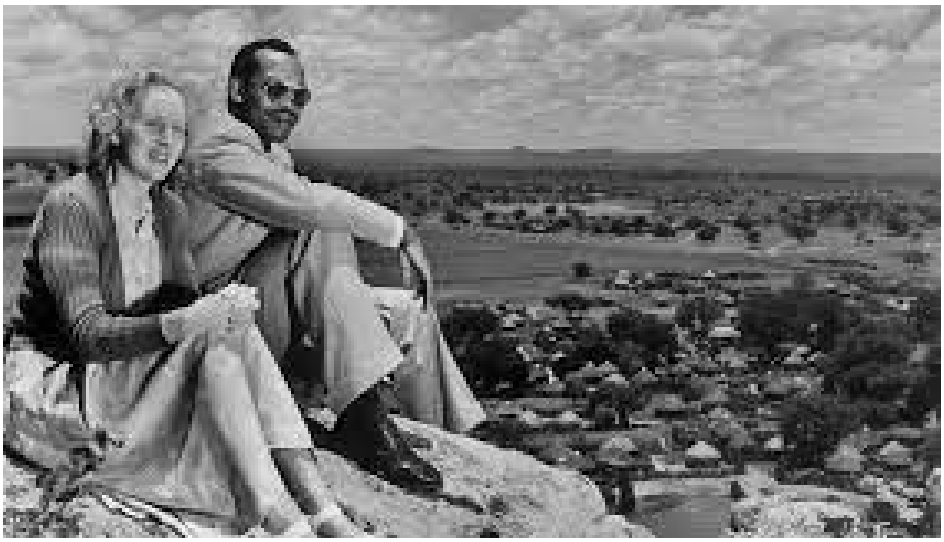

من جنوب أفريقيا وتونس.

وبينما كان الاتجاه العام للدول الأفريقية حينها هو تأميم الملكيات الخاصة ومصادرة ممتلكات الأجانب. وكانت النتائج غالبا مدمرة، فتحاشت بوتسوانا ذلك منذ البداية، وعندما طالب البعض بطرد الموظفين الأجانب الذين كانوا يحتلون 75% من الوظائف، خطب الرئيس قائلا "حكومتنا واعية بمخاطر الاستعجال بتوطين الوظائف، فالتهوريمكن أن يدمر كامل برامج الخدمات والتطوير الحكومية".

أسست الحكومة شركة التطوير البوتسوانية عام 1970 لاستثمار دائم لحوالي 30% من الناتج الإجمالي في البنى التحتية والصحة والتعليم، وفي 1982 وضعت نظاما لدعم المشاريع الصناعية والزراعية والسياحية والخدماتية.

واجهت بوتسوانا التحدي الأخطر وهو الفساد، بعد اكتشاف الألماس، تم اكتشاف الفساد. ففي بداية التسعينيات، ضُبط مسؤولون مرتشون، وكشف التحقيق عن شبكة موظفين متورطين في التلاعب في حسابات ضريبية. وبينما يروج في أفريقيا أن الاقتصاد الجيد يقتضي سياسة سيئة، فإن بوتسوانا أثبتت أن السياسة الجيدة تثمر اقتصادا جيدا".

ويضيف "أدرك المسؤولون خطر الفساد على كل الإنجازات السابقة. فأعلنت الحكومة الحرب عليه، وأعلنت شعار "صفر تسامح مع الفساد". وفي 1994 سن قانون الفساد والجرائم الاقتصادية، وأنشئت "مديرية الفساد وجرائم الاقتصاد" للتحقيق والتوقيف والتفتيش والمصادرة، وأتيح رقم مجاني للتبليغ عن الفساد، وكذا البريد العادي والإلكتروني والفاكس، وأنشئت محكمة خاصة بجرائم الفساد".

وفي 1997 أنشئ مكتب المظالم لاستقبال الشكاوى ضد الموظفين المتهمين بسوء استعمال سلطتهم، وأنشئ مكتب الحسابات لتدقيق حسابات الشركات والمؤسسات الحكومية، ورفع تقرير سنوي عنها للقضاء. وفي 2009 وضع قانون الذكاء المالي، وأنشئت وكالة باسمه، لمراقبة المعاملات البنكية، والوقوف على المريبة منها.

وبالتزامن مع هذه الإجراءات، تنظم الحكومة حملة سنوية للتوعية بمخاطر الفساد، وتستهدف بالخصوص الأطفال من خلال ندوات ولوحات دعائية وبرامج تعرض في المدارس والأسواق، وقد ابتكرت سلسلة كرتونية بطلها السيد "ري بوامارووري" أي "السيد شرف"، وهي بقرة خارقة تحارب الفساد.

ولم تحقق بوتسوانا ما حققته لولا زعماء اختاروا أن يكونوا ديمقراطيين. الرئيس الأول سيريستي خاما، وهو زعيم قبيلة بانغواتا الكبرى، وقد عاد بعد دراسته في أوروبا، مناهضا للاستعمار ومؤسسا لحزب بوتسوانا الوطني، ومشكلا إياه من جميع زعماء القبائل ونخب الأوروبيين الذين استوطنوا المنطقة منذ قرون.

AL-SADI ATG GROUP

مجموعـــة السعـــدي التجاريـــة
AL-SADI TRADING GROUP

مشاريع الطاقة الكهربائية
Electrical Power Projects

تأجير محطات الكهرباء
Rental Power Plants

أنظمة الطاقة الشمسية
Solar Power Systems

Website: www.al-sadigroup.com

Email: info@al-sadigroup.com

hasseeb@al-sadigroup.com

Tel.: +967 2 247721

+967 2 247751

+967 2 247761

Mobile: +967 770471840

إلى من يهمه الأمر: يا حكومة الشقاء إلى متى العناء؟

د. حسين الملعسي

■ تدخل الحرب بعد عدة اسابيع عامها التاسع وندخل كشعب في عام جديد من اعوام الحرب سيكون من أصعب الاعوام على الاطلاق التي نعيش في ظلال الحروب وسوف تتضاعف الازمات التي نعيشها عاما اثر عام ليكون العام القادم عام المعاناة الانسانية الغير محتملة على الاطلاق.

سيحمل العام القادم الينا أكثر الاحداث خطرا اقتصاديا واجتماعيا و انسانيا وماليا. بتوقيف صادرات النفط بشكل كامل سيوف ينتهي مورد العملة الصعبة الوحيد من مصادر حقيقية وبالتالي سوف ينهار الريال الى مستويات خطيرة جدا وسوف يتسبب في ارتفاع اسعار السلع الغذائية الاساسية ويزيد من حجم الازمة الانسانية من خلال زيادة عدد السكان خارج الامن الغذائي ليتجاوز الارقام المعلنة في العام ٢٠٢٢م، كما سيرتفع عدد الفقراء وينتشر الجوع على نطاق واسع، كما قد يتوقف صرف مرتبات موظفي الدولة وقد يتوقف تشغيل الخدمات وخاصة الكهرباء والمياه والصرف الصحي والتعليم والصحة.

ان الشلل التام قد يصيب اجهزة الدولة المدنية والعسكرية وقد يسود البلاد فوضى عارمة بسبب انهيار قد يصيب مؤسسات الدولة جراء توقف الصرف على الجيش والامن والجهاز الاداري الهش اصلا.

امام كل تلك التحديات وما يرافقها من فشل السلطات في اتخاذ اي اجراءات للحد من تأثير تلك التطورات على الحياة الاقتصادية وحياة السكان ، لن نشاهد الحكومة منذ سنوات تحدث اي فارق في عملها كما لم تنفذ اي قرار من قراراتها واجتماعاتها عبر الزوم التي لن تحدث على ارض الواقع اي فعل يشاهد غير البيانات المملة الطويلة العريضة خالية المضمون والنفع انها كالزبد لا قيمة ولا نفع لها انها قرارات ذر الرماد في العيون.

الى متى يمكن ان يحتمل الناس فشل السلطات العامة في البلد وتنازعها السلطات والموارد والتبذير في الصرف و انتاج الفساد على نطاق قد تجاوز كل المستويات التي لا تحتمل على الاطلاق.

ان التوافق بين السلطات المختلفة في البلد هو لصالح بقائها جاثمة على السلطة والسكوت المريب عن ضياع المال وتبديد الموارد العامة و انتاج الفشل العام وسيطرة الفساد الشامل و انسيابه الى كل مفاصل الدولة الرسمية والغير رسمية، ان الكل أصبح يدمر الموارد الاقتصادية لهذا البلد دون حسيب او رقيب اننا نعيش قانون شيلني وشيلك من قبل السلطات الرئاسية والحكومية والبرلمانية وكلها تشاهد الازمات عن بعد ولا يهمها النتائج الكارثية على سكان البلاد -الكل في الفشل والنهب والفساد سوية - ستظل الاوضاع في حالة تدهور خطير وستكون الاوضاع كارثية.

فيا حكومة الشقاء الى متى البقاء، لقد حان وقت التغيير بالفعل.

القطيبي لحظات

يمكنك الآن إرسال واستقبال الحوالات
عبر نظام التحويلات (**لحظات**)
من بنك القطيبي

بنك القطيبي
Qutaibi Bank

@Qtbbank
8009999
qtbbank.com

تمكين ... وأمان